



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة تشرين
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والتخطيط

تطوير بيئة الاستثمار الصناعي في سورية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد - قسم الاقتصاد والتخطيط

إعداد الطالب:

بهاء الدين جابر يوسف

إشراف:

الأستاذ الدكتور:

نور الدين هرمز

أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط

كلية الاقتصاد، جامعة تشرين

تم التصديق عليه

ل.م.م.

SYRIAN ARAB REPUBLIC
Ministry of Higher Education
Tishreen University



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة تشرين

٧٦٠٤ / ١٠ / ٢١

١٠ / ٢١ / ٢٠١٤

قرار لجنة الحكم على رسالة ماجستير

اجتمعت لجنة الحكم المشكلة بموجب قرار مجلس البحث العلمي رقم / ١٣ / المتخذ بالجلسة رقم / ١ / المنعقدة بتاريخ ٢٣ / ذو القعدة / ١٤٣٥ هـ الموافق ١٧ / ٩ / ٢٠١٤ م وذلك في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الثلاثاء الموافق ٢١ / ١٠ / ٢٠١٤ م.

والمؤلفة من السادة:

الدكتور: نور الدين هرمز الأستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص/ التخطيط الاقتصادي / عضواً ومشرفاً .

الدكتور: طرفه شريقي المدرس في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص/ اقتصاد الخدمات / عضواً.
الدكتور: هيثم جعفر المدرس في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية بكلية الاقتصاد في جامعة حلب اختصاص / العلاقات الدولية / عضواً .

وناقشت اللجنة رسالة الماجستير التي تقدم بها الطالب : بهاء الدين يوسف

بعنوان: تطوير بيئة الاستثمار الصناعي في سورية

وبعد المداولة قررت لجنة الحكم:

(١) منح الطالب بهاء الدين يوسف علامة وقدرها: (٨٥) درجة (كتابة... ..) (م.م.م.)
وبتقدير (م.م.م.) في اختصاص الاقتصاد والتخطيط من قسم الاقتصاد والتخطيط في كلية الاقتصاد.

(٢) رفع هذا القرار إلى المجالس المختصة لمنحه الدرجة المذكورة واستصدار القرارات اللازمة لتمتعه بحقوق هذه الدرجة وامتيازاتها وفق الأصول النافذة.

اللائقية: يوم الثلاثاء في ٢١ / ١٠ / ٢٠١٤ م.

الدكتور
نور الدين هرمز

الدكتور
طرفه شريقي

الدكتور
هيثم جعفر

شهادة

نشهد بأن العمل الموصوف في هذه الدراسة هو نتيجة بحث قام به الطالب بهاء الدين جابر يوسف بإشراف الأستاذ الدكتور نور الدين هرمز وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص.

المرشح:

بهاء الدين يوسف



المشرف العلمي:

أ.د. نور الدين هرمز



تصريح

أصرح بأن هذا البحث :

((تطوير بيئة الاستثمار الصناعي في سورية))

لم يسبق أن قبل للحصول على أي شهادة ولا هو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشح

بهاء الدين يوسف



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ

أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العليّ العظيم

﴿الإهداء﴾

تمضي السنون وتبقى الذكرى قائمة . . .

إنني على يقين بأنه عندما يموت إنسان طيب، فإن الناس الذين يتركهم خلفه لن يتوقفوا عن الشعور بالألم لفقدانه، وإنني أيضاً على يقين بأن كل الذين عرفوا بأسل، سيذكرونه بالخير ويترحمون عليه

إننا اليوم نرنو بأبصارنا وبصائرنا إلى الإرث الكبير الذي استودعه لنا الشهيد بأسل الأسد، مروحاً ومسكاً، أمثلة ونهجاً، لجيلنا وللأجيال المتعاقبة على مرّ الزمان، هذا الإرث الغني بشمائل الباسل الحميدة، والذي يحمل في طياته أروع معاني الفضيلة والتضحية والعلم والمعرفة، إذ أنه وبالمعايير الإنسانية والسياسية تبدو القيمة الفردية لشاب كأسل الأسد نموذجاً موقفاً، ومثلاً سامياً لقدرة الشباب العربي على التفوق والإرادة وإحياء الأمل في النفوس التي تستشرف صورة المستقبل المشرق ورواه الناصعة

فالباسل لم يكن رجلاً عادياً بل كان رجلاً في حجم الوطن اختصر معاني الشهامة والرجولة فكان بحق عالماً ومنازرة في العصر الذي عاش فيه، وهذه الخصوصية وهذا التفرد دخل تأريخ الوطن وكتب له الخلود في قلوبنا، فمقتضي الوفاء منا أن نتمثله ونقتدي به من أجل خير هذه الأمة ورفعته وكرامتها .

إلى مروح الشهيد بأسل حافظ الأسد

إلى مروحك الطاهرة... إلى الأب القائد

القائد الخالد حافظ الأسد

إلى أسد عروبتنا ورمز عزتنا وكرامتنا... إلى قائد هذا الوطن....

السيد الرئيس بشار حافظ الأسد

إلى أمرواحكم الطاهرة....

شهداء الجيش العربي السوري وقوى الأمن

إلى من حأكت سعادتي خيوط منسوجة من قلبها، إلى ينبوع الذي لا يمل العطاء...

إلى أمي الغالية....

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء، ولم يدخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح، إلى من علمني أن أمرتني سلم الحياة بحكمة وصبر

إلى والدي العزيز....

إلى من حبهم تجري في عروقي ويلهج بكراهم فؤادي

أخوتي الأعزاء... فائق... علاء الدين....

يعرب

إلى أخي الثاني....

لينا

إلى أختي الثانية....

إلى مرياحين حياتي.....

سارة... علي... دينا.. علي

إلى من سرتنا سويًا ونحن نشق طريق الحياة معًا، إلى من كانوا عوننا لي في حياتي..

أصدقائي الأعزاء....

إلى من أضاء بعلمه عقلي

وهدى بالجواب الصحيح حيرة سؤالي

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين

إلى أستاذي الفاضل الدكتور نور الدين هـ منـر المحترم

الذي تكرم مشكوراً بالإشراف على هذا البحث وأمدني بنصحه فكان لي نعم الناصح والمعلم وكان

بحق استاذاً ومشرفاً تجاوز بوقته وجهده واجبات الإشراف ليشري البحث بعلمه وملاحظاته

إلى كل من ساهم في إخراج هذا البحث المتواضع ومد يد العون

إلى السادة الدكتوراة أعضاء لجنة الحكم والمناقشة:

الدكتور طرفة شريقي المحترم والدكتور هيثم جعفر المحترم

على تفضلهم قبول مراجعة هذا البحث ومناقشته وسيكون لملاحظاتهم الأثر الكبير في الأمر نقاء بهذا

العمل .

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	محتويات البحث
J	المقدمة
K	الدراسات المرجعية
N	مشكلة البحث
N	أهمية البحث
O	أهداف البحث
O	فرضيات البحث
O	منهجية البحث
O	محددات البحث
1	الفصل الأول : الصناعة في سورية والمناخ الاستثماري
2	المبحث الأول : أهمية قطاع الصناعة.
8	المبحث الثاني : مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP).
14	المبحث الثالث : مساهمة قطاع الصناعة في التجارة الخارجية.
22	المبحث الرابع : مناخ الاستثمار في سورية.
32	الفصل الثاني : واقع بيئة الاستثمار الصناعي في سورية
33	المبحث الأول : واقع الاستثمار الصناعي في سورية بشقيه العام والخاص
43	المبحث الثاني : المدن الصناعية في سورية.
59	المبحث الثالث : موقع سورية في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار
80	الفصل الثالث : متطلبات تطوير بيئة الاستثمار الصناعي في سورية
81	المبحث الأول : مؤشرات أداء الصناعات التحويلية في سورية.
110	المبحث الثاني : تحليل واقع التمويل المصرفي للقطاع الصناعي في سورية
129	المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين النظام الضريبي والاستثمار في سورية
136	المبحث الرابع : تحليل العلاقة بين حجم الإنفاق على تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدن الصناعية السورية والحجم الإجمالي للاستثمارات فيها.
143	النتائج
145	المقترحات
149	الخاتمة
150	المراجع
156	الجدول الملحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
8	جدول يوضح نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاع 2000 - 2010 (بأسعار 2000 الثابتة ، بملايين الليرات السورية)	الجدول رقم (1-1)
10	مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاع (2000-2010) (بأسعار 2000 الثابتة، بملايين الليرات السورية)	الجدول رقم (2-1)
16	نسب توزع الصادرات حسب طبيعة المواد المصدرة خلال الفترة (2000-2010)	الجدول رقم (3-1)
18	نسب المستوردات حسب طبيعة المواد خلال الفترة (2000-2010)	الجدول رقم (4-1)
20	الميزان التجاري لقطاع الصناعة من المواد المصنعة (القيمة بملايين الليرات السورية)	الجدول رقم (5-1)
20	الميزان التجاري لقطاع الصناعة من المواد نصف المصنعة (القيمة بملايين الليرات السورية)	الجدول رقم (6-1)
31	مؤشرات التنافسية العربية للأعوام 2003،2005،2009	الجدول رقم (7-1)
35	تطور التكوين الرأسمالي في القطاعين العام والخاص والقطاع الصناعي خلال الفترة(2000- 2010) (بأسعار 2000 الثابتة ، بملايين الليرات السورية)	الجدول رقم (8-2)
53	واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدينة الصناعية عدرا	الجدول رقم (9-2)
55	واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدينة الصناعية الشيخ نجار	الجدول رقم (10-2)
57	واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدينة الصناعية حسياء	الجدول رقم (11-2)
58	واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدينة الصناعية بدير الزور	الجدول رقم (12-2)
62	قيم مؤشر الحرية الاقتصادية في سورية خلال الفترة (2000-2010)(القيمة %)	الجدول رقم (13-2)
68	مؤشر السياسة النقدية(معدل التضخم للفترة 2009-2010 بالنسبة المئوية)	الجدول رقم (14-2)
70	مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) (للفترة 2009-2010 بالنسبة المئوية)	الجدول رقم (15-2)
72	مؤشر سياسة التوازن الخارجي (عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) (للفترة 2009-2010 بالنسبة المئوية)	الجدول رقم (16-2)
73	المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار للدول العربية للعام 2010	الجدول رقم (17-2)
74	قيم المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في سورية خلال الفترة(2003-2010)	الجدول رقم (18-2)
75	جدول درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية	الجدول رقم (19-2)
77	جدول قيم المؤشرات الدولية للاستثمار في سورية (%) خلال الفترة (2000 - 2010)	الجدول رقم (20-2)
82	الإنتاج الصناعي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام (2000) والقيمة بملايين الليرات السورية	الجدول رقم (21-3)
82	تطور حجم ونسبة الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة لعام (2000)القيمة بملايين الليرات السورية	الجدول رقم (22-3)
83	الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية موزعاً بين القطاعين العام والخاص بالأسعار الثابتة لعام (2000)	الجدول رقم (23-3)
84	الإنتاج في قطاع الصناعة بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية	الجدول رقم (24-3)
86	الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية موزعاً بحسب الأنشطة بالأسعار الثابتة لعام (2000)	الجدول رقم (25-3)
87	إنتاج القطاع العام من الصناعات التحويلية موزعاً حسب الأنشطة بسعر السوق (القيمة بملايين الليرات السورية)	الجدول رقم (26-3)
87	إنتاج القطاع الخاص من الصناعات التحويلية موزعاً بحسب الأنشطة بسعر السوق (القيمة بملايين الليرات السورية)	الجدول رقم (27-3)
88	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة بالأسعار الثابتة لعام (2000)القيمة بملايين الليرات السورية	الجدول رقم (28-3)
90	تطور حجم ونسبة مساهمة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام (2000)	الجدول رقم (29-3)
91	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية موزعاً بين القطاعين العام والخاص بالأسعار الثابتة	الجدول رقم (30-3)

93	النتائج الإجمالية لقطاع الصناعة التحويلية موزعاً حسب الأنشطة بالأسعار الثابتة لعام (2000) (مليون ل.س)	الجدول رقم (31-3)
94	النتائج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية في القطاع العام موزعاً بحسب الأنشطة	الجدول رقم (32-3)
95	النتائج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية في القطاع الخاص موزعاً بحسب الأنشطة	الجدول رقم (33-3)
96	الإنتاج والنتائج المحلي الصافي للقطاع الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية	الجدول رقم (34-3)
98	النتائج المحلي الصافي في قطاع الصناعة التحويلية والقيمة المضافة للصناعات التحويلية بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الجارية (القيمة مليون ل.س)	الجدول رقم (35-3)
100	تطور حجم ونسبة العمالة الصناعية في سورية	الجدول رقم (36-3)
101	توزيع العاملين في القطاع الصناعي بحسب فروع النشاط الصناعي (تحويلي، استخراجي، ماء وكهرباء) (الوحدة عامل)	الجدول رقم (37-3)
103	تطور التكوين الرأسمالي الصناعي خلال المدة (1990-2010) بالأسعار الثابتة لعام 2000	الجدول رقم (38-3)
105	تكوين رأس المال الثابت لقطاع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة لعام (2000) (مليون ل.س)	الجدول رقم (39-3)
106	تكوين رأس المال الثابت للصناعة التحويلية موزعاً بين القطاعين العام والخاص بالأسعار الثابتة لعام 2000	الجدول رقم (40-3)
107	تطور توزيع المشاريع الصناعية المشمولة على قانون الاستثمار رقم/10/ والمرسوم رقم /8/ وفق نوع النشاط	الجدول رقم (41-3)
109	مشاريع الاستثمار الأجنبي المشمولة بأحكام القانون رقم /10/ لعام (1991) والمرسوم رقم /8/ لعام (2007) حسب السنوات والنشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية وعدد العمال	الجدول رقم (42-3)
110	تطور التمويل المتبادل بين المصرف المركزي والمصارف العامة خلال الفترة (1990 - 2010م) القيمة: مليار ل.س	الجدول رقم (43-3)
112	تطور القروض الممنوحة حسب المصارف العامة المتخصصة خلال الفترة (1990 - 2010م) القيمة: مليار ل.س	الجدول رقم (44-3)
115	تطور توزيع القروض الممنوحة من المصارف المحلية حسب نوع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1990 - 2010م) القيمة: مليار ل.س	الجدول رقم (45-3)
117	تطور أرصدة القروض لدى المصارف الخاصة خلال الفترة (2004-2010م). القيمة: مليون ل.س	الجدول رقم (46-3)
119	الودائع بالقطع الأجنبي لدى المصارف	الجدول رقم (47-3)
121	أرصدة الأنشطة التمويلية المصرفية الإسلامية في سورية حسب النوع (القيمة: مليون ل.س)	الجدول رقم (48-3)
122	جدول نسب مساهمة المصارف الإسلامية في تسليف القطاعات الاقتصادية	الجدول رقم (49-3)
125	قروض المصرف الصناعي والاستثمار الصناعي للفترة (1990-2010) (القيمة بمليارات الليرات السورية)	الجدول رقم (50-3)
130	العلاقة بين الحصيلة الضريبية والاستثمارات العامة في سورية للفترة (2000-2010)	الجدول رقم (51-3)
132	العلاقة بين الضرائب والرسوم والاستثمارات الخاصة في سورية للفترة (1990-2010)	الجدول رقم (52-3)
134	العلاقة بين الاستثمار الصناعي والضريبة على المنتجات للفترة (2002-2010) (الاستثمار بالأسعار الثابتة لعام 2000 والمبالغ بالمليارات)	الجدول رقم (53-3)
139	جدول رقم (3-54) يبين واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدن الصناعية الأربع لغاية 2010/12/31	الجدول رقم (54-3)
140	العلاقة بين حجم الإنفاق التراكمي على تنفيذ البنية التحتية في المدن الصناعية وحجم الاستثمار الإجمالي فيها للفترة (2006-2010)	الجدول رقم (55-3)

فهرس الرسوم البيانية

رقم الصفحة	عنوان الرسم البياني	رقم الرسم البياني
9	تطور مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي	1
12	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	2
12	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الصناعي	3
36	نسبة التكوين الرأسمالي الصناعي إلى إجمالي التكوين الرأسمالي	4
37	نسبة التكوين الرأسمالي الخاص إلى إجمالي التكوين الرأسمالي	5
38	نسبة التكوين الرأسمالي العام إلى إجمالي التكوين الرأسمالي	6
39	نسبة التكوين الرأسمالي الصناعي إلى التكوين الرأسمالي العام	7
40	نسبة التكوين الرأسمالي الصناعي إلى التكوين الرأسمالي الخاص	8
63	نسبة مؤشر الحرية الاقتصادية في سورية	9
74	قيم المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في سورية	10
78	تمثيل قيم المؤشرات الدولية للاستثمار في سورية خلال السنوات السابقة (على محور واحد)	11
118	اتجاه القروض الممنوحة من قبل المصارف العامة والمصارف الخاصة	12

فهرس الأشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	حصة الفرد من الصادرات الصناعية لدول مختلفة	الشكل رقم (1)
52	نسب التخصيص والتنفيذ للخدمات في مدينة عدرا الصناعية	الشكل رقم (2)
54	نسبة التخصيص وتنفيذ الخدمات في المراحل الثلاثة من تنفيذ مدينة الشيخ نجار	الشكل رقم (3)
56	نسبة التخصيص وتنفيذ الخدمات في المراحل الأربعة من تنفيذ مدينة حسياء	الشكل رقم (4)
58	نسبة تنفيذ الخدمات والتخصيص في مدينة دير الزور الصناعية	الشكل رقم (5)

المخلص

يهدف البحث بشكل أساسي إلى دراسة وتحليل بيئة الاستثمار الصناعي في سورية وإمكانية إيجاد سبل من شأنها النهوض بواقع قطاع الصناعة من خلال تطوير بيئة استثمار قادرة على احتضان صناعات ذات إمكانية وقدرة على منافسة المنتجات الأجنبية الداخلة إلى السوق السورية في ظل الانفتاح الاقتصادي القائم ، وقد جاء البحث في ثلاثة فصول :

تتناول الفصل الأول قطاع الصناعة في سورية مبيناً أهمية هذا القطاع ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي و موضعاً دوره في التجارة الخارجية السورية، كما أنه تم التطرق في هذا الفصل إلى مناخ الاستثمار في سورية من خلال إعطاء صورة عن عوامل تشجيعه، بالإضافة إلى الحوافز والتشريعات المتعلقة بالاستثمار في سورية.

أما الفصل الثاني، فقد حاول البحث الدخول أكثر في صلب الموضوع من خلال الدخول في واقع الاستثمار الصناعي في سورية بشقيه العام والخاص ومن خلال إعطاء فكرة شاملة عن واقع المدن الصناعية السورية الأربعة، ومن ثم تمت دراسة عن موقع سورية في أهم المؤشرات الدولية المتعلقة بالاستثمار والمناخ الاستثماري الدولي.

أما الفصل الثالث فقد حاول التركيز على بعض من نقاط الضعف المتعلقة بالمناخ الاستثماري من خلال دراسة المؤشرات المتعلقة بالصناعات التحويلية السورية، بالإضافة إلى تحليل واقع التمويل المصرفي للقطاع الصناعي، وقد تناول أيضاً تحليل العلاقة بين النظام الضريبي والاستثمار الصناعي في سورية، كما تم دراسة العلاقة ما بين تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدن الصناعية والحجم الإجمالي للاستثمارات فيها .

وبالتالي يكون البحث قد تناول بعض الجوانب المتعلقة بضعف الاستثمار الصناعي ووضعاً مجموعة من التوصيات التي من شأنها العمل على معالجة بعض نقاط الضعف التي تعيق جذب الاستثمار الصناعي تاركاً الباب مفتوحاً أمام الباحثين الآخرين لتناول الجوانب التي لم يستطع البحث تناولها والمتعلقة بتطوير بيئة الاستثمار الصناعي في سورية.

مقدمة:

يعد توفير مناخ الاستثمار الملائم ، وتحسين بيئة عمل المشاريع الاقتصادية لتوفير الشروط والمقومات الأساسية التي تساعد على رفع فعالية الاستثمارات الاقتصادية، وتحقيق عائد مجز يشجع على الاستثمار إحدى مهام الدولة التي أصبحت أكثر ضرورة وإلحاحاً بعدما دخل الاستثمار مجال المنافسة الدولية ، حيث تتنافس كل الدول على جذب الاستثمارات ، كما أن الصناعة تعتبر المحرك الأساسي للتنمية في العديد من الدول النامية و الأداة الأكثر فاعلية في تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى تلك التي تحقق معدلات نمو سريعة و توفير إمكانية متزايدة للتنمية المستدامة. وفي عالم يشهد مزيداً من الانفتاح، وتقلص المسافات الاقتصادية، بالشكل الذي يفرض على الاقتصاديات دخول معركة التنافس الحاد واقتحام ميدان التصدير لتحقيق معدلات عالية من النمو ، فإن قطاع الصناعة يشكل المصدر الأساسي للميزات التنافسية الديناميكية، ولامتلاك القدرات الإنتاجية والارتقاء بالمنتج المحلي إلى المستوى العالمي.

وتشكل الصناعة أولوية استثمارية سواء للقطاع العام أو الخاص، نظراً لقدرتها على النمو، وتوليدها للدخل واستيعابها لأعداد متزايدة من العمال ، ونتيجة للتطور السريع في مجال الصناعة ومن تغيير في حاجة السوق الداخلية إلى التغيير الواسع في التجارة الخارجية.

إذ يمكن القول أن الصناعة هي جوهر عملية التنمية وقاطرة تجر الاقتصاد الوطني للازدهار فنمو الصناعة يؤدي إلى نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى وإلى تطوير العمل الاجتماعي وزيادة إنتاجية العمل، وخلق منتجات معدة للتصدير. وكل هذا يتطلب تعزيز وخلق بيئة استثمارية ملائمة لإقامة استثمارات صناعية قادرة على تقوية دور قطاع الصناعة في سورية ، فوجود قطاع صناعي فعال يساهم بشكل واسع في تنويع الاقتصاد الوطني يؤدي إلى بدء دخول السلع الصناعية في نطاق التصدير وزيادة نسبة السلع المصنعة في الصادرات مقابل انخفاض الأهمية النسبية لصادرات السلع والمواد الأولية الخام وهذا يشكل تطوراً إيجابياً في نسبة الصادرات.

وعملية التصنيع تملك ديناميكية قادرة على دفع عجلة النمو إلى الأمام لما يتمتع به قطاع الصناعة من آثار تحريضية قوية بين فروعها المختلفة وبين القطاعات الأخرى.

لذلك فإن التوسع في صناعة معينة يؤدي إلى التحريض للتوسع في صناعات أخرى أو لإقامة صناعات جديدة مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وفرص جديدة للاستثمار.

ومن هنا يمكن اعتبار أن تطوير قطاع الصناعة شرطاً ضرورياً لنجاح أي تجربة تنموية حقيقية من شأنها الانتقال بالاقتصاد الوطني بخطى نوعية إلى الأمام نظراً لما يحققه تطور هذا القطاع من نتائج هامة للاقتصاد الوطني، وبالتالي لا بد من التركيز على خلق البيئة الملائمة لنشوء استثمارات صناعية ذات دور فعال في الاقتصاد الوطني.

الدراسات المرجعية :

- الدراسات باللغة العربية :

1- دراسة الشلبي (2009) دور المصارف في تمويل الاستثمارات في سورية¹.

تناولت الأطروحة أسباب ضعف الاستثمار في سورية ودور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في التنمية، ومدى مساهمة القطاع المصرفي في سورية في تمويل عملية الاستثمار وتنمية ودعم الاقتصاد الوطني مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي. وتناول البحث الاستثمار في سورية ودوره في الاقتصاد السوري، بالإضافة إلى تطور حجم الاستثمار، ومصادر تمويله متطرقاً للموازنة العامة للدولة وميزانياتها، بالإضافة إلى مصادر التمويل الداخلية والخارجية والذاتية، كما تطرق إلى النظام المصرفي متحدثاً عن المصارف العاملة في سورية وبنية الودائع في هذه المصارف بالإضافة إلى صيغ الاستثمار في هذه المصارف، ومساهمتها في تمويل الاستثمار، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها : العمل على تطوير البنية التحتية والعمل على مكافحة البيروقراطية والفساد وتعزيز الحوكمة، بالإضافة إلى وضع خارطة استثمارية سورية ترشد المستثمرين إلى فرص الاستثمار المتاحة، بالإضافة إلى العمل على زيادة رأس مال المصارف بشكل مستمر، والعمل على تنويع استثمارات المحفظة الاستثمارية للمصارف العامة.

2- دراسة العلي (2002)، الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات السورية².

توجه البحث إلى دراسة وتحليل واقع استثمارات القطاع العام الصناعي ومدى كفاءة هذه الاستثمارات، بالإضافة إلى دراسة المشاكل والاختلالات التي يعاني منها هذا القطاع، والدور الاقتصادي الذي يؤديه بخاصة على صعيد تنمية الصادرات السورية، معتمداً المنهج الوصفي التحليلي، وقد اشتمل البحث على دراسة شاملة للقطاع العام الصناعي، فتناول طبيعة الاستثمار وأنواعه ومحدداته وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية بالإضافة لعلاقة الاستثمار بالتجارة الخارجية، كما تم دراسة وتحليل لواقع الاستثمار في سورية من خلال دراسة بيئة الاستثمار وتطور حركة الاستثمارات وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي، كما تضمن دراسة دور القطاع العام الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي وفي التشغيل وفي تمويل الموازنة العامة للدولة وآفاق هذا القطاع في ظل عملية الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة لدراسة دور الاستثمارات الصناعية الحكومية في تنمية الصادرات السورية، وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج بشأن كل من مناخ الاستثمار والقطاع الصناعي وإجراءات عملية الإصلاح والتطوير.

3- دراسة جديد (2010)، فعالية السياسة المالية في تشجيع الاستثمارات في سورية³.

هدف البحث إلى دراسة موقع السياسة المالية بين مختلف العوامل المؤثرة على تكوين المناخ الاستثماري في سورية، ودراسة التطورات التي طرأت عليها، كما تناول البحث خصائص ومكونات النظام الضريبي السوري

¹ الشلبي، مطيع أسعد، (2009)، دور المصارف في تمويل الاستثمار في سورية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

² العلي، محمود ابراهيم (2002)، الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

³ جديد، شيرين (2010)، فعالية السياسة المالية في تشجيع الاستثمارات في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد.

والتغيرات التي طرأت عليه ومدى قدرته على جذب الاستثمارات، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مفهوم السياسة المالية، كما اعتمدت أسلوب التحليل الكمي في الجانب العملي من البحث، حيث تناول السياسة المالية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية العامة موضحاً مميزات السياسة المالية في سورية، و تأثير النظام الضريبي السوري على الاستثمارات متناولاً السمات العامة للنظام الضريبي السوري والعلاقة مع الاستثمارات القائمة، بالإضافة لدراسة تأثير الإنفاق العام على الاستثمارات موضحاً مكونات الإنفاق العام في سورية والعلاقة ما بين الإنفاق العام والاستثمارات القائمة، وخلص البحث إلى مجموعة من التوصيات أهمها العمل على تطوير التشريعات الضريبية بما يتلاءم مع ظروف الاقتصاد، بالإضافة إلى العمل على رفع كفاءة الإدارة الضريبية بما يضمن للخزينة العامة ما تستحقه سنوياً من إيرادات ضريبية، بالإضافة إلى العمل على عقلنة الحوافز الضريبية ودراستها بشكل تفصيلي قبل إقرارها، كما أوصى البحث بالعمل على توسيع تجربة المناطق الصناعية لتشمل مناطق جغرافية أكبر، وأخيراً أكد البحث على ضرورة تنسيق عمل مختلف السياسات الاقتصادية من أجل خلق المناخ الاستثماري الملائم الذي تحتاجه سورية.

4- دراسة حليلة (2010): الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في إنشاء المدن الصناعية في سورية⁴.

توجه البحث لدراسة مدى تأثير الفعالية الاقتصادية لإنشاء المدن الصناعية بواقع تنفيذ أعمال البنى التحتية فيها، والتعرف على العلاقة بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في المدن الصناعية السورية. بالإضافة إلى دراسة المؤشرات الاقتصادية: كالإيرادات، وحجم الإنفاق، وحجم الاستثمار، وتطور عدد المعامل (قيد الإنتاج، قيد البناء)، وحجم العمالة وأثرها على الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في المناطق الصناعية السورية.

5- دراسة طالب (2009): تحديث الصناعة السورية في ظل المتغيرات الدولية⁵.

حاول البحث تقديم دراسة تظهر الواقع الراهن الذي يعيشه القطاع الصناعي السوري والخصائص والسمات التي يمتاز بها، والمؤشرات الاقتصادية الحالية فيه، محدداً نقاط القوة والضعف والتحديات الداخلية والخارجية والفرص الممكنة لإجراء التحديث والتطوير، مبيناً الحاجة إلى ضرورة الانتقال إلى مستوى صناعي أفضل في ظل المتغيرات التي يمر لها العالم وذلك من خلال تبني رؤية واستراتيجية صناعية تقوم على تحفيز القوى الاقتصادية وتشجيع القطاع الصناعي لمواجهة المتغيرات، واضعاً مجموعة من المتطلبات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية.

⁴ حليلة، بشرى (2010)، الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في إنشاء المدن الصناعية في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين.
⁵ طالب، نضال (2009)، تحديث الصناعة السورية في ظل المتغيرات الدولية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

- الدراسات باللغة الأجنبية :

1. دراسة CHO (1996) محددات أداء المدن الصناعية في كوريا⁶.

أظهرت الدراسة التي قام بها شو Cho العوامل التي ساعدت على تطور المدن الصناعية ونموها ومنها: إمكانية الاتصال بالمدن الكبرى المجاورة للمدن الصناعية Accessibility، وكذلك الضمانات والحوافز التي تقدمها الحكومة للأفراد، وأيضاً مقدار التحضر والتمدد في المناطق التي تنشأ فيها هذه المدن.

2. دراسة Chein (1997): تقييم تجربة تايوان في مدينة هسنشو Hsinchu الصناعية⁷:

تناولت الدراسة تحليل عوامل نجاح المدن الصناعية حيث درست تجربة تايوان في مدينة هسنشو الصناعية (HSIP)، و أوضحت مدى أهمية ودور الحكومة في تطوير بيئة الاستثمار الصناعية والمدن الصناعية وخاصة الحاسب الآلي.

3. دراسة شاهين (1999): المواقع الصناعية في سورية⁸:

تناولت الدراسة بالبحث المواقع الصناعية في سورية، حيث أكدت على أهمية المواقع الصناعية في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحالة المناطق الصناعية الموجودة، والخصائص العامة للبنية الصناعية والتركييب الهيكلي للإنتاج في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والسياسات الصناعية الوطنية لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن تطور المناطق الصناعية يساعد في دمج المراكز الخدمية الخاصة ودعمها للصناعة في مجالات الاستشارة الهندسية والاقتصادية والفنية وإدارة وتدريب العمال وتعزيز رقابة الجودة بما فيها الاختبار والتحليل والبحث، بالإضافة إلى المعارض التسويقية والسلعية وتدعيم النظم المحوسبة وأدوات تشغيل البيانات التي تساعد المشروعات في اختيار التقانات المناسبة وتطوير إنتاجها وصيانتها.

4. دراسة Deichmann وآخرون (2008): الموقع الصناعي في الدول النامية⁹.

هذا البحث يسلط الضوء على محددات الموقع الصناعي في الدول النامية، ويستخدم بيانات دقيقة في كل من الهند وإندونيسيا لتوضيح وتفسير الديناميات المكانية لنقل مواقع التصنيع من بين الكتل الحضرية، وتؤكد

⁶C.J.Cho.the determinants of Cities Industrial Estate performance in Korea ".Review of Urban and Regional Development Studies,8,no.1(1996),15-32.

⁷ Chein, Lin-Yuan (1997): **Technopolis Development: An Assessment of the Hsinchu Experience**, International Planning Studies, Vol.2, NO.2, June , P. 257

⁸ Shahin, Barakat(1999): **Industrial sites in Syria**, Journal of economic cooperation among Islamic countries, Vol.20 ,No.1, pp.71-84

⁹ . Deichmann , Uwe & others (2008): **industrial location in developing countries** , the World Bank research observer , Vol.23 , No. 2 ..

النظرية والتطبيق العملي أن هناك منافع كبيرة من التكتل، والسهولة في الوصول للأسواق، ووفرة في البنى التحتية في المدن الكبيرة التي تتميز بكثرة الازدحام والأجور المرتفعة والأسعار العالية للأراضي.

لقد حاولت العديد من البلدان تشجيع المنشآت الصناعية لتحديد موقعها سواء أكان ذلك في المدن الثانوية، أو المناطق المتخلفة الأخرى، واقترح دليل من أجل ذلك لتشجيع المنشآت الصناعية على القيام بذلك، وهنا يظهر تأثير قرارات الموقع بين المواقع المقارنة.

وبالتالي تناولت الدراسة السابقة موضوع المدن الصناعية من الناحية المكانية أو الجغرافية في اختيار أماكن التكتلات الصناعية .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

من خلال استعراض الدراسات السابقة نلاحظ أن معظم الدراسات السابقة تناولت موضوع الاستثمار من جوانب مختلفة، إلا أنها لم تتطرق لجانب هام من جوانب الاستثمار وهو تطوير بيئة الاستثمار هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم تتناول هذه الدراسات بيئة الاستثمارات الصناعية في سورية، ولم يتم الربط بين هذين الأمرين (بيئة الاستثمار وعلاقتها في تطوير الصناعة)، كما انه لم يتم البحث في آليات تشجيع وتطوير الاستثمار و انعكاساتها على التنمية و النمو الاقتصادي خاصة و أن تجربة تشجيع و تطوير الاستثمار في سورية حديثة، و هي تستدعي تعميق الدراسات و البحوث لإضفاء النجاح عليها و تدعيمها. ومما لا شك فيه أن للاستثمار في الصناعة دور هام في زيادة القدرات الإنتاجية للدولة، و رفع معدل النمو الاقتصادي و تحسين الوضع الاقتصادي فيها، كما أن عمليات الاستثمار الموجهة بصورة صحيحة ستؤدي إلى زيادة الترابط بين القطاعات الاقتصادية بما يحقق تنمية مستدامة، لذلك فإن الاستثمار كان و لا يزال هو أساس التنمية و النمو الاقتصادي،

فاختيار هذا الموضوع نابع من هذه الأهمية و المكانة التي يحتلها الاستثمار الصناعي في الواقع الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تكمن المشكلة في ضعف الاستثمارات المتجهة للصناعة واتجاه معظمها نحو القطاعات الأخرى على الرغم من صدور العديد من التشريعات المشجعة للاستثمار في سورية، ومن خلال متابعة السلسلة الزمنية الممتدة من سنة 2000 كسنة أساس الى سنة 2010 لاحظنا أن مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي تتجه نحو الانخفاض، فقد كان في سنة 2000 (30%) في حين بلغت في سنة 2010 الى ما يقارب ال(24%) ، الأمر الذي يقودنا إلى افتراض وجود ضعف حقيقي في الاستثمار في هذا القطاع ، وعند التكلم عن ضعف الاستثمارات في بلد ما لابد من المراجعة الشاملة لبيئة الاستثمار السائدة للوصول الى نقاط الضعف ومعالجتها.

أهمية البحث:

تفرض مقتضيات التنمية الاقتصادية إقامة المشاريع الاستثمارية على مختلف الأصعدة في البلاد بغية تأمين زيادة القدرة الإنتاجية من جهة، وتوفير الدخول لعوامل الإنتاج المختلفة التي تضمن إعادته مرة أخرى بهدف زيادة نمو الناتج المحلي من جهة ثانية.

وتأتي مسألة توفير بيئة ملائمة لإقامة المشروعات الاستثمارية كأحد أهم الصعوبات التي تواجه البلدان النامية ومنها سورية، وحيث أن الحديث في الصناعة دائما يعني الحديث عن قوة الجهاز الإنتاجي في البلد، فإن أهمية البحث تتبع من كونه يلقي الضوء على بيئة هذه الاستثمارات الصناعية، فقطاع الصناعة هو القطاع الأكثر أهمية في سورية وبالتالي تطوير بيئة ومناخ ملائم لإقامة الاستثمارات الصناعية سيكون العامل الأكثر أهمية في تطوير هذا القطاع وبالتالي زيادة قدرة الجهاز الإنتاجي وبالتالي مساهمة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- 1- تحليل بيئة الاستثمار الصناعي في سورية.
- 2- محاولة إيجاد سبل من شأنها النهوض بواقع قطاع الصناعة من خلال اقتراح آلية لتطوير بيئة استثمار قادرة على احتضان صناعات ذات امكانية وقدرة على منافسة المنتجات الأجنبية الداخلة الى السوق السورية في ظل الانفتاح الاقتصادي الحالي.

فرضيات البحث:

اعتمد البحث على الفرضيات التالية:

- 1) وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين قروض المصرف الصناعي والاستثمار الصناعي في سورية .
- 2) وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الحصيلة الضريبية والاستثمار الصناعي في سورية.
- 3) وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الإنفاق على تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدن الصناعية السورية والحجم الإجمالي للاستثمارات فيها.

منهجية البحث:

ل للوصول الى المعلومات التي تفيد البحث سيتم الاعتماد على جمع البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة لوصف وتحليل بيئة الاستثمار الصناعي في سورية معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي القياسي باعتبارهما المنهجان المناسبان لخدمة أغراض وأهداف البحث.

محددات البحث:

المحددات الزمانية: سيتحدد البحث بالفترة الزمنية من عام 2000 حتى عام 2010 خلال الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشر وستتناول قطاع الصناعة والاستثمار الصناعي في سورية.
المحددات المكانية: سيتحدد مجال البحث المكاني في الجمهورية العربية السورية.

الفصل الأول:

الصناعة في سورية والمناخ الاستثماري.

المبحث الأول: أهمية قطاع الصناعة.

المبحث الثاني: مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

المبحث الثالث: مساهمة قطاع الصناعة في التجارة الخارجية .

المبحث الرابع: مناخ الاستثمار في سورية .

المبحث الأول: أهمية قطاع الصناعة.

يشكل النشاط الصناعي ركناً هاماً ومحورياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ انه يشتمل على سلسلة طويلة ومتنوعة من العمليات الانتاجية التي تؤمن معدلاً عالياً من النمو الاقتصادي الذي يمكن من خلاله تعبئة الموارد المادية والبشرية المتوفرة في البلاد بشكل أمثل.

وتؤكد معظم التجارب العالمية أن النشاط الصناعي كان له الدور الأهم في تحقيق التنمية و التقدم ورفع المستوى المعيشي في الدول الصناعية المتقدمة بشكل خاص ، وتعدّ الصناعة نقطة الانطلاق الجوهرية في أي توجه نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبلوغها (أي الصناعة) مرحلة من التطور والتقدم في أي بلد من البلدان يؤهله الى مواصلة التنمية وجعلها مستدامة وقابلة لمزيد من النمو والتحديث .

فالصناعة في البلدان النامية كسورية ، تمثل جوهر عملية التنمية وأحد مداخل التطور الاقتصادي والعلمي-التكنولوجي الذي يمكّن من استثمار الخامات والموارد الطبيعية المتوفرة في البلاد ، ومن ثمّ الحفاظ عليها وتحويلها الى أشكال واستخدامات متعددة ، واستنباط مواد وسلع جديدة قادرة على اشباع حاجات السكان الاستهلاكية وتلبية متطلبات القطاعات الاقتصادية الاخرى من خدمات وسلع انتاجية ووسيلة ، وذلك إضافة إلى دورها في امتصاص البطالة وتوفير فرص العمل ومساهمتها في تكوين الناتج الاجمالي وتحقيق التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات¹⁰.

وكما هو معلوم أنّ الصناعة تعتبر قاطرة التنمية، لأنها تؤمن للاقتصاد الوطني كلّ مقومات الانطلاقة الاقتصادية ، وتساهم بشكل مباشر في زيادة القيمة المضافة، وبالتالي في زيادة تراكم رأس المال وتسريع التقدم التقني ، وتمتلك علاقات أفقية وعمودية وأمامية وخلفية مع القطاعات الأخرى مثل الزراعة والسياحة والخدمات، ويتجسد هذا في تحويل المواد الأولية إلى سلع نصف مصنعة أو مصنعة أي ذات محتوى تكنولوجي أعلى وقدرة تنافسية أكبر، إذ يجب أن تعطى الأولوية بالنسبة للقطاعات الأخرى لأنها تساهم في تطويرها وتثويرها ، وبالتالي تؤدي إلى تنشيط الاقتصاد الكلي بشكل عام من خلال تنشيط مختلف قطاعاته، وتساهم في توسيع سوق العمل وتراكم رأس المال، لذلك فإنّ ضعف الصناعة يؤدي إلى نتائج سيئة بالنسبة للاقتصاد الوطني، تتجلى في عدة جوانب مترابطة متداخلة مع بعضها البعض ، ومنها مثلاً : إنّ تواضع حجم الصادرات يؤدي إلى صعوبة تأمين القطع الأجنبي و هذا يؤدي إلى عدم القدرة على تفعيل الحركة الاستثمارية ، وبالتالي عدم القدرة على استغلال الموارد المتاحة استغلالاً أمثلاً ، وبالتالي زيادة التبعية للخارج بكل أشكالها، سواء أكانت التبعية التجارية أم

¹⁰ د. الحمصي، عبده (2002)، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ص 89.

المالية أم التكنولوجيا أم الثقافية الخ وزيادة معدلات البطالة ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن التطور التكنولوجي يؤدي إلى تحول مباشر في علاقات وقيم الإنتاج وتعبئة الموارد والخروج من حالة عطالتها، ويقصد بالعطالة هنا عدم استغلال الموارد بشكل فعال سواء أكانت مادية أم مالية أم بشرية أم غيرها، ولذلك فإن درجة ومستوى عطالة الموارد تتناسب بشكل طردي مع درجة أو مستوى التخلف الصناعي وبشكل عكسي مع درجة التطور الصناعي ، و بالتالي فإن تطور العمل الصناعي يؤدي إلى زيادة كفاءة العمل المبذول ¹¹.

وتأتي أهمية الصناعة بالنسبة للدول النامية ومنها سورية، من خلال أنها تقوم بتصنيع المواد الأولية التي تصدر بشكل خام مثل القمح والنفط والقطن... الخ، وتحولها إلى مواد مصنعة ذات قيمة مالية أكبر تتضمن نسبة أعلى من القيمة المضافة وتساهم بالتالي في دعم خزينة الدولة، كما أنها تستوعب المزيد من اليد العاملة ، ولاسيما أن القطاع الزراعي وصل إلى حد الإشباع وأصبح هذا القطاع يعاني من البطالة المقنعة ، بفعل قانون تناقص الغلة الزراعية ، وتساهم الصناعة أيضاً في تحقيق التنمية العامة الشاملة من خلال علاقاتها وتشابكاتها الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى، ومحقة غلة متزايدة بشكل ديناميكي مستمر ، وتنوع في مصادر الدخل القومي ، وتلبي الاحتياجات المتجددة للسوق الداخلية وتساهم في زيادة حصيلة الصادرات وتنوعها، إضافة إلى تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية وثقافية وغيرها ¹².

إن الاقتصاد السوري يتصف بأنه اقتصاد زراعي صناعي يعتمد بشكل رئيسي في صناعاته على المواد الخام المتوفرة سواء من حيث الموارد الزراعية أو الحيوانية أو المنجمية، لذلك نشطت الصناعات المحلية القائمة على تصنيع هذه المواد الخام حيث يأتي القطن في المقدمة الذي ازدهرت صناعاته عبر تاريخ سوريا، وخصوصاً النسيج، حيث بدأت بالغزل اليدوي والتصنيع اليدوي وبالأنوال اليدوية ومن ثم تطورت عبر السنوات بشكل ملحوظ ، فأول شركة غزل ونسيج تم تأسيسها بموجب مرسوم رئاسي رقم 1318 عام 1933 وهي الشركة السورية للغزل والنسيج في حلب وهذه الشركة مازالت قائمة حتى تاريخه ، و أول معمل اسمنت تم تأسيسه هو معمل اسمنت دمر في عام 1930 ¹³.

فقد لعبت سورية دوراً هاماً في المجال الصناعي بسبب موقعها الجغرافي الهام وتعد دمشق أكثر المدن شهرة في توطين الصناعات اليدوية، وهذه الصناعات مازالت في غالبيتها مستمرة حتى اليوم، كما أن مقومات النجاح للصناعة السورية متوفرة بما تمتلكه سورية من مواد أولية ومصادر طاقة ويد عاملة فنية وأسواق استهلاكية واسعة الأمر الذي ساعدها على منافسة مثيلاتها من بعض الدول العربية ، ففي سورية نجد منشآت الصناعة الحديثة الآلية المعتمدة

¹¹ سلمان، حيان أحمد(2008)، تعظيم القيمة المضافة في صناعة النسيج والألبسة، جريدة الاقتصادية، السنة السابعة، العدد (347) حزيران، ص9.

¹² طالب، نضال(2009)، تحديث الصناعة السورية في ظل المتغيرات الدولية، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق، ص19.

¹³ د. الحمصي، عبده (2002)، الصناعات التحويلية السورية ومتطلبات الشراكة الأوروبية – مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ص90

على الطاقة والإنتاج الكبير والأعداد المرتفعة من العمال إلى جانب ورشات الصناعة الحرفية التقليدية الصغيرة القائمة على الإنتاج اليدوي المحدد.

إذ أنه وعقب نيل سورية استقلالها عام 1946 ظهرت صناعات جديدة من بينها الصناعات المعدنية والأنظمة الكهربائية ومواد البناء والأسمدة والدباغة والأغذية المحفوظة ومنتجات الألبان، واتسع نطاق القطاع الصناعي إلى حد كبير بعد حرب تشرين التحريرية في 1973 رغم كل الظروف الصعبة التي اكتنفت إقامة الصناعة السورية في بداياتها فقد ولدت الصناعة في سورية ونمت وتطورت، حيث احتلت المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الزراعة في الاقتصاد السوري، ولذلك أولت الدولة ضمن خططها التنموية أهمية لتطوير وتحديث الصناعة السورية حيث عملت على إدخال صناعات استراتيجية جديدة ذات بعد تنموي توزعت على مختلف محافظات سورية حسب توافر الموارد الأولية واليد العاملة¹⁴.

ومن الأمور الهامة أثناء دراسة قطاع الصناعة العمل على تبويب الأنشطة الصناعية، وعادة يعتمد التصنيف الصناعي القياسي (International Standard Industrial Classification) ISIC، وهذا التصنيف معتمد في الأمم المتحدة، وفي سورية فإن النشاط الصناعي يتضمن النشاطات التالية¹⁵:

1- الصناعة الاستخراجية : وتهتم هذه الصناعة بإنتاج النفط والغاز والرمل والبص والمالح والجص والحير الأسفلتي و الفوسفات. الخ ، وفي سورية تهتمّ بهذه الأنشطة الجهات والمؤسسات الحكومية التالية :

- الشركة السورية للنفط .
- الشركة العامة للفوسفات والمناجم.
- الشركة العامة للرخام والإسفلت .
- دائرة المقالع والمحاجر في المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية .
- الشركة السورية للغاز

2- الصناعة التحويلية : وتضم طائفة واسعة من الصناعات المتخصصة بإنتاج عدد كبير من المنتجات، والتي ينتجها القطاع العام والخاص والمشارك ، ومنها مثلا المواد الغذائية والمشروبات والغزل والنسيج والملابس والخشب والورق والفحم والمنتجات الكيماوية والمطاط واللدائن والمنتجات المعدنية والآلات والأجهزة الكهربائية والتلفزيونات..الخ، ويمكن تصنيف المؤسسات حسب المنتجات كما يلي:

الصناعات الغذائية والتبغ.

¹⁴ طالب، نضال(2009)، تحديث الصناعة السورية في ظل المتغيرات الدولية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.ص20.
¹⁵ المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2010، الإحصاءات الصناعية.

- . الصناعات النسيجية والملابس .
- . الصناعات الهندسية والمعدنية .
- . الصناعات الإسمنتية ومعدات البناء .
- . صناعة الجرارات والمعدات الميكانيكية .
- . الصناعات الأخرى الغير مصنفة سابقا .

3- صناعة الماء والكهرباء ، وتشمل كل الصناعات المتخصصة في إنتاج ونقل الطاقة الكهربائية والمياه، سواء كانت من قبل القطاع العام والخاص ، ولكن يجب الإشارة إلى أنّ مساهمة القطاع الخاص تكاد لا تذكر في هذا القطاع ، ويضم هذا النشاط عدد كبير من المؤسسات نذكر منها :

- المؤسسة العامة لتوزيع واستثمار الطاقة الكهربائية .
- مؤسسات المياه .

إن العلاقات التشابكية لقطاع الصناعة مع القطاعات الأخرى (كالزراعة والخدمات)، يجعل لنمو هذا القطاع إسهاماً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة لأسباب عدة يمكن إيجازها بما يلي :

(1) تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في الدول النامية وبالتالي ترتفع نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية لأن الاعتماد على تصديرها فقط يعرض الدول النامية لحدوث التقلبات الاقتصادية فيها بسبب تقلب الطلب الخارجي على المواد الأولية حيث تتعرض اقتصاديات الدول الصناعية لموجات من الكساد الاقتصادي أحياناً والرواج الاقتصادي أحياناً أخرى وهذا ينعكس على تقلب طلبها على المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية وهذا يعرض الدول النامية لتقلب حصيلة الصادرات والدخل القومي فيها كما يتجه معدل نمو الطلب الخارجي على بعض المواد الأولية (باستثناء البترول) نحو الانخفاض بسبب تطور هيكل الصناعة في الدول المتقدمة صناعياً حيث أصبحت تعتمد أساساً على الصناعات الإلكترونية والتي لا تحتاج إلى استخدام مواد أولية كثيرة وأيضاً تتجه الدول الصناعية المتقدمة إلى إحلال بدائل محل المواد الأولية الطبيعية التي تصدرها الدول النامية ولذلك يجب الاهتمام بعملية التصنيع لتنويع هيكل الاقتصاد القومي¹⁶ .

(2) يسهم نمو قطاع الصناعة في رفع مستوى الإنتاجية وذلك لأن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يسهم في رفع الإنتاجية، كما يمكن تقسيم العمل والتخصص في قطاع الصناعة بدرجة أكبر ، مما يسهم أيضاً في ارتفاع الإنتاجية ، كما أن قطاع الصناعة لا يحدث فيه قانون تناقض الغلة بنفس الدرجة والسرعة التي يحدث بها في الزراعة لأنه في (قطاع الزراعة يكون عنصر الأرض ثابتاً نسبياً ويزداد عنصر

¹⁶ سلمان، حيان أحمد(2008)، تعظيم القيمة المضافة في صناعة النسيج والألبسة، مرجع سابق،ص10.

العمل بسرعة بسبب النمو السكاني وهذا يتسبب في حدوث قانون تناقض الغلة حيث يحدث نقص في الإنتاجية المتوسطة وفي الإنتاجية الحدية للعنصر المتغير وهو عنصر العمل) أما في قطاع الصناعة فمن السهل تغيير الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج مثل عنصر العمل ونمو رأس المال وبالتالي لا يحدث تناقض الغلة الإنتاجية بنفس الدرجة الذي يحدث بها في قطاع الزراعة¹⁷.

(3) أن نمو قطاع الصناعة يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني لأن نمو قطاع الصناعة يساعد على دفع النمو في القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات لأن هناك علاقات ترابط بين قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى فقطاع الصناعة يمد قطاع الزراعة بكثير من مستلزمات الإنتاج مثل الآلات الزراعية الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية.. إلخ. كما يعتبر قطاع الصناعة في نفس الوقت سوقاً لتصريف كثير من المنتجات الزراعية التي يتم انتاجها في قطاع الزراعة.

ومن ناحية أخرى إن نمو بعض الصناعات يمكن أن يدفع النمو في الصناعات الأخرى حيث يشجع على قيام صناعات أخرى مرتبطة بها أمامياً أو خلفياً ، إضافة إلى قدرة قطاع الصناعة على ابتكار واختراع منتجات و سلع صناعية جديدة مما يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي¹⁸.

(4) يسهم قطاع الصناعة في توفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير للخارج ، بالإضافة إلى أن الصناعة تساهم في علاج مشكلات البطالة حيث أن نمو قطاع الصناعة يمكن أن يوفر فرص للعمالة حيث أن غالبية الدول النامية تعاني من مشكلة البطالة سواء البطالة الإجبارية الظاهرة أو البطالة المقنعة¹⁹.

(5) تؤدي الصناعة إلى زيادة القيمة المضافة وذلك من خلال قدرتها على تحويل المواد الخام أو نصف المصنعة إلى منتجات مصنعة فيزداد محتواها التكنولوجي ، حيث تشير الدراسات إلى أنه إذا كانت قيمة كمية من القطن (100 دولار) فإنه بتحويلها إلى غزول تصبح قيمتها (200 دولار) وإلى ملابس بسيطة (900 دولار) وإلى ملابس راقية (1300 دولار) مما يسهم في زيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات وبالتالي فإن التصنيع ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فالاعتماد على إنتاج وتصدير المواد الأولية لن يحقق ذلك خاصة ان الدول الصناعية المتقدمة قد قامت بإنتاج بدائل للمواد الخام المستوردة كالدائن والألياف الصناعية و الأصبغة والمطاط الصناعي بسبب إخفاق الدول النامية في إنقاص كلف وأسعار صادراتها الأولية²⁰ ، علاوة على ذلك فإن صادرات المواد الخام ترتبط بمستوى النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية، فعندما

¹⁷ د . حبيب ، مطانيوس (2006)، أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر ، دمشق، ص261 .

¹⁸ ابراهيم ، بشار، (2010) العمالة في القطاع الخاص الصناعي (واقعا، تطورها ، وأفاقها المستقبلية) رسالة ماجستير، جامعة تشرين، ص10.

¹⁹ د. العمر، حسين، وآخرون(2002)، " مقدمة في الاقتصاد الصناعي " ، منشورات ذات السلاسل، الكويت. الطبعة الأولى، ص6.

²⁰ مونتاجوي، آلان(1986)، التصنيع والعالم النامي ، ترجمة فؤاد خوري، عبد الكريم ناصيف، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ص 87.

تتعرض هذه الاقتصاديات للأزمات (كما هو الحال في الأزمة المالية العالمية في عام 2008) فإن صادرات سورية من المواد الخام سوف تنخفض مما يؤثر سلباً على عملية التنمية بسبب انخفاض القدرة على استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لها نظراً لأن حصيلة الصادرات هي التي تحكم الاستيراد²¹.

(6) مع تغلغل الثورة العلمية والتكنولوجية في كافة الصناعات الحديثة تم التحول من الصناعات كثيفة العمالة إلى الصناعات كثيفة العلم والتكنولوجيا ، إذ تصبح السيادة للإنسان الآلي²²، ولكن بالرغم من تطور الأتمتة ومكننة الزراعة وما يترتب عليهما من نقص مباشر في حجم التشغيل فإن الصناعة تتيح خلق فرص عمل جديدة حيث تشير الدراسات إلى أن كل طن من الأقمشة في حال تحويلها إلى ألبسة تشغل 271 عامل كما أن كل فرصة عمل مباشرة في قطاع الصناعة تخلق 2-3 فرصة عمل غير مباشرة في قطاعات أخرى²³.

ويؤدي التصنيع إلى زيادة فرص العمل بصورة غير مباشرة لأن زيادة الدخل وارتفاع مستوى المعيشة المترتبين على تعميم الصناعة في الاقتصاد يقودان إلى زيادة الطلب على الخدمات فتخلق مجالات عمل جديدة ، كما هو الحال في الدول المتقدمة ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يتجاوز عدد العاملين في قطاع الخدمات نسبة 70% من قوة العمل²⁴.

(7) إن الصناعة تلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية و ذلك للعلاقة الجدلية بين تطوير الصناعة وبين رفع مستوى الدخل ، فمن جهة تكون إنتاجية العمل الصناعي عادةً أعلى من إنتاجية العمل في الفروع و الأنشطة الأخرى ، وهكذا فإن نمو الفروع الصناعية وزيادة عدد العاملين فيها يقودان إلى زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط الدخل الفردي ، ومن جهة ثانية فإن تعجيل وتيرة تزايد الدخل يؤدي إلى زيادة كتلة الادخارات وبالتالي الاستثمارات فزيادة نصيب الصناعة من هذه الاستثمارات نظراً لعجز الزراعة عن امتصاص كل الاستثمارات الجديدة ، والنمو الاقتصادي سواء حصل عن طريق الصناعة أو عن طريق سواها فإنه يؤدي إلى رفع مستوى معيشة السكان فتتغير بنية الاستهلاك ويزداد الطلب باطراد على السلع الصناعية مما يجعل إنتاجها أكثر ربحية، كما أننا نرى أن رفع مستوى الدخل يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات الصناعية ، فانخفاض مستوى الدخل يعتبر من العوامل التي لا تشجع على تحسين جودة المنتجات الصناعية²⁵.

²¹ سلمان، حيان أحمد(2008)، تعظيم القيمة المضافة في صناعة النسيج والألبسة، مرجع سابق،ص11.

²² جدير بالذكر أن الإنسان الآلي الواحد أو الروبوت الواحد حل محل 2.7 عامل أي أن 100 ألف روبوت تكفي لإلغاء 270 ألف فرصة عمل، بينما إنتاجها هي نفسها يتطلب 50 ألفاً من العمال ويتطلب استخدامها حوالي 50 ألفاً آخرين ، والمحصلة النهائية هي أن تشغيل مائة ألف روبوت يعني تأهيل مائة ألف عامل وبطالة 170 ألفاً آخرين .

²³ د. سلمان ، حيان أحمد ، مرجع سابق ، ص12.

²⁴ د. حبيب ، مطانيوس، (2006)، أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر ، دمشق ، ص271.

²⁵ إبراهيم ، بشار، (2010) العمالة في القطاع الخاص الصناعي (واقعها، تطورها ، وأفاقها المستقبلية) رسالة ماجستير، جامعة تشرين، ص11.

المبحث الثاني: مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

إن أهمية قطاع ما في الاقتصاد تتجلى من خلال مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ولمعرفة مدى أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني سنقوم بدراسة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة (2000-2010) ويوضح لنا الجدول التالي ذلك :

الجدول رقم (1-1)

جدول يوضح نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاع 2000 - 2010 (بأسعار 2000 الثابتة ، بملايين الليرات السورية)

السنة القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة	24.70%	25.50%	25.90%	24.90%	22.60%	23.00%	24.10%	19.70%	17.50%	18.60%	16.30%
الصناعة والتعدين	30.10%	29.00%	26.30%	24.40%	27.10%	24.80%	23.70%	23.30%	23.20%	22.60%	23.70%
البناء والتشييد	3.20%	3.00%	2.90%	3.80%	3.70%	4.10%	4.30%	4.10%	3.60%	3.60%	3.60%
تجارة الجملة والمفرق	14.90%	15.70%	16.70%	16.10%	17.90%	20.20%	18.30%	19.50%	21.60%	20.70%	20.10%
النقل والمواصلات والتخزين	12.60%	12.80%	13.20%	14.50%	10.50%	10.80%	11.30%	11.90%	12.50%	12.10%	13.00%
المال والتأمين والعقارات	3.70%	3.30%	3.30%	3.80%	3.90%	4.40%	4.70%	5.40%	5.40%	5.40%	5.40%
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	2.30%	2.40%	2.70%	2.70%	2.50%	2.70%	2.90%	3.10%	3.70%	3.80%	4.00%
الخدمات الحكومية	8.40%	8.30%	8.90%	9.70%	10.80%	10.40%	10.60%	12.90%	12.50%	13.20%	14.10%
الهيئات التي لا تهدف إلى الربح	0.00%	0.10%	0.10%	0.10%	0.00%	0.10%	0.10%	0.10%	0.10%	0.10%	0.10%
رسوم جمركية	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	1.80%	1.50%	1.90%	1.90%	1.90%	1.70%	1.40%
خدمات المال (-) المحتسبة	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.90%	2.00%	1.90%	1.80%	1.90%	1.70%	1.70%
المجموع	100%										

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة ، والنسب تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على الجدول الملحق رقم (1).

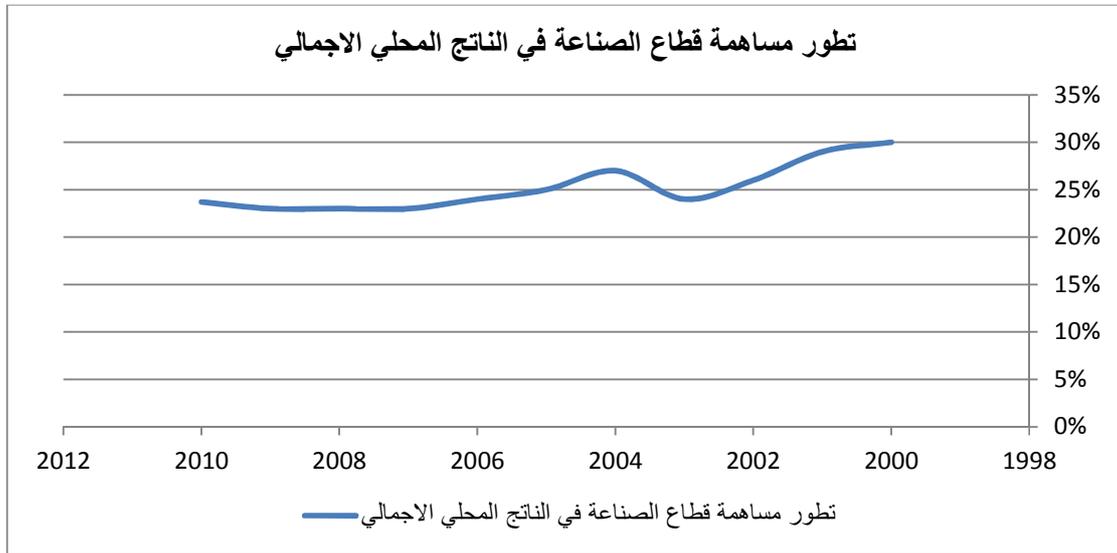
نلاحظ من الجدول السابق (1-1) ما يلي :

- إن قطاع الصناعة هو القطاع الأكبر مساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث وصلت مساهمته إلى 30% ، يليه قطاع الزراعة الذي وصلت مساهمته في احسن الاحوال إلى 25% من اجمالي الناتج المحلي .

- ومن ثم تأتي مساهمة قطاع تجارة الجملة والمفرق حيث تراوحت ما بين (15% و21%).
- ليأتي بعد ذلك قطاع النقل والمواصلات والتخزين الذي تتراوح مساهمته في تكوين اجمالي الناتج المحلي ما بين (11% و13%) ، ومن ثم يأتي قطاع الخدمات الحكومية الذي وصلت مساهمته إلى 13% في عام 2009 .

وبشكل عام : يمكن القول ان ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي يعود الى ارتفاع نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في تكوين الناتج الصناعي، ومع انخفاض انتاجنا من النفط لوحظ انخفاض مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي و ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات من خلال الرسم البياني رقم (1) التالي :

الرسم البياني رقم (1)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (1-1) السابق .

نلاحظ من الرسم البياني السابق: أن مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بدأت بالانخفاض من عام 2000 لتصل في عام 2003 إلى 24% بعد ان كانت 30% عام 2000 لتعود فترتفع في عام 2004 لتصل إلى 27% ، ومن ثم تبدأ بالانخفاض التدريجي لتصل في عام 2010 إلى ما يقارب 24% .

إذا أننا ومن خلال رصد التغيرات التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة الموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (1- 2)

مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاع (2000 - 2010)

(بأسعار 2000 الثابتة ، بملايين الليرات السورية)

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي	904622	950245	1006431	1018708	1089027	1156714	1215082	1284035	1341516	1422178	1469703
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-	5.0%	5.9%	1.2%	6.9%	6.2%	5.0%	5.7%	4.5%	6.0%	3.3%
الناتج المحلي الإجمالي للصناعة	272514	275152	264984	248905	295369	286529	288140	299061	310654	321277	348729
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الصناعي	-	1.0%	-3.7%	-6.1%	18.7%	-3.0%	0.6%	3.8%	3.9%	3.4%	8.5%
نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي	30.1%	29.0%	26.3%	24.4%	27.1%	24.8%	23.7%	23.3%	23.2%	22.6%	23.7%

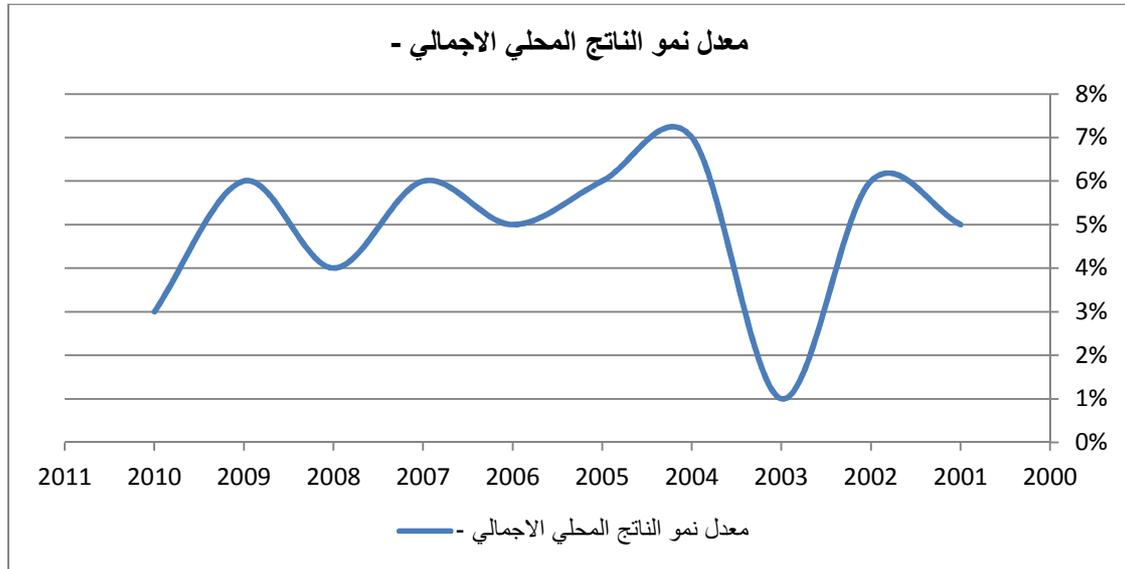
المصدر : المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة ، والنسب تم حسابها من قبل الباحث باعتماد سنة 2000 كسنة أساس.

من الجدول السابق نجد ما يلي :

- نظرة سريعة على واقع الاقتصاد السوري تُظهر أنه لا يوجد في تاريخ سورية معدلات نمو مستدامة، بل هناك تقلبات حادة لا توحى بأي استقرار اقتصادي، منذ عام 2000 وحتى 2010، والسبب في الغالب يعود إلى تقلبات أسعار المواد الأولية سواء أكان النفط أو القطن أو غيره، هذا فضلاً عن المناخ السياسي والعسكري والأمني الذي عاشته وتعيشه سورية منذ خمسة عقود.
- إذ أن هناك تذبذب واضح في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً ملحوظاً من (5.0%) عام 2001 لتصل إلى (1.2%) عام 2003 ، ليعود فيرتفع ارتفاعاً كبيراً فيصل إلى (6.9%) عام 2004 ، ليعاود البدء بالانخفاض فيصل في 2006 إلى (5.0%) ، فيعاود الارتفاع خلال 2007 فيصل إلى (5.7%) ، وما يلبث أن ينخفض إلى (4.5%) في 2008 ، ليبدأ الصعود في ال 2009 فيصل مجدداً إلى (6.0%) ليعاود الانخفاض في عام 2010 ويصل إلى (3.3%). (مع الملاحظة ان قيمة الناتج المحلي الإجمالي تزداد بالقيمة المطلقة).
- انخفضت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من (30.12%) عام 2000 ، إلى (24.43%) عام 2003 ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن نمو الناتج الصناعي كان بمعدل أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ثم ارتفعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من (24.43%) عام 2003 إلى (27.12%) عام 2004 ويعود ذلك إلى الارتفاع العالمي لأسعار النفط في عام 2004 والذي أدى إلى نمو الناتج الصناعي بمعدل أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (18.7%) في حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (6.9%).
- وتراجعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام التالية لتبلغ أدنى نسبة لها في عام 2009 حيث بلغت (22.59%) ويرجع السبب في ذلك إلى:
تراجع تصدير النفط الخام بسبب تراجع الاحتياطي النفطي و انخفاض الانتاج ، حيث انخفض من نحو 600 ألف برميل يومياً في تسعينيات القرن الماضي إلى نحو 377 ألف برميل يومياً في عام 2009 ، أي أن الانتاج قد انخفض إلى النصف تقريباً وبالتالي انخفضت الإيرادات ، وهذا مؤشر خطير يجب معالجته بالعمل على تطوير قطاع الصناعة التحويلية وبالتالي تطوير مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

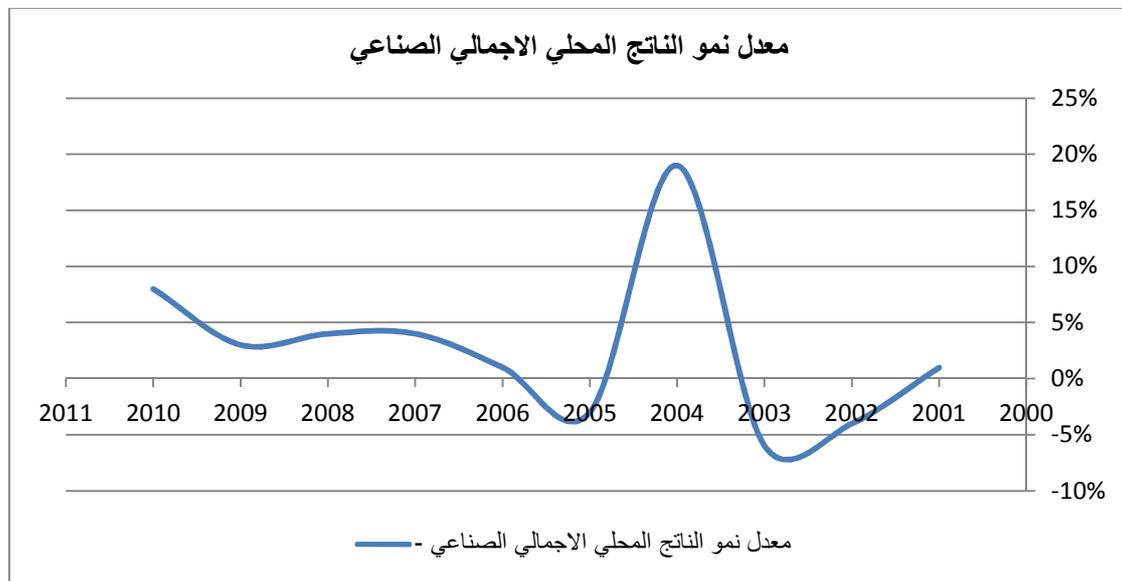
- والرسمان البيانيان التاليان يوضحان هذا التذبذب في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج
الاجمالي الصناعي :

الرسم البياني رقم (2)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (2-1) السابق .

الرسم البياني رقم (3)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (2-1) السابق .

وإجمالاً فإن مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت بشكل وسطي (25%) خلال الفترة المدروسة (2000-2010)، وهي نسبة منخفضة إذا ما قارناها مع دول أخرى ، ففي كوريا الجنوبية مثلاً بلغت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (41.3%) عام 1996، وبلغت في تركيا (28.2%) عام 2006.

إضافة إلى ذلك فإن مساهمة الصناعة السورية في الناتج المحلي الإجمالي تتغير من سنة لأخرى ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى التغيرات في كميات إنتاج النفط وإلى التغيرات في أسعاره عالمياً، وبالتالي فإن هناك خللاً في هيكل الناتج الصناعي السوري حيث ان الصناعة الاستخراجية ساهمت في الناتج الصناعي بنسبة تتراوح بين (72%-79%) خلال الفترة (2006-2009) في حين بقيت الصناعات التحويلية تشكل نسبة ضئيلة من الناتج الصناعي، حيث تتراوح هذه النسبة بين (17%-25%) خلال نفس الفترة المدروسة، كما أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة أيضاً، حيث بلغت حوالي (9%) في معظم السنوات، في حين أن الصناعات التحويلية تساهم بنسبة (17%) من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، وبنسبة (19.5%) من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا، وبنسبة (22.7%) من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا الاتحادية، وبنسبة (28%) من الناتج المحلي الاجمالي في كوريا الجنوبية (لنفس الفترة المدروسة)²⁶.

²⁶ التقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2009)، باريس، فرنسا <http://www.oecd.org/statistics>

المبحث الثالث: مساهمة قطاع الصناعة في التجارة الخارجية .

تعد التجارة الخارجية وسيلة هامة للدول النامية تمكّنها من الحصول على سلع لا تنتجها ، بل ولا يمكن أن تنتجها بنفسها ، فالدول النامية قد تنتج بعض المحاصيل الزراعية والمنتجات المعدنية وبعض السلع الصناعية البسيطة ، و لكن أغلب الصناعات الثقيلة (حديد ، صلب ، آلات ميكانيكية ، الكترونيات) هي فوق قدرتها ، وهذه لا يمكنها الحصول عليها إلا بالإتجار مع الدول الصناعية²⁷.

وبالتالي فإن التجارة الخارجية تشكل حلقة أساسية في عملية التنمية الاقتصادية للدول النامية من خلال قيامها بتأمين احتياجات التنمية اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية من المواد والسلع وبخاصة السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج . لكن من الضروري أيضاً إيجاد توازن بين عملية البناء وعملية تأمين حاجات الاستهلاك الوسيط وحاجات الاستهلاك النهائي ، ولا يتوقف الأمر على إيجاد التوازن بين الاستعمالات الثلاثة للسلع المستوردة بل لابد من تصدير سلع وخدمات تسمح بالحصول على العملات الأجنبية اللازمة لدفع قيمة هذه المستوردات²⁸ .

ويقوم القطاع الصناعي بدور أساسي في هذه العملية وذلك من خلال إسهامه في زيادة الصادرات، وتحسين وضع الميزان التجاري ، ودعم ميزان المدفوعات ، كما يساهم من خلال كميات القطع الأجنبي التي يوفرها في تمويل المستوردات ، وبالتالي فإن تحسن التجارة الخارجية سيؤثر إيجاباً في مستوى النشاط الاقتصادي ويساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة التشغيل وخلق فرص العمل²⁹ .

إن بنية الإنتاج وتنوعه تؤثران في هيكل الصادرات ، فيما إذا كانت السلع المنتجة صناعية أو زراعية أو موادّ خاماً ، وتكون الفائدة من الصادرات أكبر مع تزايد القيمة المضافة في السلع المصدرة ، ونجد ذلك في السلع الصناعية التي تعتمد بشكل كبير على المواد الأولية المحلية والتي تتمتع بجودة عالية وقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية .

ومن هنا فإن الصناعة تقوم بدور أساسي في زيادة الصادرات و إيجاد فائض في الميزان التجاري ، ويبدو هذا الدور واضحاً في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشكل المنتجات الصناعية الجزء الأهم من تبادلها التجاري بنسبة تتراوح بين (95-90%) ويتراوح نصيب الفرد من السلع الصناعية المصدرة بين (1000-8000\$) دولار أمريكي سنوياً ، أما في سورية فإن نصيب الفرد من الصادرات الصناعية يقارب (46\$) دولار أمريكي ، أي أقل بـ 22 ضعفاً كحد أدنى من هذه الدول ، كما أنه أقل من نصيب الفرد من الصادرات الصناعية لدول مجاورة كما هو موضح في الشكل التالي³⁰ :

²⁷ د. وهب ، علي، (1996) مقومات الإنتاج والانداء الاقتصادي "أسس جغرافيا الإنتاج" ، دار الفكر اللبناني ، بيروت، ص251.

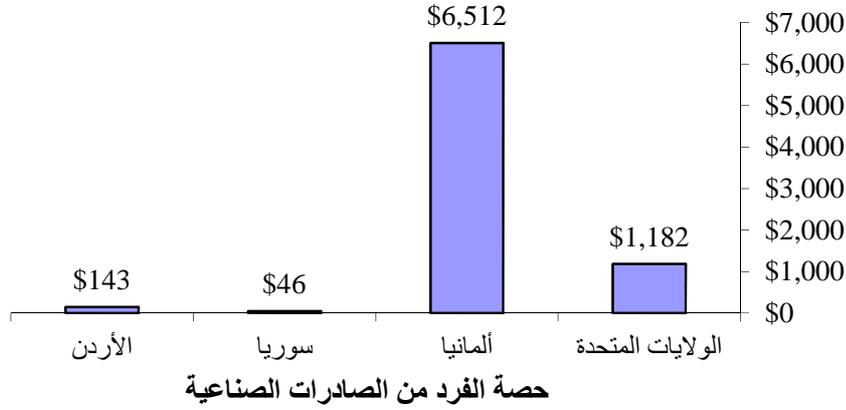
²⁸ د. الحمش ، منير، (1997)، الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين ، دار مشرق-مغرب ، دمشق، ص45.

²⁹ ابراهيم، بشار، (2010) العمالة في القطاع الخاص الصناعي، واقعها، تطورها، آفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد ، ص42.

³⁰ د. ناصر ، أكرم وآخرون (2006) ، البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية السورية ، ندوة أهمية البحث العلمي في التطوير الصناعي-مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية ،دمشق 27-28 تشرين الثاني .

الشكل رقم (1)

حصة الفرد من الصادرات الصناعية لدول مختلفة لعام 2005.



المصدر : Industrial Development Report 2005 Capability Building for Catching.-up, United Nations, Industrial Development Organization

ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى مجموعة من العوامل أهمها انخفاض نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات ، حيث تتركز معظم الصادرات السورية في المواد الخام ، ويشكل النفط والقطن الخام والفوسفات أكثر من 90% من مجموع صادرات المواد الخام³¹ ، إضافة إلى انخفاض القيمة المضافة على السلع الصناعية المصدرة ، وإذا ما استعرضنا مساهمة قطاع الصناعة في سورية في التصدير للعالم الخارجي (المواد المصنعة ونصف المصنعة) خلال الفترة (2000 - 2010) من خلال الجدول التالي :

³¹ د . حبيب ، مطانيوس (2006)، أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر ، دمشق، ص271 .

جدول رقم (1-3)

نسب توزيع الصادرات حسب طبيعة المواد المصدرة خلال الفترة (2000-2010)

المجموع	طبيعة المواد المصدرة			العام
	نصف مصنوعة	مصنوعة	خام	
100%	5%	13%	82%	2000
100%	5%	13%	82%	2001
100%	5%	17%	78%	2002
100%	6%	16%	77%	2003
100%	15%	25%	60%	2004
100%	15%	24%	61%	2005
100%	14%	38%	47%	2006
100%	15%	41%	44%	2007
100%	20%	39%	41%	2008
100%	17%	40%	43%	2009
100%	12%	38%	49%	2010

المصدر : تم حساب النسب من قبل الباحث بالاعتماد على الجدول الملحق رقم (2) ³².

سنجد ما يلي :

- إن المواد بشكلها الخام تشكل النسبة الأعلى من صادرات سورية ، الأمر الذي يحرمها من إمكانية الاستفادة من القيمة المضافة الممكن تحقيقها إذا ما صدرنا المواد على شكل مواد مصنوعة أو نصف مصنوعة ، إلا أن نسبة المواد الخام المصدرة تتجه نحو الانخفاض خلال الفترة المدروسة ، فقد كانت في عام 2000 (82%) لتتخف وتصل إلى (49%) في عام 2010 .
- إن الصادرات السورية من المواد المصنوعة تتجه نحو الارتفاع بالقيمة وبالتالي ترتفع من حيث المساهمة في إجمالي المواد المصدرة ، فقد كانت الصادرات من المواد المصنوعة تشكل (13%) من إجمالي المواد المصدرة في العام 2000، إلى أن ارتفعت أثناء الفترة المدروسة لتصل في عام 2010 إلى (38%)، إلا أن هذا الارتفاع قد لا يكون حقيقي نظراً للتغيرات التي تطرأ على سعر صرف العملات الأجنبية .
- أما الصادرات من المواد نصف المصنوعة فلم يكن التغير الذي طرأ على نسبة مساهمتها في إجمالي المواد المصدرة ملحوظاً فقد تراوحت هذه النسبة خلال الفترة المدروسة بين (5% - 20%) .

³² حسب المستوردات والصادرات بالليرات السورية على أساس السعر الرسمي للعملة الأجنبية في الأعوام 2005-2006-2007 أصبح سعر الدولار 50 ل.س للاستيراد ، وحسب السعر الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي للتصدير .
في عام 2008 كان سعر صرف الدولار الأمريكي للمستوردات 46.65 ل.س، وللصادرات 46.47 ل.س ، وفي عام 2009 كان سعر صرف الدولار الأمريكي 46.81 ل.س للمستوردات و 46.61 ل.س للصادرات حسب المتوسط السنوي للسعر الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي

وعلى الرغم من أن القطاع الخاص الصناعي يساهم أيضاً في الصادرات الصناعية بنسبة مرتفعة وصلت إلى (84.2%) عام 2007 ، إلا أن معظم صادراته هي من السلع التحويلية الخفيفة ، حيث بلغت نسبة صادراته من المواد الغذائية إلى إجمالي صادراته الصناعية التحويلية (21.3%) ومن النسيج نسبة (20%) ومن الملابس (16.6%) ومن المواد الكيماوية (9.7%) وهذه الصادرات تتضمن قيم مضافة، ففي الصناعات النسيجية تتراوح هذه القيمة بين (7%-3%) في مرحلة الغزل، و(5%-3%) في مرحلة النسيج، ولا تتجاوز (30%) في صناعة الألبسة، أما في الصناعات الكيماوية فالوضع مماثل من حيث الدورة الانتاجية، إذ تتم عمليات تحويلية بسيطة تعطي قيمة مضافة متدنية تصل حتى (35%) بشكل عام و حتى (40%) في الصناعات الدوائية، وعلى الرغم من التوسع الواضح في الصناعات الغذائية في هذا القطاع فإن هذه الصناعة لم تستطع إحداث تطور ملحوظ فبقيت صناعة تحويلية بسيطة لا تزيد القيمة المضافة فيها عن (30%) وفي القطاع العام لم تتجاوز ال (15%)³³.

ويمكن إرجاع سبب هذا الانخفاض في القيمة المضافة الصناعية إلى طبيعة السلع السورية التي تتصف بأنها نمطية وغير منافسة وذات جودة منخفضة، ولا تواكب حاجات وأذواق المستهلكين إضافة إلى انخفاض الانتاجية وانخفاض نسبة الانتفاع من الطاقات الانتاجية القائمة ، وارتفاع تكاليف الانتاج بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج، إذ تشير الدراسات إلى أن الدولة تقوم ببيع بعض المواد الأولية للقطاع الخاص بسعر أقل بمعدل (30%) من سعر تصديرها إلى الخارج (كالعزول القطنية) نتيجة سياسات دعم الانتاج التي تقوم به الحكومة ، كما توجد بعض الصناعات التي تعتمد في انتاجها على مواد أولية محلية، ولكنها تحتاج إلى أدوات تعبئة وتغليف مستوردة وذات تكلفة عالية تتسبب في ارتفاع تكلفتها وأسعارها ، فتعبئة اللبن العيران مثلاً وعلى الرغم من كونها تعتمد على ما ينتج محلياً من الألبان فإنها تحتاج إلى استيراد عبوات بلاستيكية تصل نسبة الرسوم الجمركية عليها إلى (50%)، وتصل الرسوم الجمركية على أغذية تلك العبوات إلى (30%)³⁴.

وبالتالي فإن هذا الارتفاع في تكاليف الانتاج إلى جانب انخفاض القيمة المضافة يقلل من القدرة التنافسية للسلع المصنعة، مما يؤدي إلى انخفاض حصيلة الصادرات. ومن جهة أخرى فإن القيمة المضافة المرتفعة تؤدي من خلال مساهمتها في رفع القدرة التنافسية للسلع الصناعية المصدرة بجانب عوامل أخرى إلى زيادة حصيلة الصادرات، وينتج عن هذه الزيادة في الصادرات تعظيم نمو الناتج المحلي الاجمالي ضمن مطابقة الناتج بحسب الانفاق حيث تؤدي إلى توسيع الاستثمارات في الصناعات التصديرية بهدف زيادة الانتاج، ويُنتج ذلك زيادة في الطلب على الأيدي العاملة والمواد الأولية، ومن ثم زيادة في الطلب على السلع الاخرى التي تؤدي بدورها إلى التوسع في الصناعات الاخرى ، وهكذا تؤدي الزيادة الأولية في الصادرات إلى زيادة مضاعفة في الدخل والانتاج، وبالتالي في التشغيل وخلق فرص العمل الأمر الذي

³³ د. ناصر، أكرم وآخرون ، مرجع سابق .

³⁴ رجب ، هدى صافي (2005). الطلب الكلي والركود الاقتصادي ، دراسة في الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق، ص 135 .

يؤدي بدوره إلى تعظيم الأجر وبالتالي تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج بحسب الدخول³⁵.

ومن جهة أخرى تلعب الصناعة دوراً كبيراً في التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني وبخاصة في مجال الاستيراد ، وذلك بما تقوم به بدور هام في توفير احتياجات الاقتصاد الوطني سواء أكان ذلك من السلع المصنعة والخدمات الضرورية للاستهلاك المحلي وغير المتوفرة في السوق المحلية ، أم من مستلزمات الانتاج والسلع الرأسمالية التي لا يمكن تصنيعها محلياً ، فضلاً عن ضرورتها للقيام بالعملية الانتاجية .

ولكن بالمقابل فإن القطاع الصناعي من خلال زيادة مستورداته قد يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري ، مما ينعكس سلباً على ميزان المدفوعات بسبب استنزاف الاحتياطيات من العملة الأجنبية . ويتحدد هيكل المستوردات من خلال بنية الانتاج ، فإذا كان الانتاج صناعياً تزداد المستوردات من السلع الرأسمالية والمواد الأولية ، في حين تزداد المستوردات من السلع الوسيطة ونصف المصنعة إذا كان الانتاج من الصناعات التحويلية الخفيفة ، ويوضح الجدول التالي نسب توزع المستوردات في سورية حسب طبيعة المواد المستوردة من العالم الخارجي خلال الفترة (2000-2010) :

جدول رقم (1-4)

نسب المستوردات حسب طبيعة المواد خلال الفترة (2000-2010)

المجموع	طبيعة المواد المستوردة			العام
	نصف مصنوعة	مصنوعة	خام	
100%	50%	38%	12%	2000
100%	48%	42%	10%	2001
100%	48%	43%	9%	2002
100%	48%	41%	11%	2003
100%	42%	47%	11%	2004
100%	38%	53%	8%	2005
100%	34%	57%	8%	2006
100%	35%	57%	8%	2007
100%	41%	50%	9%	2008
100%	48%	40%	13%	2009
100%	38%	52%	10%	2010

المصدر : تم حساب النسب من قبل الباحث بالاعتماد على الجدول الملحق رقم (3)³⁶.

³⁵ د. الكواز ، أحمد (2008)، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، سلسلة جسر التنمية ، العدد الثالث والسبعون ، مايو/أيار ، السنة السابعة ، ص6.

³⁶ حسب المستوردات والصادرات بالليرات السورية على أساس السعر الرسمي للعملة الأجنبية في الأعوام 2005-2006-2007 أصبح سعر الدولار 50 ل.س. للاستيراد ، وحسب السعر الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي للتصدير . في عام 2008 كان سعر صرف الدولار الأمريكي للمستوردات 46.65 ل.س. وللصادرات 46.47 ل.س. ، وفي عام 2009 كان سعر صرف الدولار الأمريكي 46.81 ل.س. للمستوردات و 46.61 ل.س. للصادرات حسب المتوسط السنوي للسعر الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي.

ويوضح من هذا الجدول ما يلي :

- إن المستوردات من السلع المصنوعة تشكل النسبة الأكبر من إجمالي المستوردات خلال الفترة المدروسة، وهذا إن دلنا على شيء فإنه يدلنا على عدم وجود تحسن في عمليات التصنيع والإحلال محل الواردات خاصة وأن هذه النسبة قد اتجهت نحو الارتفاع خلال الفترة المدروسة ، فبعد أن كانت (38%) عام 2000 ، ارتفعت لتصل إلى (52%) عام 2010 .

- إن المستوردات من المواد نصف المصنعة تحتل المرتبة الثانية من إجمالي المستوردات ، وتأخذ نسبة لا بأس بها إذ أنها تتراوح بين (34%) و (50%) ، مما يدل على أن معظم صناعات القطاع الصناعي هي عبارة عن صناعات تجميعية تعمل على استكمال تصنيع السلعة من أجل تصديرها إلى الخارج ، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة المضافة في صناعات القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص .

- إن المستوردات من المواد الخام تحتل المرتبة الثالثة ، وتأخذ النسب الأقل التي وصلت بأحسن أحوالها إلى (13%) في العام 2009 مما يدل على انخفاض عمليات التصنيع في هذا القطاع ، لأن المواد الخام تلعب دوراً أساسياً في العمليات الإنتاجية ، ويترتب على هذا الانخفاض في تصنيع المواد الخام خسارة كميات من القطع الأجنبي كان يمكن الحصول عليها فيما لو تم تصنيع هذه المواد وتصديرها مصنعة ، كما يترتب على هذا الانخفاض تدني القيمة المضافة ، وبالتالي ضعف القدرة على خلق فرص العمل وتشغيل الأيدي العاملة في هذا القطاع .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم دول العالم تشجع على زيادة مستورداتها من المواد الخام ، فتركيا على سبيل المثال كانت تصدر القطن الخام ، أما الآن فإنها تستورده وتصنعه لزيادة القيمة المضافة والصادرات والأرباح وتشغيل الأيدي العاملة³⁷.

وإذا ما أردنا التعرف على واقع الميزان التجاري لقطاع الصناعة سواء فيما يتعلق بالمواد المصنعة والمواد نصف المصنعة سنجد أنه خاسر خلال الفترة المدروسة والجدولان التاليان يوضحان ذلك :

³⁷ د. سلمان، حيان (2008)، تعظيم القيمة المضافة في صناعة النسيج والألبسة، جريدة الاقتصادية ، السنة السابعة ، العدد (347) | حزيران-يونيو، ص 11 .

جدول رقم (1-5)

الميزان التجاري لقطاع الصناعة من المواد المصنعة (القيمة بملايين الليرات السورية)

العالم	الصادرات من المواد المصنعة	المستوردات من المواد المصنعة	نسبة تغطية المستوردات
2000	28210	70928	40%
2001	32482	92409	35%
2002	52014	101401	51%
2003	43571	96031	45%
2004	87700	184658	47%
2005	102476	268265	38%
2006	193530	302985	64%
2007	234839	391359	60%
2008	279126	421899	66%
2009	195605	282377	69%
2010	217557	420728	52%

المصدر : المجموعات الاحصائية للأعوام المذكورة ، حسب النسب من قبل الباحث.

جدول رقم (1-6)

الميزان التجاري لقطاع الصناعة من المواد نصف المصنعة (القيمة بملايين الليرات السورية)

العالم	الصادرات من المواد نصف المصنعة	المستوردات من المواد نصف المصنعة	نسبة تغطية المستوردات
2000	11416	93374	12%
2001	11456	105675	11%
2002	14665	112732	13%
2003	16625	114158	15%
2004	51108	163207	31%
2005	64321	192253	33%
2006	72271	183245	39%
2007	87507	239596	37%
2008	140864	344087	41%
2009	81161	340270	24%
2010	70040	310328	23%

المصدر : المجموعات الاحصائية للأعوام المذكورة ، حسب النسب من قبل الباحث.

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ ما يلي :

- إن الميزان التجاري لقطاع الصناعة خاسر سواء فيما يتعلق بالمواد المصنعة والمواد نصف المصنعة خلال الفترة المدروسة مع الإشارة إلى أن هذه الخسارة نتجة نحو الانخفاض خلال الفترة المدروسة.
- فيما يتعلق بالمواد المصنعة نلاحظ أن الميزان التجاري خاسر في هذه المواد إلا أن نسبة تغطية المستوردات نتجة نحو الارتفاع خلال الفترة المدروسة ، فقد كانت في العام 2000 (40%) لتصبح في العام 2010 (52%) وذلك لأن معدل نمو الصادرات من المواد المصنعة هو أكبر من معدل نمو المستوردات من هذه المواد خلال نفس الفترة مع ملاحظة أن هذه النسبة قد تحسنت في عام 2009 إذ وصلت إلى (69%) ، لتعاود الانخفاض في العام 2010.
- أما المواد نصف المصنعة فالميزان التجاري لها أيضاً خاسر ، ولكن مع ملاحظة الاتجاه التصاعدي لهذه النسبة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2008 ، لتتخفض انخفاض شديد في العامين التاليين وتصل في عام 2010 إلى (23%) ، الأمر الذي يجعل من الضروري اتباع سياسات ترشيد حجم هذه الواردات وإعادة هيكلتها بما يخدم القطاعات الإنتاجية وبالتالي تحفيز الصادرات من المواد المصنعة ذات القيمة المضافة العالية وليس الصادرات من الصناعات التجميعية .

المبحث الرابع: مناخ الاستثمار في سورية

يمكن تعريف مناخ الاستثمار بأنه: " مجموع الأوضاع واللوائح المكونة للبيئة الذي تتم فيها العملية الاستثمارية ومدى تأثيرها في المشاريع الاستثمارية وحركة البيئة الاستثمارية أيضاً"³⁸.

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه: "مجمّل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال وتوطنه، وتوفير هذا المناخ يقوم بصورة أساسية على آلية من الشروط الموضوعية والذاتية، أي على الأوضاع السياسية والاقتصادية والخصائص الجغرافية والديموغرافية وطبيعة السوق السائد في الدولة وآلياته، والنظام القانوني ومدى وضوحه واتساقه وثباته وتوازنه، وهي عناصر متداخلة، تؤثر وتتأثر ببعضها البعض وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة لرأس المال أو طاردة له"³⁹.

هذا وإن التغيرات والتطورات السريعة في العالم وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي جعلت العالم يسير بشكل متسارع من أجل تحقيق مناخ استثماري يستند على السهولة في أداء الأعمال من جانب الطلب الفعال، ودراسة درجة المخاطرة المرتبطة به⁴⁰.

ولا بد من الحرص الشديد على الترويج للاستثمار من خلال التعريف بمناخ الاستثمار وبالفرص الاستثمارية المتاحة في سورية وبالمزايا والحوافز المتوفرة عبر عقد اللقاءات، والمؤتمرات وتنظيم المعارض.

ولكن من الملاحظ أن الدول العربية تقوم بالترويج لفرص الاستثمار فيها كل منها على حدة مما خلق جواً من التنافس فيما بينها، ولم يتم إيجاد آلية للتنسيق فيما بينها للترويج للمنطقة العربية كإقليم واحد من خلال تبادل المعلومات والخبرات والترويج للمشروعات العربية المشتركة⁴¹.

هذا إلى جانب ما تتميز به بيئة الاستثمار من الدرجة المرتفعة لحالة عدم التأكد والتي ازدادت في السنوات الأخيرة والتي تعود في أغلب الأحيان إلى عدم دقة توقعات المستثمرين، وأن هناك العديد من الأحداث غير المتوقعة سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، إلا أنها تؤثر بمجملها على بيئة ومناخ الاستثمار. لذا لا بد من فهم المبادئ الأساسية التي تحكم عملية الاستثمار، بالإضافة إلى الاعتماد على الأدوات الحديثة في مجال اتخاذ قرارات الاستثمار⁴².

³⁸ البري، محمد بن عبد الله، عادل حبيب ابراهيم (2002)، تفعيل الاستثمار في الوطن العربي من خلال رأس المال الوطني، مؤتمر تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2002/18/16، القاهرة، ص 8.

³⁹ مركز المعلومات القومي (1998): الكتاب الاستراتيجي السنوي 1997-1998، ص 571.

⁴⁰ Whman P. & Mark Baimbridge (2006) : Labour Market Flexibility and Foreign Direct Investment, Employment Mark analysis and Research, Department of Trade and Industry, UK, PP.68

⁴¹ شلغوم، عميروش (2009): دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية: الاقتصاد الجزائري أنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص 83.

⁴² الحناوي، محمد، نهال فريد مصطفى (2010): مبادئ وأساسيات الاستثمار، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 29.

(1-4-1) عوامل تشجيع الاستثمار في سورية :

لقد شهدت السنوات القليلة الأخيرة سلسلة من التحديثات الاقتصادية والإدارية والتشريعية بهدف تعزيز دور سورية كبيئة أعمال جاذبة للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية نظراً لما تتمتع به من موقع جغرافي استراتيجي على ملتقى القارات الثلاث (آسيا، أوروبا، إفريقيا) وعلى ممرات التجارة الدولية متعددة الوسائط بين الشرق والغرب، ومن توفر فرص استثمارية كبيرة في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والعقارات والنقل والخدمات.

وتركز العمل على تبسيط وتحسين النظم والإجراءات المتعلقة بمعاملات الاستثمار، وتعزيز جهود الترويج للاستثمارات وللقطاعات الواعدة في سورية، وذلك من خلال مجموعة علاقات متشابكة بين القطاعين العام والخاص بهدف استقطاب وجذب الأموال السورية المغتربة . ومن أهم عوامل تشجيع الاستثمار في سورية خلال فترة الدراسة (2000-2010) هي ما يلي كما وردت في تقرير الاستثمار الرابع لعام 2009 والصادر عن هيئة الاستثمار⁴³:

1. الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسورية الذي يشكل ملتقى القارات الثلاث.
2. الاستقرار السياسي والأمني.
3. الالتزام بالتوجه المتأني نحو اقتصاد السوق الاجتماعي .
4. محدودية المديونية الخارجية .
5. امتلاك سورية لاحتياطي كبير ومتنوع من النقد الأجنبي .
6. توفر وتنوع الموارد الطبيعية .
7. انخفاض تكاليف الانتاج .
8. توفر الموارد البشرية المؤهلة بشكل مقبول .
9. بنية تحتية ذات مستوى مقبول .
10. نفاذ إلى أسواق عربية وعالمية .
11. توفر مدن صناعية ومناطق صناعية.
12. مؤشر متوسط للتنمية البشرية .
13. مزايا وإعفاءات وتسهيلات خاصة للمشاريع الاستثمارية .
14. الاتفاقيات العربية والدولية لتوفير الضمانات لرأس المال الأجنبي .
15. قوة الاقتصاد السوري بشكل عام .

كما أطلقت مجموعة من الحوافز التي تشجع الاستثمار في القطاعات الواعدة في سورية، حيث صدر العديد من القوانين لتحديث الإطار التشريعي والقانوني الخاص بالعملية الاستثمارية في سورية من أجل

⁴³ . هيئة الاستثمار السورية (2009): تقرير الاستثمار الرابع لعام 2009 في سورية ، دمشق ، ص 20.

توفير البيئة الملائمة للمستثمرين لجهة الاستقرار النقدي وتسهيل أداء الأعمال وتخفيض كلفة إنجاز المعاملات بالسرعة الكلية .

وخلال سنوات فترة الدراسة العشر تحققت حزمة من التغييرات الهامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بهدف مواكبة اندماج سورية في الاقتصاد العالمي ضمن رؤية واضحة المعالم، واثقة الخطى، محددة الوتيرة، تجلت باختيار مبدأ اقتصاد السوق الاجتماعي كمنهج اقتصادي للإصلاح ودعم مسيرة التحديث والتطوير من خلال علاقة تشاركية وطيدة مع القطاع الخاص واستقطاب للمستثمرين والمغتربين من بلاد الاغتراب .

ومن ضمن الخطوات الحثيثة التي قامت بها الحكومة السورية في مجال تطوير الأعمال، وتعزيز مناخ الاستثمار فيها كان إنشاء المناطق الحرة وإحداث المدن الصناعية في كل من ريف دمشق (عدرا) وحمص (حسياء) وحلب (الشيخ نجار) ودير الزور .

هذا وبدأت سورية بخطوات كبيرة على طريق تحرير الاقتصاد من خلال الدخول في (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)، إضافة إلى إبرام العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية و إصدار مجموعة من القوانين الجديدة وتحديث التشريعات القديمة وإيجاد المؤسسات اللازمة لتطوير التشريعات والتدابير التنظيمية. ومن أهم القرارات والقوانين الصادرة لتطوير البيئة التشريعية⁴⁴:

1. قرار توحيد سعر الصرف الذي تطبقه سورية على المستوردات والذي كان موزعاً على ثلاثة أسعار، وتخفيض معدلات الفائدة الداخلية مرتين خلال عام 2004 ، وذلك للمرة الأولى منذ عام 1981 والسماح بفتح حسابات بالعملات الأجنبية.
2. إنشاء محكمة بداية مدنية عام 2004 في كل المحافظات مهمتها النظر في الدعاوى المتعلقة بالنزاعات الناشئة عن قانون الاستثمار ،وقد وجهت هذه المحاكم بأن تفصل بالدعاوى من غير تأخير.
3. صدور القانون رقم /23/ لعام 2000 الخاص بإحداث "مجلس النقد والتسليف" للإشراف على الأمور النقدية والأنظمة المصرفية.
4. صدور القانون رقم /28/ لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة.
5. صدور القانون رقم /29/ لعام 2001 الخاص بالسرية المصرفية.
6. إلغاء المرسوم رقم /33/ لعام 2003 والقانون /24/ لعام 1986 وتعديلاته الواردة في القانون /6/ لعام 2000 . وهما القانونان اللذان كانا يقيدان التعامل بالعملات الأجنبية حيث كان هذا الأمر من أهم العقبات التي واجهت الاستثمار الأجنبي في سورية سابقاً.

⁴⁴ . هيئة الاستثمار السورية (2009): تقرير الاستثمار الرابع لعام 2009 في سورية ، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

7. صدور القانون رقم /59/ لعام 2003 الخاص بإحداث هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (ACML).
8. صدور المرسوم التشريعي رقم /57/ لعام 2004 الخاص بإحداث المدن الصناعية .
9. صدور القانون رقم /5/ لعام 2005 المتعلق بموافقة سورية على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الارهاب.
10. صدور المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005 الذي سمح بإقامة المصارف الاسلامية في سورية.
11. صدور المرسوم رقم /46/ لعام 2005 الخاص بالاستثمار في قطاع التأمين.
12. صدور القانون رقم /25/ لعام 2006 المتضمن الخطة الخمسية العاشرة بأهدافها الطموحة.
13. صدور المرسوم رقم /51/ لعام 2006 المتضمن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003 والذي هدف إلى تخفيض في معدلات ضريبة الدخل إلى مستويات مشجعة.
14. صدور المرسوم التشريعي رقم /55/ لعام 2006 المتضمن إحداث سوق دمشق للأوراق المالية.
15. صدور المرسوم التشريعي رقم /60/ لعام 2007 المتضمن إحداث سوق الأوراق المالية الحكومية.
16. صدور المرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 2007 المتضمن السماح للشركات بالاندماج بعد إعادة تقويم موجوداتها الثابتة.
17. صدور المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 الخاص بتشجيع الاستثمار.
18. صدور المرسوم التشريعي رقم /9/ لعام 2007 المتضمن إحداث هيئة الاستثمار السورية.
19. صدور القانون رقم /9/ لعام 2007 المتضمن تصديق اتفاقية تأسيس الشركة السورية القطرية القابضة.
20. صدور القانون رقم /32/ لعام 2007 الذي سمح للمستثمرين غير السوريين أصحاب المشاريع المشمولة بأحكام القانون /21/ لعام 1958 في المدن الصناعية بتمليك واستئجار أراضي العقارات اللازمة لمشروعاتهم لمساحة تزيد عن سقف الملكية المحدد شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع .
21. صدور قانون التجارة رقم /36/ لعام 2007 الذي ألغى المرسوم رقم /149/ لعام 1949 وتعديلاته.
22. صدور القانون رقم /41/ لعام 2007 المتضمن إحداث هيئة عامة للضرائب والرسوم.
23. صدور القانون رقم /15/ لعام 2008 الخاص بالتنوير والاستثمار العقاري.
24. صدور قانون الشركات الجديد رقم /3/ لعام 2008 .
25. الانضمام إلى معاهدة لاهاي بشأن التسجيل الدولي للنماذج الصناعية .
26. صدور قانون حماية المنتج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسة الضارة في التجارة الدولية .
27. صدور قانون حماية العلامة الفارقة والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية.

هذا وقد صدرت مجموعة من القوانين والقرارات على مستوى السياسة المالية. ومجموعة أخرى من الانجازات والتعديلات القانونية على مستوى السياسة النقدية والتحرير المالي. كما عمل مصرف سورية المركزي خلال الفترة الماضية على إصدار مجموعة من القرارات والأنظمة بهدف خلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات .

فقد ساهم مصرف سورية المركزي - وعلى أكثر من صعيد - في تعزيز البيئة الجاذبة للاستثمار، وذلك من خلال تحفيز القطاع المصرفي على التوسع في منح التمويل للمشاريع الاستثمارية سواء باليرة السورية أم بالقطع الأجنبي، إلى جانب تخفيف قيود القطع الأجنبي إلى أدنى الحدود وتحرير معاملات الحساب الجاري، مما سيكون له أثر كبير على جذب الاستثمار نتيجة الثقة التي يولدها هذا التحرير لدى المستثمرين بقوة الاقتصاد الوطني، وقدرته على المحافظة على القيمة المستقرة للعملة الوطنية مع مزيد من الانفتاح على العالم الخارجي .

ويسعى مصرف سورية المركزي خلال المرحلة المقبلة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات للبدء بهذا التحرير، مع الأخذ بالاعتبار الحرية النسبية التي منحتها القرارات والقوانين الحالية الخاصة بالاستثمار لتحويل رؤوس الأموال والعوائد والفوائد المتولدة عنها إلى الخارج، وذلك في إطار متوازن يضمن التخفيف من الآثار السلبية المحتملة لمثل هذا التحرير على الاقتصاد الوطني، وقد تم القيام بإصلاحات عديدة في مجال تحرير التجارة وتشجيع الصادرات كان أهمها⁴⁵:

- أ. تأسيس المجلس الأعلى للتصدير .
- ب. إنشاء هيئة تنمية وترويج الصادرات.
- ت. تأسيس اتحاد المصدرين.
- ث. إلغاء الحصر وقيود العمولة على جميع المستوردات للمؤسسات الحكومية الحصرية.
- ج. إحداث صندوق تنمية الصادرات.
- ح. توقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية (تركيا، تونس، اليمن، مصر، إيران، الصين، الأردن، وبلدان مجلس التعاون الخليجي.....الخ) وتشكيل أو تفعيل المجالس واللجان العليا المشتركة مع العديد من الدول.
- خ. كما خطط لإقامة منطقة اقتصادية خاصة في سهل الغاب تقوم باستثمار وإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية ذات الكفاءة والميزة التنافسية.

(1-4-2) التشريعات المتعلقة بالاستثمار في سورية :

بلغ عدد القوانين والتشريعات والقرارات التي تحكم سياسات الاستثمار والترخيص والحوافز الاستثمارية في سورية / 14 / نصاً وهي :

⁴⁵ . هيئة الاستثمار السورية (2010): تقرير الاستثمار الرابع لعام 2009 في سورية ، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

1. القانون رقم / 47 / لعام 1952 الخاص بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية.
 2. المرسوم رقم / 103 / لعام 1952 الخاص بالإعفاءات المالية للمشاريع الصناعية.
 3. القانون رقم / 21 / لعام 1985.
 4. المرسوم رقم / 10 / لعام 1986 الخاص بالاستثمار في المشاريع الزراعية.
 5. النظام الذي تعتمده وزارة النفط في منح الاستثمارات للشركات النفطية.
 6. قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم / 186 / لعام 1985 الخاص بالاستثمار السياحي.
 7. قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم / 198 / لعام 1987 الخاص بالاستثمار السياحي.
 8. قانون مجلس النقد والتسليف القاضي بترخيص المصارف الخاصة.
 9. القرارات النازمة لترخيص مشاريع قطاع النقل.
 10. المرسوم التشريعي رقم / 36 / لعام 2001 القاضي بترخيص الجامعات الخاصة.
 11. قرارات وزارة التربية القاضية بترخيص المدارس الخاصة.
 12. قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة الخاص بالاستثمار في المناطق الحرة.
 13. المرسوم التشريعي رقم / 8 / لعام 2007 لتشجيع الاستثمار.
 14. القانون رقم / 15 / لعام 2008 الخاص بالتطوير والاستثمار العقاري.
- أما الحوافز الضريبية المقدمة وفق أحكام مرسوم تشجيع الاستثمار رقم 8 لعام 2007 :

نص المرسوم التشريعي رقم / 8 / لعام 2007 لتشجيع الاستثمار على خضوع المشاريع الاستثمارية المشملة لمبدأ الحسم الضريبي الديناميكي عملاً بأحكام المرسوم التشريعي رقم / 51 / لعام 2006 لضريبة الدخل وفق ما يلي :

1. يصل أقصى معدل ضريبي للمشاريع بشكل عام في أعلى شرائحه إلى 28 % على الأرباح الصافية.
 2. الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن 50 % فمعدلها الضريبي 14 %.
 3. المشاريع المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار معدلها الضريبي 22 %، ويخفض هذا المعدل وفق الأسس التالية:
- درجتان للمنشآت الصناعية المقامة في المحافظات (الرقعة، دير الزور، الحسكة، إدلب ، السويداء، درعا، القنيطرة).
 - درجة واحدة للمنشآت الصناعية التي تستخدم 25 عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.

- درجتان للمنشآت الصناعية التي تستخدم 75 عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.
- ثلاث درجات للمنشآت الصناعية التي تستخدم 150 عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.
- درجة واحدة بالنسبة للمنشآت المقامة ضمن المدن الصناعية.
- درجتان للمشاريع الصناعية المرخصة بأحكام المرسوم رقم / 8 / لعام 2007 في مدينة حسياء ودير الزور الصناعيتين.
- درجتان لمشاريع محطات توليد الكهرباء ، مشاريع مصادر الطاقة البديلة ، مصانع الأسمدة.
- درجتان في ضوء توفر أي من الأسس الآتية :
 - أ. المشاريع الصناعية التي تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية المحلية.
 - ب. المشاريع الصناعية التي توفر في استهلاك الطاقة.
 - ج. المشاريع الصناعية التي تستخدم أدوات ووسائل وآلات تحافظ على البيئة وتمنع التلوث البيئي.
 - د. المشاريع الصناعية التي تقوم بتصدير 50 % من إنتاجها.
- درجتان للمشاريع الاستثمارية المرخصة بأحكام المرسوم رقم / 8 / لعام 2007 في المنطقة الشرقية التي تضم محافظات (الرقة ، دير الزور ، الحسكة).

ويعد الترويج للاستثمار من الأمور الهامة من أجل التعريف بمناخ الاستثمار الموجود في سورية، ومقدار التسهيلات المقدمة للمستثمر. وقد قامت سورية بجهود حثيثة في الحملات الإعلامية والترويجية لجذب المستثمرين المحليين والأجانب من خلال المعارض المحلية والدولية والمؤتمرات والندوات والمحاضرات في عام 2005 . وشاركت في عام 2004 بـ 54 معرضاً في عدة دول عربية وأجنبية، ونظمت 3 فعاليات ترويجية محلية في عام 2005 و 7 فعاليات في عام 2006 و 16 فعالية في عام 2007⁴⁶.

ومع ذلك لم تستطع سورية أن تحقق تقدم في مجال الكفاية التسويقية للشركات. وجذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التقانة، الأمر الذي يستدعي العمل أكثر على تطوير الجهود في هذا المجال.⁴⁷

⁴⁶ . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2007): تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت.
⁴⁷ . هيئة الاستثمار السورية (2010): تقرير الاستثمار الرابع لعام 2009 في سورية ، دمشق.

(1-4-3) البنية التحتية والمناخ الاستثماري في سورية :

انطلاقاً من الاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة بالتنمية الاقتصادية والبشرية من خلال التركيز على التنمية المستدامة لتخفيف الفقر تبرز أهمية تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل متوازن في محاولة للنهوض الاقتصادي المتكامل.

وتعمل خدمات البنية التحتية على تحسين النمو الاقتصادي والاجتماعي بشكل مباشر، حيث تساهم في تحسين حالة الأسر المعيشية من خلال تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنقل والطاقة، مما ينعكس ايجابياً على إنتاجية الفرد من جهة، ويساهم في خفض تكاليف الإنتاج وتسهيل عملية التسويق عبر الاستفادة من خدمات الاتصالات والنقل من جهة أخرى، الأمر الذي يحسن من ظروف المنافسة وبالتالي يحفز النمو الاقتصادي والبشري على المستوى الوطني.

وتلعب البنية التحتية دوراً هاماً في جذب الاستثمارات . ويختلف هذا الدور من دولة إلى أخرى في مجالات المياه والكهرباء والاتصالات والطرق والموانئ والمدن الصناعية .

ويبرز دور البنية التحتية والتقانية في دعم المناخ الاستثماري بوصفها إحدى صلات الوصل بين المشاريع ومموليها والمستهلكين من خلال دورها في تنمية وتطوير السوق المساعدة في تقسيم الأعمال، ودعم استخدام التقانة وتقديم الخدمات. إضافة لمساهمتها في تحديد الملامح العامة للمشاريع العاملة بها⁴⁸ .

لقد أظهرت العديد من الدراسات الاقتصادية وجود علاقة قوية بين المشاريع المنفذة في مجال البنية التحتية والإنتاجية، ومن ثم الاستثمارات المنتجة من خلال تفضيل المستثمر للبنية التحتية بشكل أكبر من الإعفاءات. وإن انخفاض مستوى الخدمات في المناطق يرفع من تكلفة الاستثمار على وجه العموم والاستثمار الصناعي على وجه الخصوص، مما يدفع المستثمر إلى العدول عن الاستثمار أو تغيير المنطقة إلى منطقة أخرى أكثر تخدماً، أو أن يحتاج لمشروعه مكاناً أقل تخدماً ثم يقوم بتخديمه على نفقته لترتفع التكلفة الاستثمارية للمشروع بمقدار تكلفة التخدِيم التي قام بها⁴⁹ .

لقد شهدت سورية تطوراً متواضعاً في مجال البنية التحتية كان أهمها⁵⁰:

1. تطورت الطاقة الكهربائية المنتجة وأصبح الإنتاج (41170 مليون كيلو واط ساعي) في 2009 بعدما كان في عام 2000 (23946 مليون ك.و.س).

⁴⁸ OECD(2006) : policy framework for investment,op.cit , p.59

⁴⁹ .د. فضلية ، عابد (2001): واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 17 ، العدد 2 ، ص 85 – 136.

⁵⁰ موقع اليونيدو www.unido.org.

2. بلغ الإنتاج الفعلي لمياه الشرب في المحافظات حوالي (1182961 متر مكعب في عام 2009 بعدما كان (968071 ألف متر مكعب) عام 2000 .
 3. كما تطور أطوال الطرق البرية من (39333 كم) عام 1995 إلى (44575 كم) في عام 2000 ثم إلى (64983 كم) في عام 2009.
 4. ارتفعت نسبة من يستخدمون الهواتف الثابتة بمعدل 4.38% عام 1990 إلى 17.32% عام 2009 مع ازدياد واضح في نوعية الخدمات .
 5. أما الموانئ فتمتلك سورية ميناءين فقط على المتوسط هما ميناءي اللاذقية وطرطوس .
 6. شهد مجال الاتصالات تطوراً ملحوظاً ، حيث أصبح هناك خدمات جديدة لم تكن موجودة مسبقاً مثل البريد الإلكتروني والخليوي ، الأمر الذي سهل عملية الاتصال وأفسح المجال للسرعة في أداء الأعمال واختصر المسافات للمشاريع الاقتصادية في البلد ، مما يفرض تحدياً للتوسع في البنية التحتية للمشاريع الاستثمارية ، وخاصة إقامة المدن الصناعية بكل ما يتطلب ذلك من طرق وكهرباء ومياه ومصارف.
 7. في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ازدادت نسبة مستخدمي الهواتف الخلوية بمعدل 75,7% ما بين عام 2002-2009 بالرغم من حداتها ، حيث بلغت نسبة المشتركين في الهاتف 50,9% من مجموع السكان ونسبة مستخدمي الانترنت 17,4%.
 8. ارتفع عدد مستخدمي الانترنت في عام 2009 ليصبح قرابة 2132000 مستخدم من خلال 11 مزود خدمة و 600 ألف جهاز حاسوب .
- ولا بد من الإشارة إلى استراتيجية قطاع الاتصالات والمعلومات في سورية، حيث تعهدت الحكومة بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه التقنيات، ووضعت استراتيجية لعام 2013 هي 30 خط ثابت لكل 100 شخص و 20 مشترك انترنت لكل 100 شخص و 30 جهاز كمبيوتر لكل 100 شخص.
- وبالنسبة للصرف الصحي فإن حوالي 71.6% من السكان يستخدمون دورات مياه متصلة بشبكة عامة للصرف الصحي ، وتولي الحكومة اهتماماً كبيراً في هذا المجال. فقد ازدادت استثمارات الحكومة في الصرف الصحي إلى 600% خلال الخطة الخمسية العاشرة، حيث تم تخصيص ميزانية 37 مليار ليرة لتطوير مشاريع الصرف الصحي في القطر .
- أما بالنسبة لمؤشر البنية التحتية في سورية أصدر المعهد العربي في الكويت تقرير التنافسية العربية لعام 2009 حيث احتلت سورية المركز 21 من أصل 24 دولة حيث نالت النقاط التالية للمؤشرات المبينة في الجدول (2-10) مؤشرات التنافسية العربية للأعوام 2003، 2005، 2009. وعالمياً احتلت سورية المرتبة 77 من أصل 128 دولة من حيث جودة البنية التحتية والمرتبة 88 من حيث جودة الطرق.

جدول رقم (1-7)

مؤشرات التنافسية العربية للأعوام 2003، 2005، 2009

المؤشر	2003	2005	2009	التغير 2003-2009
الأداء الاقتصادي	0,622	0,649	0,547	سلبي
بنية تحتية	0,056	0,222	0,339	ايجابي
تدخل حكومي	0,299	0,76	0,498	سلبي
جاذبية الاستثمار	0,333	0,277	0,166	سلبي
تكلفة الأعمال	0	0,253	0,253	محايد

المصدر: هيئة الاستثمار السورية (2010): تقرير الاستثمار الرابع لعام 2009 في سورية ، دمشق.

وتحسن موقع سورية في مؤشر أداء الأعمال من المرتبة 140 من بين 178 دولة في عام 2008 إلى 137 من بين 181 في عام 2009. وجاء هذا التحسن مدعوماً بالتأثيرات الايجابية للتطورات التشريعية والإدارية والتقانية الذي شهدته سورية خلال السنوات القليلة الماضية، والتي زادت حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى القطاعات الإنتاجية على الرغم من أنها تحتاج لتطوير البنية التحتية.

بالرغم من التحسن الذي شهدته سورية إلا أن قيمة المؤشرات ما تزال ضعيفة بسبب ما أحدثه الفساد من رفع كلفة المشاريع المقامة وتأخر تشغيلها ووضعها بالخدمة. إضافة إلى انخفاض جودة تنفيذ هذه المشاريع، وماهية الاستراتيجية التي تقوم عليها المدن الصناعية والمناطق الحرة التي لم تستطع مواكبة العولمة الاقتصادية وحرية التجارة، كما أن تكاليف نقل مشاريع المصانع إلى المدينة الصناعية قد تعادل إقامة مدينة صناعية جديدة.

الفصل الثاني:

واقع بيئة الاستثمار الصناعي في سورية

المبحث الأول: واقع الاستثمار الصناعي في سورية بشقيه العام والخاص .

المبحث الثاني: المدن الصناعية في سورية.

المبحث الثالث : موقع سورية في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار .

المبحث الأول: واقع الاستثمار الصناعي في سورية بشقيهِ العام والخاص .

حقق الاقتصاد السوري خلال فترة السبعينات معدلات نمو عالية حوالي (10%) بالسنة ، ويعزى هذا النمو المرتفع إلى معدلات الاستثمار العالية التي بلغت حوالي (25%-30%) من الدخل القومي ، قام بمعظمها القطاع العام ، مدعوماً بمساعدات سخية من دول الخليج العربي ، وبعضها من دول المعسكر الشرقي. وقد اعتمدت الحكومة في هذه الاستثمارات سياسة إحلال الواردات دون تشجيع التصدير، وترافقت هذه السياسات مع سياسة تثبيت الأسعار وتنظيم برامج لتعظيم العمالة ، وتوفير التعليم المجاني والخدمات الصحية والدعم الاستهلاكي والانتاجي.

لكنه مع أوائل الثمانينيات بدأت المساعدات الخارجية بالانحسار، منحدره من حوالي (1.5) مليار دولار بالسنة في أواخر السبعينيات و أوائل الثمانينيات إلى حوالي (300) مليون دولار بالمتوسط في منتصف الثمانينيات وبانحسار المساعدات الخارجية وتدني توفر القطع الأجنبي، برزت اختلالات في الإطار الكلي للاقتصاد و جمودات في البنية الانتاجية له ، كانت قد غطّته المساعدات. فوقع الاقتصاد السوري في أزمة شديدة في منتصف الثمانينيات تمثلت في نقص واختناقات في العرض السلعي ، وفي تضخم مفرط، ولم تخرج سورية من هذه الأزمة إلا بفضل مجموعة متفرقة من الاصلاحات الاقتصادية التي أطلقتها الأزمة ، وتدفق أموال النفط الجديد الذي كان قد اكتُشف في العام 1984 . لكنه لم يمر وقت طويل حتى برزت الاختلالات الهيكلية والجمودات البنوية في الاقتصاد مرة ثانية ، بسبب الإحباطات التي ظهرت نتيجة تباطؤ عملية الاصلاح، فوقع الاقتصاد في أزمة جديدة⁵¹ .

كما حقق الاقتصاد السوري انجازات هامة خلال العقود الأخيرة تمثلت في بناء بنية تحتية مقبولة نسبياً، من خلال القيام بجهود كبيرة في مجال بناء السدود واستصلاح الأراضي وتوسيع شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء إلى الريف كما إلى المدن، وجهود كبيرة أخرى في نشر التعليم في كافة أنحاء البلاد ، وفي تقديم الخدمات الصحية المجانية لغير المقتدرين.

ويعتبر دور القطاع العام بما قام به من "استثمار صناعي عام" من أهم الأدوار في الاقتصاد السوري حتى أن البعض يعتبره قاطرة التنمية الأساسية في عملية التطوير الاقتصادي بما يشكله من شركات ومؤسسات تضم جزءاً كبيراً من اليد العاملة ويدفع كتلة رواتب وأجور وصلت إلى (51389) مليون ليرة سورية في عام (2010)، وتبلغ قيمة الانتاج الكلي للقطاع العام الصناعي لنفس العام حوالي (1497559) مليون ليرة سورية، وهو ما يشكل حوالي (77.7%) من الانتاج الصناعي للعام (2010)،

⁵¹ د. سكر ، نبيل (2000)، الاصلاح الاقتصادي في سورية ، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة عشر حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية "الاقتصاد السوري على عتبة القرن الحادي والعشرين... قضايا تنتظر الحل"، ص14.

ويساهم القطاع العام الصناعي بتشغيل نسبة كبيرة من اليد العاملة ومن مختلف المستويات التعليمية والثقافية⁵².

فالاستثمار يمثل جزءاً أساسياً من الطلب الكلي وبالتالي فإنه يؤثر في تحديد مستويات الدخل والنمو الاقتصادي، الأمر الذي يؤثر بدوره في زيادة التشغيل والاستخدام وخلق فرص العمل، وفي سورية يعد المكون الثاني من الطلب الكلي أي بعد الاستهلاك .

وتختلف أهمية الاستثمار من قطاع اقتصادي إلى آخر بحسب التأثير في زيادة هذه المؤشرات، فالاستثمار في القطاع الصناعي يحتل مكانة هامة في زيادة التشغيل ليس في هذا القطاع فحسب، بل في كل القطاعات الاقتصادية الأخرى التي ترتبط معه بعلاقات تشابكية، حيث أن كل فرصة عمل مباشرة في القطاع الصناعي تخلق (2-3) فرص عمل مباشرة في قطاعات أخرى⁵³.

ويلعب القطاع الخاص الصناعي أيضاً دوراً في زيادة الاستثمارات في مختلف القطاعات ومن ضمنها القطاع الصناعي، حيث بلغت مساهمة القطاع الصناعي في التكوين الرأسمالي الإجمالي (26.8%) بشكل وسطي خلال الفترة من (2000-2010) كما بلغت نسبة الاستثمارات الصناعية إلى استثمارات القطاع الخاص (60.2%) بشكل وسطي خلال الفترة نفسها، ويوضح الجدول التالي جملة من المؤشرات:

⁵² علي ، شادي (2008)، آلية دخول القطاع العام الصناعي السوري في سوق الأوراق المالية ، رسالة ماجستير ، جامعة تشرين، ص(8-9) مع تحديث الأرقام .
⁵³ د. سلمان ، حيان (2008)، تعظيم القيمة المضافة في صناعة النسيج والألبسة ، مرجع سابق، ص11.

الجدول رقم (2-8)

تطور التكوين الرأسمالي في القطاعين العام والخاص والقطاع الصناعي خلال الفترة

(2000 - 2010) (بأسعار 2000 الثابتة ، بملايين الليرات السورية)

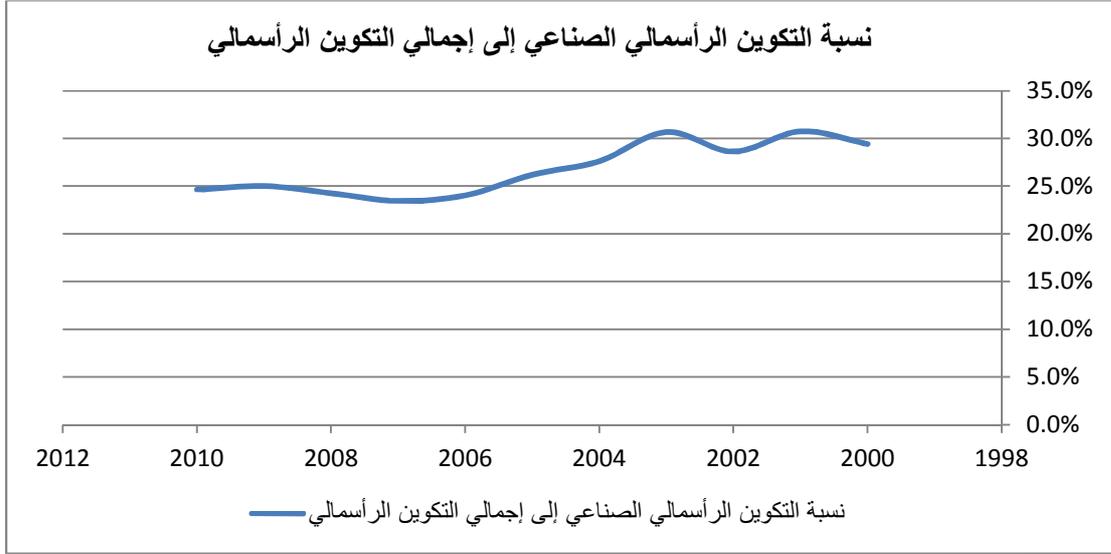
المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي التكوين الرأسمالي	156092	178148	197328	231944	255767	288193	308669	283099	266488	297100	337421
معدل نمو التكوين الرأسمالي	-	14.1%	10.8%	17.5%	10.3%	12.7%	7.1%	-8.3%	-5.9%	11.5%	13.6%
التكوين الرأسمالي الصناعي	45918	54778	56465	71126	70625	75482	74157	66361	64644	74284	83103
معدل نمو التكوين الرأسمالي الصناعي	-	19.3%	3.1%	26.0%	-0.7%	6.9%	-1.8%	-10.5%	-2.6%	14.9%	11.9%
التكوين الرأسمالي الخاص	56761	62290	75304	85895	120449	141505	164878	146699	153749	153280	193268
معدل نمو التكوين الرأسمالي الخاص	-	9.7%	20.9%	14.1%	40.2%	17.5%	16.5%	-11.0%	4.8%	-0.3%	26.1%
التكوين الرأسمالي العام	99331	115858	121083	146049	135318	146688	143791	136400	112739	143820	144153
معدل نمو التكوين الرأسمالي العام	-	16.6%	4.5%	20.6%	-7.3%	8.4%	-2.0%	-5.1%	-17.3%	27.6%	0.2%
التكوين الرأسمالي الصناعي إجمالي التكوين الرأسمالي	29.4%	30.7%	28.6%	30.7%	27.6%	26.2%	24.0%	23.4%	24.3%	25.0%	24.6%
التكوين الرأسمالي الخاص إجمالي التكوين الرأسمالي	36.4%	35.0%	38.2%	37.0%	47.1%	49.1%	53.4%	51.8%	57.7%	51.6%	57.3%
التكوين الرأسمالي العام إجمالي التكوين الرأسمالي	63.6%	65.0%	61.4%	63.0%	52.9%	50.9%	46.6%	48.2%	42.3%	48.4%	42.7%
التكوين الرأسمالي الصناعي التكوين الرأسمالي الخاص	80.9%	87.9%	75.0%	82.8%	58.6%	53.3%	45.0%	45.2%	42.0%	48.5%	43.0%
التكوين الرأسمالي الصناعي التكوين الرأسمالي العام	46.2%	47.3%	46.6%	48.7%	52.2%	51.5%	51.6%	48.7%	57.3%	51.7%	57.6%

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة ، وحُسبت النسب ومعدلات النمو من قبل الباحث.

يتضح من الجدول (2-8) السابق ما يلي :

- 1- إن نسبة التكوين الرأسمالي الصناعي إلى إجمالي التكوين الرأسمالي تتجه نحو الانخفاض فبعد أن حافظت على نسبة تتراوح بين (28.6% و 30.7%) خلال الفترة بين عامي 2000 و 2003 بدأت باتجاه الانحدار لتصل إلى (24.6%) في نهاية الفترة المدروسة والرسم البياني التالي يوضح ذلك :

الرسم البياني رقم (4)

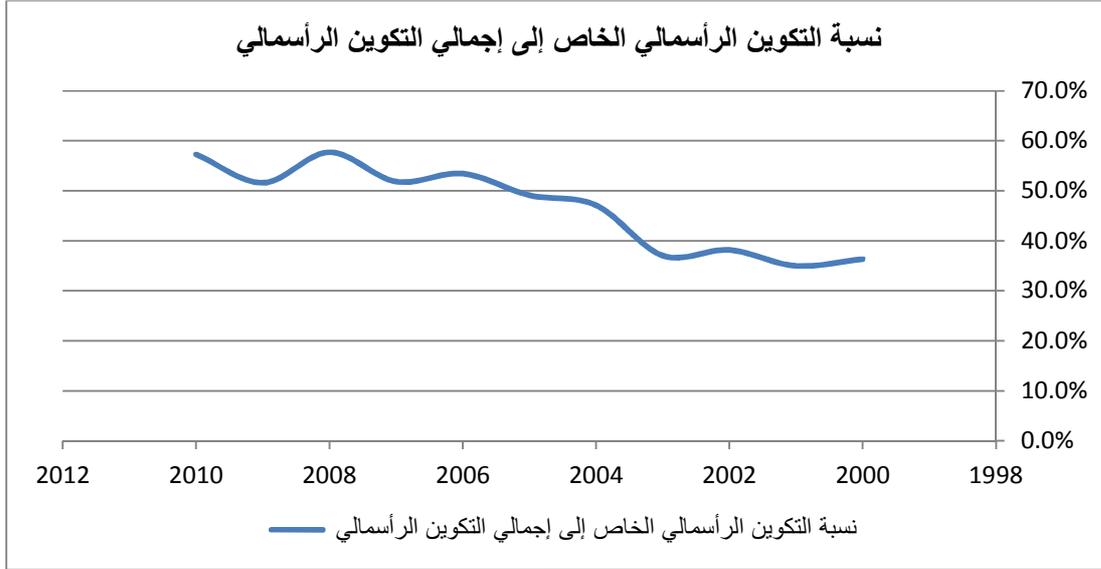


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (2-8) السابق.

نلاحظ من الرسم البياني السابق الاتجاه نحو الانخفاض في نسبة التكوين الرأسمالي الصناعي إلى إجمالي التكوين الرأسمالي وهذا يعني أن معدل نمو التكوين الرأسمالي الصناعي كان ينمو بمعدل أقل من معدل نمو التكوين الرأسمالي خلال الفترة المدروسة، حيث بلغ معدل النمو الوسطي السنوي للتكوين الرأسمالي الصناعي (6.6%) في حين بلغ معدل النمو الوسطي السنوي للتكوين الرأسمالي (8.3%) خلال نفس الفترة .

2- إن نسبة التكوين الرأسمالي الخاص إلى إجمالي التكوين الرأسمالي تتجه نحو الارتفاع بشكل عام خلال الفترة المدروسة مع بعض التذبذبات الطفيفة، فبعد أن كانت (36.5%) عام 2000 انخفضت بشكل طفيف في العام التالي لتصبح (35.0%)، ومن ثم ارتفعت في العام 2002 لتصبح (38.2%) لتعاود الانخفاض الطفيف في العام 2003 وتصبح (37.0%) ويستمر هذا التذبذب مع اتجاه عام نحو الارتفاع لتصل النسبة في نهاية عام 2010 إلى (57.3%) والرسم البياني التالي يوضح ذلك :

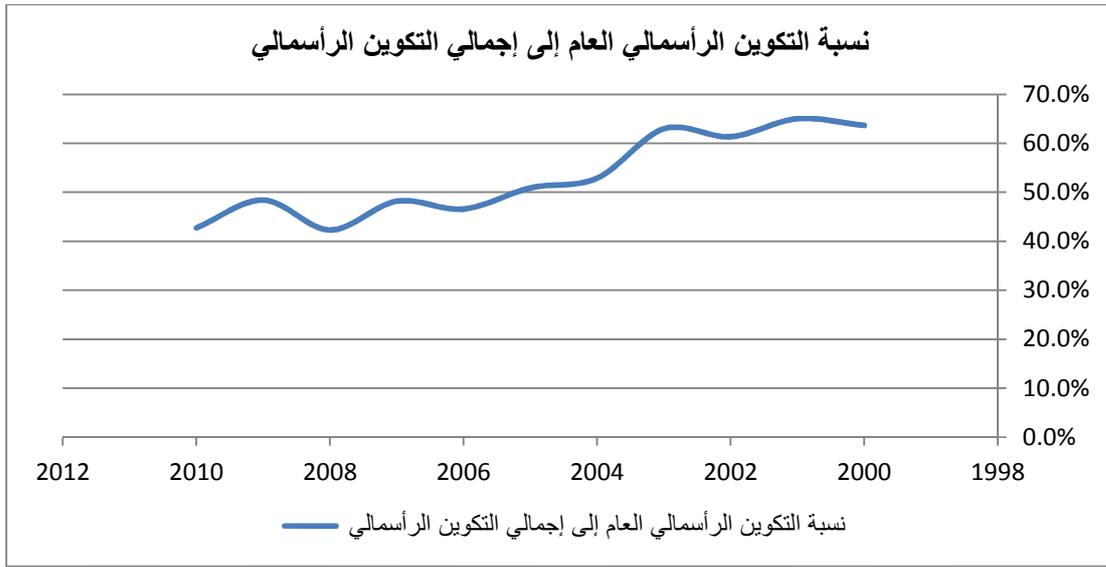
الرسم البياني رقم (5)



نلاحظ من الرسم البياني السابق أن نسبة التكوين الرأسمالي الخاص إلى إجمالي التكوين الرأسمالي تتجه نحو الارتفاع خلال الفترة المدروسة ، ويمكن إرجاع ذلك إلى نمو التكوين الرأسمالي الخاص بمعدل أعلى من نمو التكوين الرأسمالي، حيث بلغ معدل النمو السنوي الواسطي للتكوين الرأسمالي الخاص (13.8%) في حين بلغ معدل النمو السنوي الواسطي للتكوين الرأسمالي (8.3%) خلال الفترة نفسها، وبالتالي فإن ارتفاع هذه النسبة خلال الفترة المدروسة يعد مؤشراً إيجابياً يدلّ على استجابة القطاع الخاص للتطور في القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار والتي فتحت المجال للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاعات مهمة كقطاع صناعة الاسمنت وقطاع تكرير السكر وغيرها من الصناعات والمجالات التجارية والخدمية، إضافة إلى القوانين التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر والتي كان آخرها القانون رقم (8) والقانون رقم (9) لعام 2007 .

3- إن نسبة التكوين الرأسمالي العام إلى إجمالي التكوين الرأسمالي تتجه نحو الانخفاض خلال الفترة المدروسة، مع بعض التذبذب فارتفعت من (63.6%) عام 2000 إلى (65.0%) عام 2001، لتتخفض بعدها إلى (61.4%) عام 2002، ثم ترتفع إلى (63.0%) عام 2003، وهكذا يستمر هذا التذبذب مع اتجاه نحو الانخفاض، والرسم البياني التالي يوضح ذلك :

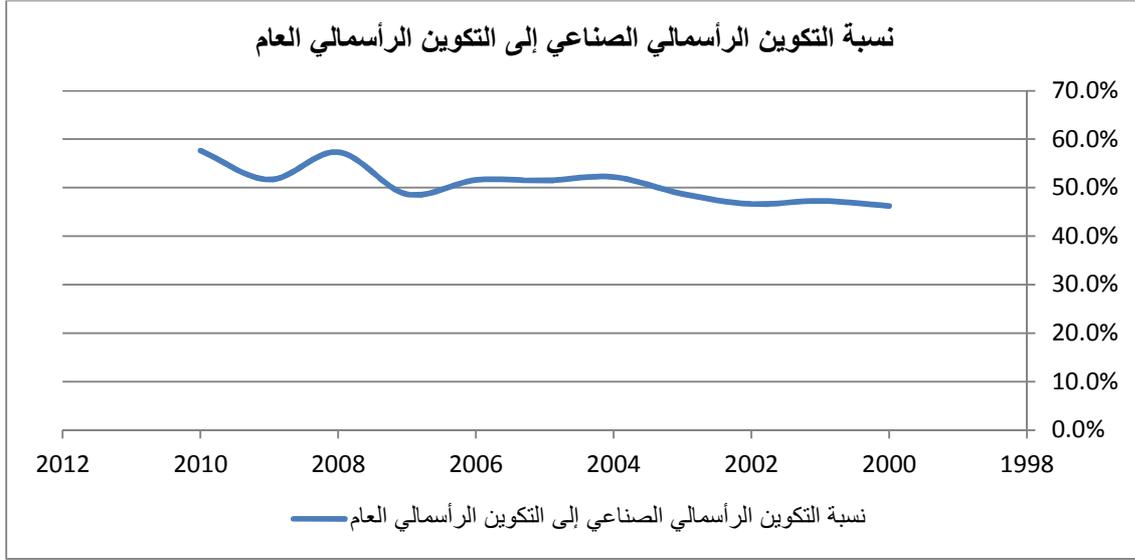
الرسم البياني رقم (6)



نلاحظ من الرسم البياني رقم (6) السابق أن نسبة التكوين الرأسمالي العام إلى إجمالي التكوين الرأسمالي تتجه نحو الانخفاض خلال الفترة المشمولة بالدراسة، ويرجع ذلك إلى نمو التكوين الرأسمالي العام بمعدل أقل من نمو التكوين الرأسمالي، حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسطي للتكوين الرأسمالي العام (4.6%) في حين بلغ معدل النمو السنوي المتوسطي للتكوين الرأسمالي (8.3%) خلال الفترة نفسها، وهذا ما يدل على انخفاض مساهمة القطاع العام في التكوين الرأسمالي أمام مساهمة القطاع الخاص الذي أصبح أكثر نضجاً وأكثر فاعلية في المساهمة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية .

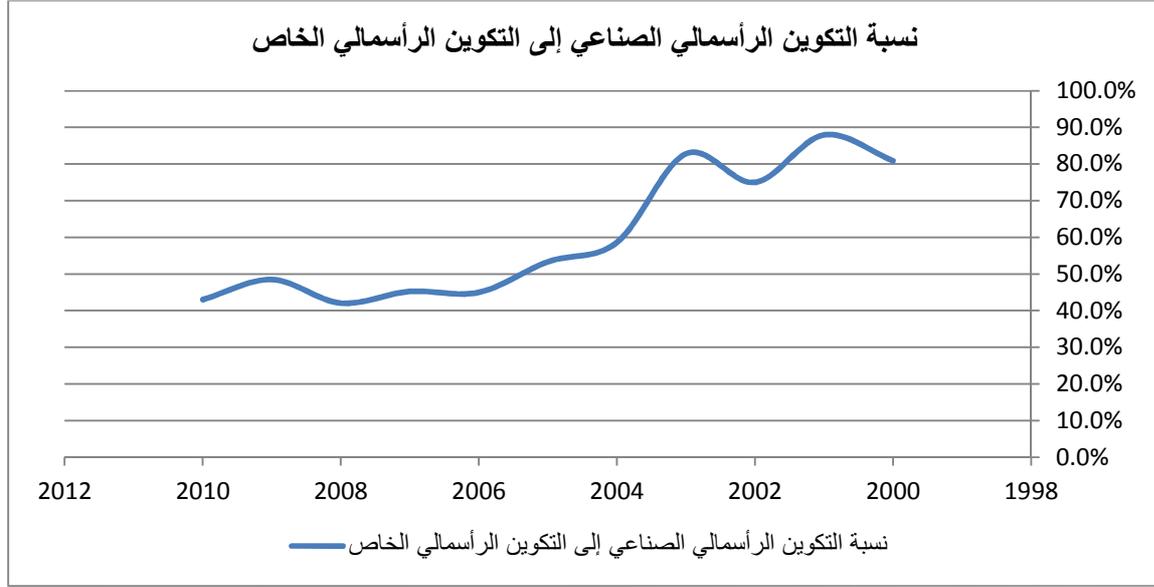
4- إن نسبة التكوين الرأسمالي الصناعي إلى التكوين الرأسمالي العام اتجهت خلال الفترة المدروسة (2000- 2010) نحو الارتفاع لتأخذ أعلى قيمة لها في العام 2010 حيث وصلت إلى (57.6%)، في حين أن أدنى قيمة لها كانت في بداية الفترة المدروسة حيث كانت (46.2%)، وبالتالي إن الاتجاه نحو الارتفاع في هذه النسبة يعني أن التكوين الرأسمالي الصناعي كان ينمو بمعدل أعلى من معدل نمو التكوين الرأسمالي العام، حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسطي للتكوين الرأسمالي الصناعي (6.6%) بينما بلغ معدل النمو السنوي المتوسطي للتكوين الرأسمالي العام (4.6%) خلال نفس الفترة المدروسة، كما أن ارتفاع هذه النسبة يدل على توجه الاستثمارات العامة نحو قطاع الصناعة خلال هذه الفترة مما يؤثر إيجاباً في التشغيل وخلق فرص العمل في القطاع الصناعي، والرسم البياني التالي يوضح ما سبق ذكره :

الرسم البياني رقم (7)



5- بالمقابل فإن نسبة التكوين الرأسمالي الصناعي إلى التكوين الرأسمالي الخاص قد ارتفعت من (80.9%) عام 2000 لتصل إلى (87.9) عام 2001، ومن ثمّ انخفضت إلى (75.0%) عام 2002، لترتفع مجدداً عام 2003 وتصل إلى (82.8%) ، لتبدأ بعدها انخفاضاً حاداً في الأعوام التالية لتسجل أدنى مستوى لها في عام 2008 وهو (42.0%)، وانخفاض هذه النسبة خلال الفترة المدروسة يعني أن التكوين الرأسمالي الصناعي كان ينمو بمعدل أقل من معدل نمو التكوين الرأسمالي الخاص، حيث بلغ معدل النمو الوسطي السنوي للتكوين الرأسمالي الصناعي (6.6%) في حين بلغ معدل نمو التكوين الرأسمالي الخاص (13.8%)، كما أن انخفاض هذه النسبة يدل على توجه الاستثمارات الخاصة إلى قطاعات هامشية غير منتجة كقطاع التجارة وقطاع الخدمات إضافة إلى الاستثمار والمضاربة في قطاع العقارات، والرسم البياني التالي يوضح ما سبق ذكره :

الرسم البياني رقم (8)



ويمكن تفسير سبب تراجع الاستثمارات الخاصة بشكل عام والاستثمارات في القطاع الصناعي بشكل خاص بمجموعة من المعوقات أهمها :

1- البنية التحتية : تلعب البنية التحتية دوراً هاماً في جذب الاستثمارات ويختلف هذا الدور من دولة إلى أخرى بحسب المستويات التي تحقّقها في مجالات الماء والكهرباء والاتصالات والطرق والموانئ والمدن الصناعية .

فماليزيا على سبيل المثال تمتلك شبكة من الطرق السريعة التي تصان صيانة جيدة، وهذه الطرق السريعة تربط مراكز النمو الرئيسية للموانئ والمطارات في جميع أنحاء ماليزيا وتوفر وسيلة فعالة لنقل البضائع ، في حين أن سورية لاتزال تعاني من ضعف في هذا المجال .

وفي ما يتعلق بالموانئ فإن سورية تمتلك ميناءين فقط على البحر الأبيض المتوسط ، هما ميناء اللاذقية وميناء طرطوس، في حين أن (90%) من تجارة ماليزيا تتم عن طريق البحر حيث تمتلك سبعة موانئ دولية .

وإضافة إلى الضعف في مجالات الطرق والموانئ فإن سورية تعاني من ضعف كبير أيضاً في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية مقارنة بالدول الأخرى حديثة التصنيع، ففي عام 2007 بلغت نسبة المشتركين في الهاتف (50.9%) من مجموع السكان ونسبة مستخدمي الانترنت (17.4%) بينما بلغت نسبة المشتركين في الهاتف (168.6%) في سنغافورة ونسبة مستخدمي الانترنت (70%)⁵⁴.

⁵⁴ عن موقع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، www.unido.org

وفي مجال المدن الصناعية فإن جميع الدول الصناعية حققت تقدماً في هذا المجال وإذا اخذنا ماليزيا كمثال على ذلك نجد أن معظم الصناعات الماليزية تقع بشكل رئيسي في أكثر من مئتي منطقة صناعية مجهزة تجهيزاً كاملاً مع مرافق البنية التحتية، في حين أن المدن الصناعية في سورية لم يتم إنجازها إلا مؤخراً مما شكل عقبة أمام المستثمرين تتمثل في تأمين الأرض المناسبة التي يُسمح بالترخيص فيها ، مما يحملهم أعباء إضافية وبخاصة إذا كانت هذه المناطق بعيدة عن الخدمات الضرورية مما يوقعهم في مشاكل الترخيص الإداري .

2- الإجراءات الإدارية : إن تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وتعقيد إجراءات الحصول على التراخيص المطلوبة كالترخيص الإداري الذي يعد أكثر التراخيص صعوبة كونه يتطلب موافقة الجهات كافة للحصول عليه" يشكل عاملاً معيقاً للاستثمار حيث تشير الدراسات إلى أن عدد الخطوات المطلوبة لتسجيل الشركة بلغت (10) خطوات في سورية بينما بلغت (8) خطوات في ماليزيا، أما عدد الأيام المطلوبة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإنجاز المعاملات فقد بلغت (42) يوم في سورية بينما بلغت (29) يوم في الإمارات العربية و (31) يوماً في ماليزيا و (33) يوماً في كوريا الجنوبية و (38) يوماً في تركيا⁵⁵ .

3- التعامل بالقطع الأجنبي : حيث لا تزال هناك قيود وشروط للتعامل بالقطع الأجنبي تسبب ردة فعل سلبية من قبل المستثمرين، ويعاني المستثمرون من جهة ثانية من مشاكل في تحويل الأرباح إلى الخارج وتأمين القطع اللازم لذلك، وبخاصة المشاريع التي لا يتوفر لها قطع أجنبي من خلال نشاطها⁵⁶ .

4- القطاع المصرفي والتعاملات المالية : على الرغم من قيام عدد من المصارف الخاصة مازال القطاع المصرفي في سورية يعاني من نقص واضح في تقديم الخدمات المصرفية ويعود ذلك إلى عدم تطوير العمل المصرفي ومواكبته التغيرات الجارية في هذا المجال إلى جانب نقص الكفاءات المصرفية وما يرافق ذلك من إجراءات روتينية مطولة، الأمر الذي يعرقل إنجاز العمليات المصرفية .

5- إن الفساد يثبط تدفق الاستثمارات و إن تأثيره في ذلك يزيد عن تأثير الضرائب العالية في الشركات ذات النشاط الدولي، وإذا كانت سورية تحاول إغراء المستثمرين بالتخفيض الضريبي أو حتى بتقديم الدعم وهذا قد يثمر إلا أن تكلفة الفساد ربما تكون أكثر من المزايا ولا يعوضها العائد المحقق .

وفي هذا المجال فإن سورية تحتل مركزاً متأخراً في معدل الشفافية دولياً حيث احتلت المركز (127) عالمياً والمركز (14) عربياً لعام 2010 بينما احتلت دول مجاورة مثل الإمارات العربية المتحدة المركز (28) عالمياً والثاني عربياً مما يجعلها أكثر جاذبية للاستثمار⁵⁷ .

⁵⁵ أيوب، مدحت(2005)، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام ، يونيو، ص 64 .

⁵⁶ د. الكفري، مصطفى العبد لله (2004)، الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية حسب المحافظات لعام 2003 ، دراسة تحليلية ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق. ص 63.

6- يعتبر تثبيت أسعار الفائدة عند حد معين لفترة طويلة تحييداً لأهم أدوات السياسة الاقتصادية النقدية التي تلعب دوراً فاعلاً في تشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو الأنشطة الاقتصادية التي ترغب الدولة في تمهيتها حيث تحتاج بعض الأنشطة الاقتصادية إلى دعم ورعاية من قبل الدولة، ويتم ذلك في أغلب الدول من خلال منح قروض استثمارية بفوائد منخفضة، في حين يعاني المستثمرون حالياً من ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الصناعية، إذ تصل فائدة القرض في بعض الحالات إلى (15%) بما فيها الأعباء الإضافية .

7- الضرائب و الرسوم : إن تطبيق نظام ضريبي يتصف بالوضوح والشفافية والعدالة في التكاليف أهم بالنسبة للمستثمر الجاد من إعفاءات سخية يعقبها ضرائب متعددة ومتشابكة وينسب مرتفعة ترهق المكلف، كالرسم القنصلي ورسوم تصديق المخططات من نقابة المهندسين⁵⁸.

8- ازدياد حدة المنافسة بين المشاريع وانخفاض حجم السوق الخارجية أو الداخلية حيث تشهد عملية الاستهلاك في سورية تراجعاً نتيجة انخفاض الدخل والقدرة الشرائية، وقد أثبت الواقع أن انخفاض الدخل الفردي يعد من أخطر مساوئ الاستثمار لأنه يؤدي إلى خلق اختناقات في تصريف السلع والخدمات مما ينعكس سلباً على دورة الانتاج وعلى تشغيل الطاقة الانتاجية ومن ثم على استمرار عملية الاستثمار⁵⁹.

9- وجود قطاع كبير غير منظم : تشير الدراسات إلى أنه إذا ازداد حجم القطاع غير المنظم بنسبة نقطة مئوية واحدة فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المنظم (حجم القطاع المنظم) في الدول النامية سوف ينخفض بنسبة تتراوح بين (4.5% - 5.7%) وعلى النقيض من ذلك فإن زيادة نقطة مئوية واحدة في حجم القطاع غير المنظم في الدول الصناعية المتقدمة ستؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (الاقتصاد المنظم) بنسبة (7.7%) الأمر الذي يظهر تأثير القطاع غير المنظم في نمو الاقتصاد المنظم .

وبالتالي فإنه في ظروف دولة نامية مثل سورية فإن نمو القطاع غير المنظم يؤدي إلى تراجع الاستثمار في القطاع المنظم⁶⁰.

وأخيراً فإن هذه العوامل مجتمعة تلعب دوراً مثبطاً لنمو الاستثمارات بشكل عام والاستثمارات الصناعية بشكل خاص .

⁵⁷ منظمة الشفافية الدولية (2010)، تقرير حول الفساد في العالم.
⁵⁸ د. الكفري، مصطفى العبد لله (2008)، مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية ص17-18.
⁵⁹ د. هرمز ، نور الدين(2002)، حركة الانفاق الاستثماري في ظل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته وتقييم نتائج تطبيقه منذ صدوره حتى منتصف عام 2001 ، مجلة جامعة تشرين، ص154 .
⁶⁰ ابراهيم ، بشار (2010)، العمالة في القطاع الخاص الصناعي، واقعها، تطورها، آفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص135.

المبحث الثاني: المدن الصناعية في سورية:

(أولاً) الغاية والأهداف من إحداث المدن الصناعية السورية :

أولت الدولة اهتماماً كبيراً بالتنمية وتطوير القطاع الصناعي لما لذلك من فائدة كبيرة وتأثيراً مباشراً على حياة المواطن وتحسين وضعه المعاشي والمعيشي وتأمين فرص العمل الجديدة لجيل الشباب، حيث تم إصدار القرارات اللازمة المتعلقة بإحداث المدن الصناعية في محافظات (حلب، حمص، ريف دمشق، دير الزور) بموجب القرار /57/ لعام 2004. وقد حددت الغاية والأهداف من إحداث المدن الصناعية كما يلي⁶¹ :

1. خلق تجمع ديموغرافي صناعي حضري وإنشاء تجمعات عمرانية بعيدة عن التجمعات السكنية في المدن.
2. إيجاد تجمع للصناعات المختلفة لتسهيل عملية التكامل والتفاعل بين هذه الصناعات.
3. السيطرة على التجاوزات البيئية وفق ضوابط مدروسة وملزمة.
4. خلق الأداة الرئيسية والوسيلة الملائمة لتنفيذ السياسة الاقتصادية والاستثمارية للدولة ، وبالتالي إمكانية التخطيط للاستثمار والتنمية الشاملة والموازنة.
5. تأمين البنى التحتية والخدمات التي تساعد على تشجيع إقامة الصناعات الكبرى وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية.
6. تهيئة الظروف الملائمة لتكامل الصناعات المختلفة ولسهولة عمليات تأمين المواد الأولية.
7. خلق جو من المنافسة بين الصناعات والصناعيين، ورفع مستوى جودة المنتج.
8. تهيئة الجو المناسب لتسويق المنتجات وتطبيق الأساليب الحديثة في ذلك.
9. تطوير ورفع سوية التجمعات الإقليمية المحيطة بالمدن الصناعية وربطها بأعمال التنمية الشاملة في القطر.

(ثانياً) واقع المدن الصناعية في سورية :

أقرت الحكومة جملة من التشريعات و القوانين الإصلاحية فقد أعطيت من خلال المرسوم 57 صلاحيات كبيرة لمجالس المدن الصناعية من خلال تشميل مرسوم الاستثمار رقم 10 أو مرسوم استثمار رقم 8 وإحداث النافذة الواحدة وتفويض عناصر كل الوزارات في المدينة الصناعية لإصدار كافة التراخيص اللازمة لعمل المستثمرين بما يخص الاستيراد والتصدير والإنتاج والبناء والتراخيص اللازمة على مستوى العمل المتنوع.

⁶¹ . هيئة تخطيط الدولة (2010): مذكرة حول المدن الصناعية ودورها في جذب الاستثمارات ، دمشق، ص23.

أحرزت المدن الصناعية نجاحاً كبيراً في تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية التي تجاوزت قيمتها 498 مليار ليرة سورية، ووفرت ما يقارب 105 آلاف فرصة عمل في زمن قياسي حتى نهاية 2010، واستوعبت التوسع الكبير في الاستثمارات الصناعية من خلال تأمين مقاسم أجهزة بخدمات بنية تحتية حديثة ومتكاملة بسعر الكلفة وبأقساط مريحة ومزودة بكافة المرافق الداعمة للصناعة، وتطبيق أسلوب النافذة الواحدة في معظم معاملات المستثمرين وإجراءات الحصول على التراخيص في تشميل وتنفيذ واستثمار المشاريع.

فيما يلي نقدم تحليلاً لواقع المدن الصناعية في سورية من حيث المؤشرات المتعلقة بكل مدينة على حدى :

(ثانياً-1) المدينة الصناعية في ريف دمشق (عدرا):⁶²

أقيمت المدينة الصناعية بعدرا بهدف جذب الاستثمارات وتوطين رؤوس الأموال من خلال المشاريع الاستثمارية والمرافق الخدمية في إطار النهج الإصلاحى الذى أطلقه الرئيس الأسد لتطوير الاقتصاد الوطنى بمختلف قطاعاته ومنها الصناعة وتأمين فرص العمل لليد العاملة وتأهيلها وإدخال التكنولوجيا الحديثة إلى سورية.

تقع مدينة عدرا الصناعية في محافظة ريف دمشق شمال شرق دمشق وتبعد عنها مسافة 35 كم ويمتاز الموقع بفلسفة استراتيجية خاصة:

- الموقع المتوسط من الدول المجاورة (الأردن، لبنان، العراق).

- الارتباط المباشر بشبكة الطرق الإقليمية المحلية والخطوط الدولية.

- القرب من مدينة دمشق يتيح إمكانية التسويق للمنتجات المصنعة.

- القرب من مصادر الطاقة الكهربائية.

- وجود أرض واسعة تؤمن حجماً إضافياً للتوسع المستقبلى.

- القرب من مصادر المواد الأولية اللازمة للعملية التصنيعية.

- ربط المدينة بشبكة الطرق والسكك الحديدية.

⁶² حليلة ، بشرى (2011)، الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومى فى إنشاء المدن الصناعية فى سورية ، رسالة ماجستير ، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد ص79.

يتمتع الموقع المحدد للمدينة الصناعية بإمكانيات جيدة للربط الطريقي مع المناطق المجاورة وباقي المحافظات في القطر ذلك لقرتها من طريق دمشق - حمص القديم والجديد وكذلك المرور طريق دمشق - تدمر ضمنها والذي يشطرها لقسمين شمالي وجنوبي.

حيث تبلغ المساحة الإجمالية للمدينة 7000 هكتار وتقسم إلى 3500 هكتار مناطق صناعية بنسبة 50% من مساحة المدينة و3500 هكتار المنطقة السكنية والتجارية والإدارية بنسبة 50% من مساحة المدينة. هذا ويضم القسم المخصص للفعاليات الصناعية 12000 موقع لمنشأة صناعية من مختلف الصناعات (هندسية، نسيجية، كيمياوية، غذائية، مواد بناء، دباغات، سكب معادن، حرفية...). وتصنف الصناعات إلى 35% كيمياوية، 35% هندسية، 20% غذائية، 10% نسيجية.

تقع المنطقة الصناعية في المنطقة الجنوبية من القطر السوري وتتميز بالمناخ شبه القاري حيث الشتاء البارد الممطر والصيف الحار وفصلين معتدلين هما الربيع والصيف.

تتعرض المدينة لرياح غربية وجنوبية غربية وأحياناً تتعرض للرياح الشرقية والشمالية الشرقية في فصلي الخريف والصيف وتصل سرعة الرياح إلى 30م/ثا.

مزايا الاستثمار في مدينة عدرا:

- 1- الحصول على التراخيص لإقامة المشاريع وقرار التشميل بقوانين الاستثمار خلال ساعات.
- 2- هناك تكامل بين الصناعات وتغطي احتياجات بعضها البعض.
- 3- أراضي مخدمة بالبنية التحتية .
- 4- يتم بيع الأراضي للمستثمرين بالتقسيط لمدة خمس سنوات بسعر التكلفة .
- 5- يتم منح قرار التشميل بقوانين الاستثمار خلال 48 ساعة .
- 6- حماية البيئة وتخفيف الضرر على المساحات الخضراء.
- 7- توفر فرص عمل متنوعة.
- 8- القرب من المناطق الحرة بعدرا مما يسهل على المستثمر بتخليص البضائع بالقرب من موقع العمل.

مجالات الاستثمار في عدرا:

- 1- الاستثمار في المقاسم المعدة للصناعة بكافة أنواعها النسيجية، هندسية، غذائية وبكافة الفئات والمساحات.
- 2- الاستثمار في مجال محطات معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي .
- 3- الاستثمار في السكن والسياحة .
- 4- الاستثمار في النقل .
- 5- الاستثمار في مراكز الخدمة المحلية من فنادق وبنوك و مشافي ومراكز تدريب فني ومهني.
- 6- الاستثمار في مجال القرية التكنولوجية.

(ثانياً-2) المدينة الصناعية في حلب (الشيخ نجار) :

تقع المدينة الصناعية في الجزء الشمالي الشرقي وعلى مسافة 15 كم من مدينة حلب بين محوري طريق الباب القديم وطريق المسلمية القديم وتبعد عن الحدود التركية 45 كم وتبلغ المساحة الإجمالية للمدينة 4412 هكتار كما تحتوي المدينة على /6122/ مقسماً صناعياً وتبلغ التكلفة التقديرية للمدينة (13.7) مليار ليرة سوري.

وكان العامل البيئي هو العامل الفصل بهذا الاختيار حيث أخذ بعين الاعتبار عدم تأثير رياح المنطقة المختارة على مدينة حلب وحماية المدينة من آثار التلوث واستغلال الميزات الطبيعية لموقع المدينة الصناعية باعتبارها غير صالحة للزراعة وغير مأهولة بتجمعات سكنية بالإضافة إلى طبيعة الأرض التي هي صخرية بغالبها والتي تساعد على تشييد المنشآت الصناعية بأقل التكاليف.

وذلك فضلاً عن بعض العوامل الذاتية الأخرى مثل وجود مناطق خضراء محيطة بها وقرب المدينة الصناعية من الطرق المحلقة سواء الموجودة حالياً أو تلك التي خطط لإنشائها مستقبلاً وإمكانية ربطها مع شبكة الخطوط الحديدية وقربها من مطار حلب الدولي.⁶³

تبلغ المساحة الكلية للمدينة الصناعية/ 4412 هكتاراً تتضمن ما يلي:

- / 1985 هكتاراً للمقاسم الصناعية.
- تؤمن / 6122 / مقسماً صناعياً.
- / 68 هكتاراً المركز الإداري.
- / 150 هكتاراً مدينة معارض و مدينة إنتاج إعلامي.
- / 1108 هكتاراً مناطق خضراء بما فيها الحزام الأخضر للشوارع الرئيسية.
- / 320 هكتاراً طرق رئيسية صافية.
- / 849 هكتاراً للسكن العمالي

محفزات الاستثمار في مدينة الشيخ نجار الصناعية :

- 1- توفر كافة الخدمات اللازمة لعملية الاستثمار من (بنية نحتية، مصارف، مشافي، صالات عرض، مراكز تدريب).
- 2- قرب المدينة من مناطق العبور الخارجية لحلب.
- 3- مراعاة عامل البيئة في تخطيط المدينة الصناعية
- 4- توفر السكن العمالي واستيعابها لأسر العاملين

⁶³ . موقع المدينة الصناعية آذار 2011 www.aic.org.sy

5- اعتماد مبدأ النافذة الواحدة لتأمين كافة خدمات المستثمرين في مبنى واحد.

6- أن المعاملة للمستثمر الأجنبي هي نفس معاملة المستثمر السوري، ولقد منح المستثمر الأجنبي حق تملك الأرض على عكس الدول الأخرى التي تطلب شريكاً من المواطنين في أي شركة تود إنشاءها.⁶⁴

المناطق المخصصة للصناعات في مدينة الشيخ نجار الصناعية :

- المنطقة الأولى :

وهي المخصصة للصناعات النظيفة بيئياً وكذلك للفعاليات الخدمية الصناعية للمدينة ككل وتشمل الصناعات الخفيفة وكذلك خدمة المصانع من تصنيع جزئي وتكميلي وتوفير المواد. وبمساحات مقاسم تتراوح من 450-600 م² وتضم كل أنواع الصناعات غير الملونة للبيئة.

- المنطقة الثانية :

وهي المخصصة للصناعات المتوسطة التي تستخدم مواد حيادية بيئياً وتكون المنتجات قابلة للاستخدام أو متابعة التصنيع بعد معالجة عادية دون المرور بتلوث من الدرجة التي تحتاج إلى معالجة خاصة للهواء الناتج أو الماء أو التربة. وبمساحات مقاسم 1000-2000-4000 م² وتضم كل أنواع الصناعات في قسمين منفصلين ملوث وغير ملوث.

- المنطقة الثالثة :

وهي المخصصة للصناعات الكبيرة التي تنتج مخلفات غازية أو صلبة أو كليهما وتكون بحاجة إلى معالجة لتفكيك التلوث وتكون المعالجة كلاسيكية من فلترة طبيعية أو ميكانيكية. بمساحات 6000 م² فما فوق وتضم كل أنواع الصناعات ملوثة وغير ملوثة وتحتوي على شبكتي صرف (صناعي، صحي).

(ثانياً-3) المدينة الصناعية في حمص (حساء) ⁶⁵:

استطاعت هذه المدينة الناشئة ومن خلال تجربتها في الأعوام القليلة المنصرمة أن تؤسس لاقتصاد ساهم في زيادة معدلات النمو وتعزيز دور القطاع الخاص في البيئة الاقتصادية، حيث عملت وفي سنوات قليلة على توفير البيئة التمكينية الملائمة لعمل المستثمرين وبالتالي تحريض وتوسيع مناخ الاستثمار.

وتجلى ذلك من خلال العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية وإيجاد الصيغ القانونية والتشريعية والتنظيمية الملائمة للشراكة بين القطاع الخاص والحكومي، وتأمين البنية التحتية وتحديث خدمات

⁶⁴ جريدة التقنية الاستثمارية السنة الخامسة العدد 37 تاريخ 25 تموز/24 أب ص40 www.technical-news.com

⁶⁵ - دليل المدن الصناعية السورية.

المصارف من خلال التأكيد على دور البنوك كمؤسسات تمويلية تساهم في تقديم قروض ميسرة وبأسعار فائدة مناسبة للمستثمرين الأمر الذي انعكس ايجابياً على واقع الصناعة في محافظة حمص .

هذه المحافظة التي كانت بعيدة كل البعد عن ركب الصناعة باستثناء بعض المنشآت القليلة المتناثرة في أصقاع المحافظة وتتمكن من خلال التغيير الجاد والحقيقي الهيكلي الذي قامت به أن تسير بمحاذاة حمص باتجاه الصناعة القوية المنافسة.

و تتميز المدينة الصناعية بموقع جغرافي هام لأنها تتوسط سوريا التي تتوسط بدورها القارات الثلاث والعالم، وترتبط بشبكة من الطرق المحلية والإقليمية والدولية من خلال عقد طرقية عصرية حيث تبعد عن:

- مدينة حمص/25كم/.

- دمشق بحدود /110/ كم عن مطارها بحدود /150/ كم.

- بيروت بحدود /230/ كم.

- عمان . بحدود /350/ كم.

- الحدود التركية بحدود /350/ كم.

- الحدود العراقية /300/ كم.

كما تتميز المدينة بقربها من المرفأ البحرية حيث تبعد عن:

- مرفأ طرطوس بحدود /100/ كم . مرفأ اللاذقية بحدود /180/ كم . مرفأ طرابلس بحدود /150/ كم.

وتتضمن هذه المدينة الصناعية :

- المنطقة الصناعية:

تتضمن هذه المدينة منطقة صناعية تستقطب كافة المستثمرين بمختلف أنواع صناعاتهم النسيجية والغذائية والكيميائية والهندسية بحيث تتجمع هذه الصناعات لتخلق جواً قادراً على أن يكون بشكل دائم صديق للبيئة.

- المنطقة الحرفية:

تتضمن أيضاً منطقة حرفية تستوعب كافة الحرف الداعمة للصناعات الثقيلة والمتوسطة.

- المنطقة الحرة:

تتضمن منطقة حرة تلبي كافة طلبات المستثمرين وتسهم بتنمية المبادلات التجارية وتتضمن كافة الأنشطة والفعاليات.

- محطة القطار:

تتضمن المدينة محطتي قطار واحدة لنقل البضائع وأخرى لنقل الركاب بحيث تتصل كافة المرافق بشبكة من السكك الحديدية والطرق.

- المرفأ الجاف:

تتضمن المرفأ الجاف الذي يستقبل كافة الحاويات والبضائع التي يتم نقلها مباشرة من على ظهر السفن بواسطة عربات القطار ووسائل النقل الأخرى بحيث تتم كافة الإجراءات الجمركية فيه.

- المنطقة السكنية والترفيهية:

تتضمن المدينة منطقة سكنية لإقامة أحياء سكنية وتجارية تلبي كافة احتياجات المدينة العصرية من الشقق السكنية (الفيلات . المصارف . الفنادق . المطاعم . المراكز الصحية . الأسواق التجارية . دور العبادة... إضافة إلى المناطق الترفيهية التي تحوي الشاليهات المسابح والملاعب الرياضية).

- تحرص إدارة المدينة على حماية البيئة عبر تنفيذ محطات معالجة الصرف الصحي والصناعي وإدارة جمع النفايات الصلبة والتخلص الآمن منها ومتابعة الانبعاثات الغازية ومراقبتها ضمن المواصفات القياسية السورية المعتمدة وزراعة المساحات الخضراء التي تشكل 25% من مساحة المدينة حيث قامت المدينة بزراعة /98/ ألف شجرة حتى نهاية عام 2006 مع شبكات الري بالتنقيط اللازمة .

- ويتم تزويد المدينة الصناعية بمياه الشرب من خلال /6/ آبار ضمن المدينة الصناعية كما تم حفر /14/ بئراً خارج المدينة الصناعية.

- القسم المخصص للفعاليات الصناعية: بمساحة 3500 هكتار حيث تضم 12000 موقع لمنشأة صناعية من مختلف أنواع الصناعات (هندسية - نسيجية - كيمياوية - غذائية - مواد البناء).

تسهيلات ومزايا الاستثمار في حسياء:

1. منح وثيقة الاكتتاب والتخصص واستلام الأرض ومنح القرار الصناعي خلال ساعة واحدة.
2. الأرض مجاناً وتحمل المدينة الصناعية 40 % من تكاليف البنى التحتية، ويتم استيفاء 60 % من هذه التكاليف من المستثمر أي ما يعادل 12 دولار للمتر المربع.
3. يتم دفع ثلث التكلفة أي ما يعادل 4 دولار عند التخصص والباقي بشكل أقساط نصف سنوية لمدة 5 أو 7 سنوات.
4. إعطاء الأولوية لمستثمري المدينة الصناعية للحصول على القروض من المصارف.
5. منح إعفاء جمركي كامل لكافة مستلزمات الإنتاج ومعداته على قانون الاستثمار.
6. السماح للمستثمرين العرب والأجانب على قانون الاستثمار بإخراج أرباحهم على رأس المال الأجنبي بعد تسديد ضرائب الأرباح، والسماح لهم بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية شريطة استخدامها لأغراض المشروع.

7. يحصل المستثمر غير السوري على قانون الاستثمار على تراخيص عمل وإقامة له ولعائلته طول مدة تنفيذ وتشغيل المشروع.

8. يحق للمستثمر الحصول على تراخيص عمل وإقامة للعمال غير السوريين العاملين في المشروع على قانون الاستثمار.

ويتم اعتماد مبدأ النافذة الواحدة لاختصار الإجراءات والورقيات وتوفير الوقت والجهد والمال اللازم للحصول على التراخيص والتي تقوم إدارة المدينة الصناعية ودوائر النافذة الواحدة الموجودة فيها بتأمينها بالكامل ولا حاجة للمستثمر لمراجعة أي جهة من أجل إنشاء استثماره خارج المدينة الصناعية.

9. يسمح للمستثمر بإدخال المعدات الخاصة بعمليات تركيب الموجودات في المشروع وإخراجها.
10. إعفاءات ضريبية على قانون الاستثمار للمستثمرين الذي يقيمون في المدن الصناعية وإعفاءات أخرى حسب عدد العمال المشتغلين في المشروع.

التخفيضات الضريبية :

- معدل ضريبة الدخل 28%.

- يتم تخفيض /6/ درجات للمنشآت المشملة على قانون الاستثمار رقم/8/

- يتم تخفيض درجة واحدة للمنشآت المقامة في المدن الصناعية

- يتم تخفيض درجتين للمنشآت المقامة في المدينة الصناعية بحسب.

- يتم تخفيض درجة للمنشآت التي تستخدم أكثر من /25/ عامل/ مسجل في التأمينات الاجتماعية - يتم تخفيض درجتين للمنشآت التي تستخدم أكثر من /75/ عامل/ مسجل في التأمينات الاجتماعية

- يتم تخفيض ثلاث درجات للمنشآت التي تستخدم أكثر من /150/ عامل/ مسجل في التأمينات الاجتماعية.

(ثانياً-4) المدينة الصناعية في دير الزور⁶⁶:

تقع المدينة الصناعية شمال شرق مدينة دير الزور على طريق دير الزور - الحسكة وتبعد عن مدينة دير الزور بحدود 15 كم وتبلغ المساحة 1260 هكتار. بكلفة تقديرية 5 مليارات ليرة سورية لإنشاء المدينة تحوي المنشأة على أراض مخصصة لإنشاء كافة المعامل والمنشآت الصناعية غذائية ونسجية وهندسية وكيميائية وتهدف لتأمين 50 ألف فرصة عمل.

يبلغ العدد الإجمالي للمقاسم 771 مقسم صناعي تنقسم لثلاث مراحل وفق ما يلي:

⁶⁶ - موقع المدينة الصناعية في دير الزور.

- المرحلة الأولى: عدد مقاسمها 323 مقسم موزعة كما يلي: 120 مقسم صناعات غذائية و63 مقسم صناعات نسيجية و92 مقسم صناعات كيميائية و48 مقسم صناعات هندسية.
- المرحلة الثالثة: عدد مقاسمها 324 موزعة كالتالي:
- 18 مقسم صناعات غذائية و68 مقسم صناعات نسيجية و98 مقسم صناعات كيميائية و140 مقسم صناعات هندسية.

مزايا الاستثمار في المدينة الصناعية بدير الزور:

- توفر المواد الأولية للصناعة وبخاصة (الغذائية-النسيجية-الكيميائية)
- توفر المياه بكميات كبيرة عبر نهر الفرات وتوفر الكهرباء من خلال محطة قريبة .
- وجود أسعار خاصة للمقاسم وسهولة عملية الدفع والتقسيم.
- إمكانية إيصال الغاز و الفيول إليها من لقرىها من الموارد النفطية معمل الغاز والمصافي المقترحة .
- قرب المدينة من مناطق العبور الخارجية.
- توفر اليد العاملة الرخيصة الأجر .
- توفر منطقة سكن عمالي.
- قربها من المطار حيث يبعد 15 كم فقط
- وجود المرفأ الجاف ومنطقة جمارك ومحطة الشحن مرتبطة مع شبكة طرق حديثة وسكك حديدية.

(ثالثاً) واقع تنفيذ البنى التحتية في المدن الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء، دير الزور)⁶⁷:

(ثالثاً-1) واقع تنفيذ البنى التحتية في مدينة عدرا الصناعية:

تقوم المدينة الصناعية بخلق المناخ المناسب للاستثمار عبر تهيئة هذه المواقع بشبكات البنى التحتية (مياه، هاتف، كهرباء، طرق، صرف صحي...). لتأمين المكان المناسب لإقامة المنشآت الصناعية ويتم تنفيذ هذه الخدمات على 6 مراحل بناء على الطلب على المقاسم:

- المرحلة الأولى: تتم تنفيذ كامل خدمات البنية التحتية للمرحلة الأولى بمساحة 400 هكتار وعدد مقاسم 1132 مقسم ومساحات خضراء 100 هكتار وطرق وشوارع رئيسية فرعية بطول 100 هكتار من مساحة المرحلة بطول 45 كم.

- المرحلة الثانية: نفذت خدمات البنية التحتية بمساحة 1003 هكتار وعدد المقاسم 2600 مقسم ومساحات خضراء 200 هكتار وطرق ومباني خدمات 200 هكتار.

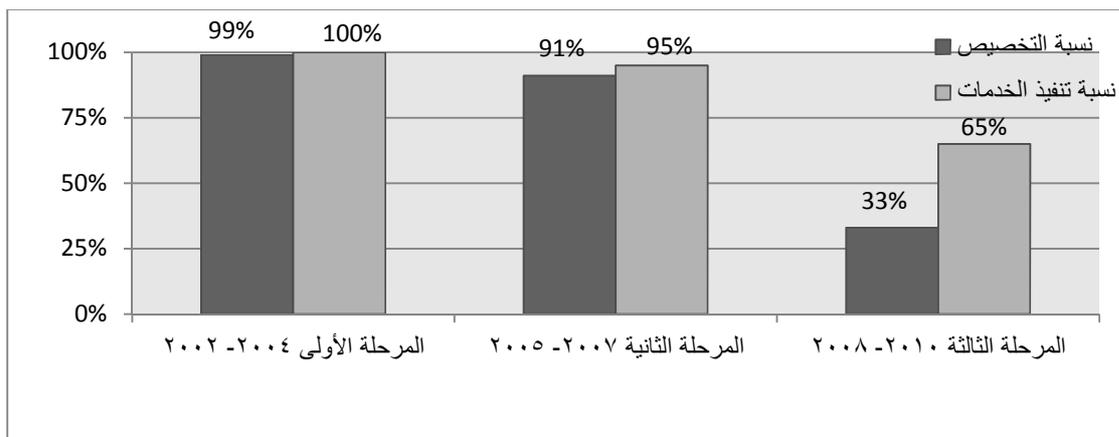
- المرحلة الثالثة: تنفيذ خدمات بنى تحتية 1862 هكتار وعدد مقاسم 2600 مقسم.

- المرحلة الرابعة: البدء بتنفيذ خدمات بنى تحتية بمساحة 1308.7 هكتار.

- تمت المباشرة بأعمال المرحلة الخامسة خلال العام 2013 والمرحلة السادسة (السكن) خلال العام 2015. ويمثل الشكل التالي نسب التخصيص والتنفيذ للخدمات وفق هذه المراحل:

الشكل رقم (2)

نسب التخصيص والتنفيذ للخدمات في مدينة عدرا الصناعية



الشكل (2)⁶⁸ نسب التخصيص والتنفيذ للخدمات وفق المراحل الثلاث من تنفيذ المدينة الصناعية عدرا

⁶⁷ حليلة ، بشرى (2011)، الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في إنشاء المدن الصناعية في سورية ، مرجع سابق ، ص86.

⁶⁸ وزارة الإدارة المحلية (2010): تقرير المدن والمناطق الصناعية 2011/6/30 ، مديرية المدن الصناعية، دمشق.

يبين الشكل أن العمل في المرحلة الأولى شبه منته وكذلك الأمر بالنسبة للمرحلة الثانية. في حين تحتاج المرحلة الثالثة إلى وقت ليتم انجازها بالكامل حيث بلغت نسبة التنفيذ في هذه المرحلة 65%⁶⁹. ويعرض الجدول (2- 9) واقع تنفيذ البنية التحتية وفق مجموعة من البنود في المدينة الصناعية عدرا:

جدول رقم (2 - 9)

واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدينة الصناعية عدرا

نوع الخدمات	2009	2010	معدل النمو
شبكات طرق رئيسية	400	425	6%
شبكات صرف صحي	598	598	0%
شبكات مياه شرب الصناعية والري	1243	1274	2%
خزانات مياه أرضية وعالية	14	14	0%
شبكات كهرباء وإتارة صناعية	1040	1050	1%
محطات تحويل كهرباء	6	6	0%
مراكز تحويل كهرباء	165	165	0%
شبكات هاتف	206	210	2%
مسطحات خضراء	215	215	0%

المصدر: وزارة الإدارة المحلية، مديرية المدن الصناعية، تقرير المدن والمناطق الصناعية 2011/6/30. والتقرير السنوي لعام 2010

يبين الجدول رقم (2- 9) أن النسبة الأكبر كانت لشبكات الطرق الرئيسية 6% وبعدها كل من شبكات مياه الشرب الصناعية والري وشبكات الهاتف في حين بقيت كل من الخدمات التالية دون زيادة: شبكات صرف صحي، خزانات مياه أرضية وعالية، محطات تحويل كهرباء مراكز تحويل كهرباء، مسطحات خضراء. مما يدل على انتهاء العمل من هذه الخدمات خلال مراحل التنفيذ السابقة.

(ثالثاً-2) واقع تنفيذ البنى التحتية في مدينة الشيخ نجار الصناعية:

يعد توفر شبكة واسعة من بنية تحتية من أهم مقومات التوطن الصناعي في الشيخ نجار حيث يتم تنفيذ المدينة الصناعية بالشيخ نجار على ثلاث مراحل.

- يبين الشكل أدناه نسب التنفيذ والتخصيص لكل مرحلة على حدة. علماً أن المساحة الإجمالية لهذه المراحل 2937 هكتاراً، وكلفتها التقريبية 13,7 مليار ليرة سورية.

- وبلغت نسبة تنفيذ أعمال البنية التحتية الإجمالية الوسطية 85 % .

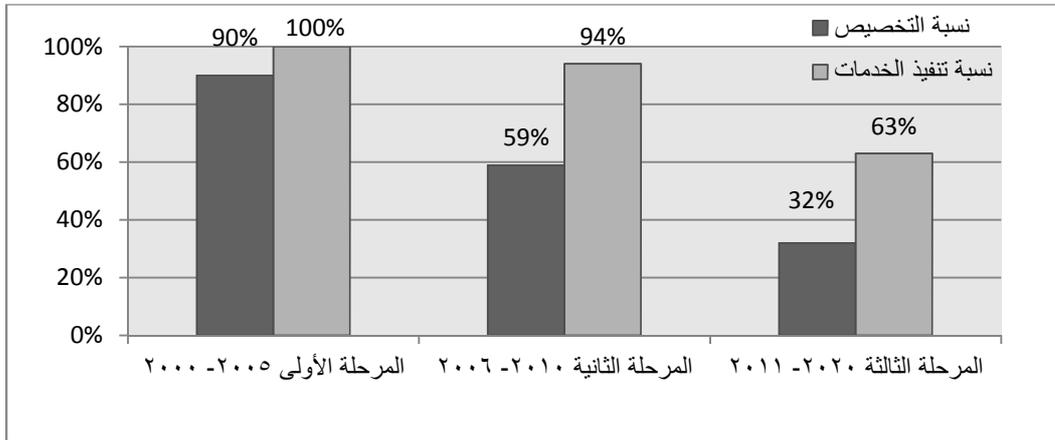
- فيما وصلت نسبة تخصيص المقاسم في هذه المراحل وسطياً إلى 57 % . وذلك حتى تاريخ 2011/6/30.

⁶⁹ موقع المدينة الصناعية، منطقة عدرا.

ويوضح الشكل رقم (3) نسبة التخصيص وتنفيذ الخدمات في المراحل الثلاثة من تنفيذ مدينة الشيخ نجار.

الشكل رقم (3)

نسبة التخصيص وتنفيذ الخدمات في المراحل الثلاثة من تنفيذ مدينة الشيخ نجار



الشكل (3)⁷⁰ نسبة التخصيص وتنفيذ الخدمات في المراحل الثلاثة من تنفيذ مدينة الشيخ نجار.

يبين الشكل رقم (3) أن المرحلة الأولى من المدينة الصناعية قد نفذت بالكامل وقد باشرت المرحلة الثانية على الانتهاء. والمرحلة الثالثة قيد التنفيذ بينما نجد أن نسبة التخصيص 90% في المرحلة الأولى و59% في المرحلة الثانية و32% في المرحلة الثالثة⁷¹.

وفيما يلي عرض لأهم خدمات البنية التحتية:

شبكة المياه : تم تنفيذ خزان أرضي بسعة (50000م) لكامل المدينة وخزانين سعة كل منهما (600 متر مكعب) بالإضافة إلى عدد من الخزانات التي سيتم تنفيذها داخل المناطق الثلاثة وتم تنفيذ خطوط مياه شرب بطول 300 كم.

محطة معالجة المياه : تم دراسة وتصميم معالجة المياه لاستيعاب (135 ألف متر مكعب/يومياً) لمعالجة المياه الناتجة عن كل الفعاليات داخل المدينة الصناعية حيث تم البدء بتنفيذها بداية عام 2008.

شبكة الصرف الصحي : تم إنشاء شبكتين منفصلتين واحد للصرف الصحي باستخدام قساطل من البيتون المسلح وأخرى للصرف الصناعي باستخدام قساطل البولي ايتيلين بطول (410) في المدينة الصناعية تخدم جميع المقاسم الصناعية ومرافق المدينة المختلفة

⁷⁰ وزارة الإدارة المحلية (2011): تقرير المدن والمناطق الصناعية 2010/6/30 ، مديرية المدن الصناعية، دمشق.

⁷¹ موقع المدينة الصناعية، مدينة الشيخ نجار.

شبكات المياه الصناعية: تم تنفيذ خطوط مياه صناعية بطول 300 كم من نوع البولي ايتيلين كما تم تنفيذ خزان سعة 25000 متر مكعب وخزانات بسعة (400 متر مكعب) لكل منهما، وشبكة اتصالات وإنارة للشوارع باستخدام أعمدة الإنارة ذات ارتفاع (8-10-12م) حسب عرض الشوارع.

شبكة الكهرباء: تم تنفيذ محطات تحويل (20/66/230 ك.ف) و (20/66 ك.ف) وشبكات كهرباء لتأمين تغذية المقاسم بالكهرباء، حيث تم تزويدها بالكهرباء حسب مساحة المحضر ففي المحاضر ذات المساحة الأقل من 1000 متر تم تغذيتها بالتوتر المنخفض/220/ فولت بالإضافة إلى التوتر المتوسط 380 فولت أما المقاسم التي تزيد مساحتها عن 1000 متر فتم تجهيزها بمراكز تحويلية وهذا أوفر اقتصادياً لصاحب المنشأة. والجدول (2-10) يبين واقع تنفيذ الخدمات ومعدل نموها خلال عامي 2009 و 2010:

جدول (2-10)

واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدينة الصناعية الشيخ نجار

نوع الخدمات	2009	2010	معدل النمو
شبكات طرق رئيسية	225	229	2%
شبكات صرف صحي	485	504	4%
شبكات مياه شرب الصناعية والري	355	364	3%
خزانات مياه أرضية وعالية	6	6	0%
شبكات كهرباء وإنارة صناعية	942	986	5%
محطات تحويل كهرباء	4	4	0%
مراكز تحويل كهرباء	81	87	7%
شبكات هاتف	325	334	3%
مسطحات خضراء	204	285	40%

المصدر : وزارة الإدارة المحلية، مديرية المدن الصناعية ، تقرير المدن والمناطق الصناعية 2011/6/30. والتقرير السنوي لعام 2010

يبين الجدول رقم (2-10) أن النسبة الأكبر كانت للمسطحات الخضراء 40% ويأتي بعدها مراكز تحويل الكهرباء 7%، ومن ثم شبكات الكهرباء والإنارة الصناعية وبعد ذلك شبكات الصرف الصحي وشبكات مياه الشرب الصناعية والري وشبكات الهاتف ومن ثم شبكات طرق رئيسية في حين بقيت كل من الخدمات التالية دون زيادة: خزانات مياه أرضية وعالية، محطات تحويل كهرباء، مما يدل على انتهاء العمل من هذه الخدمات خلال مراحل التنفيذ السابقة.

(ثالثاً-3) واقع تنفيذ البنى التحتية في مدينة حسياء الصناعية:

يتم تنفيذ المدينة الصناعية بحسياء على أربع مراحل:

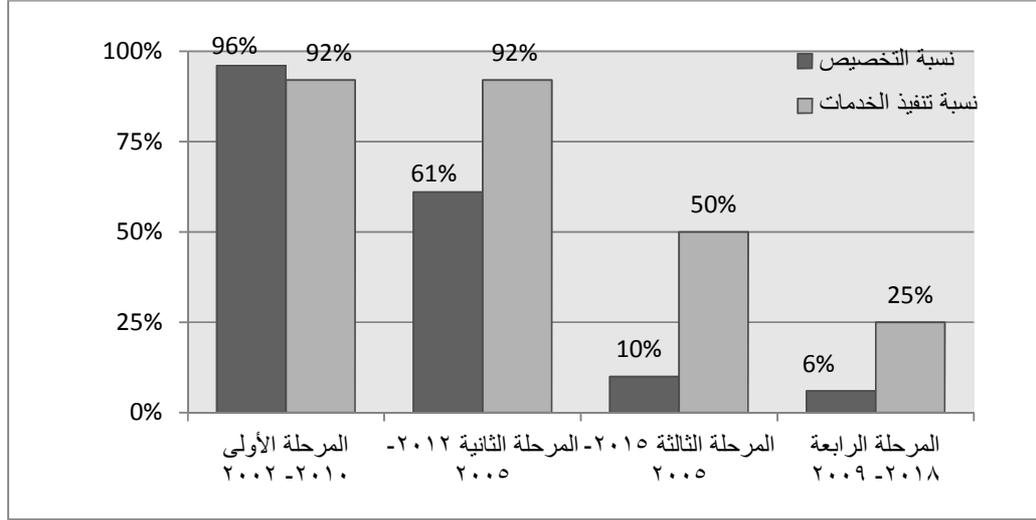
- يبين الشكل (4) نسب التنفيذ والتخصيص لكل مرحلة على حدة، وتبلغ المساحة الإجمالية لهذه المراحل 1207 هكتاراً، وكلفتها التقريبية 7,3 مليار ليرة سورية.

- وبلغت نسبة تنفيذ أعمال البنية التحتية الإجمالية الوسطية 57% .

- فيما وصلت نسبة تخصيص المقاسم في هذه المراحل إلى 38 %.

الشكل رقم (4)

نسبة التخصيص وتنفيذ الخدمات في المراحل الأربعة من تنفيذ مدينة حسياء



⁷² نسبة التخصيص وتنفيذ الخدمات في المراحل الأربعة من تنفيذ مدينة حسياء

يبين الشكل رقم (4) أن المرحلتين الأولى والثانية من المدينة الصناعية قد نفذتا بنسبة 92% وقد تم المباشرة بتنفيذ المرحلتين الثالثة والرابعة. بينما نجد أن نسبة التخصيص 96% في المرحلة الأولى و61% في المرحلة الثانية و10% في المرحلة الثالثة و65% في المرحلة الرابعة.⁷³

- أما بالنسبة إلى المياه في المدينة الصناعية : تتزود المدينة الصناعية بالمياه من حوض القلمون الذي يمكن أن يغذي المدينة بـ / 8 / ملايين م³/سنة يمكن أن تصل إلى / 14 / مليون. كما تم حفر بحدود /20/ بئر تعطي /8/ ملايين م³ ستغذي المدينة عن طريق خزانات تجميعية تربط هذه الآبار وعبر خط الجر الواصل إلى خزانات توزيع إلى شبكة المدينة.

- بحيث تعطي نسبة 0.5ل/ثا للهكتار أي بحدود 5 م³/يوم للدونم الواحد.

كما تم البدء بدراسات تنفيذ خط جر مياه الفرات الى المدينة الصناعية بحسياء بتدفق 1م³/ثا سنوياً أي أكثر من 30 مليون م³/سنوياً. و يبين الجدول (2-11) الخدمات وتطورها خلال عامي 2009-2010

⁷² وزارة الإدارة المحلية (2011): تقرير المدن والمناطق الصناعية 2010/6/30 ، مديرية المدن الصناعية، دمشق.

⁷³ موقع المدينة الصناعية، مدينة حسياء.

جدول (11-2)

واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدينة الصناعية حسياء

معدل النمو	2010	2009	نوع الخدمات
0%	120	120	شبكات طرق رئيسية
0%	138	138	شبكات صرف صحي
0%	137	137	شبكات مياه شرب الصناعية والري
0%	7	7	خزانات مياه أرضية وعالية
7%	244	228	شبكات كهرباء وإنارة صناعية
25%	5	4	محطات تحويل كهرباء
30%	69	53	مراكز تحويل كهرباء
0%	105	105	شبكات هاتف
1%	128	127	مسطحات خضراء

المصدر: وزارة الإدارة المحلية، مديرية المدن الصناعية، تقرير المدن والمناطق الصناعية 2011/6/30.

يبين الجدول رقم (11-2) أن النسبة الأكبر كانت لمراكز تحويل كهرباء 30% ويأتي بعدها محطات تحويل الكهرباء 25%، ومن ثم شبكات الكهرباء والإنارة الصناعية 7% وبعد ذلك المسطحات الخضراء 1% في حين بقيت كل من الخدمات التالية دون زيادة: شبكات طرق رئيسية، شبكات صرف صحي، شبكات مياه شرب الصناعية والري، خزانات مياه أرضية وعالية، شبكات هاتف.

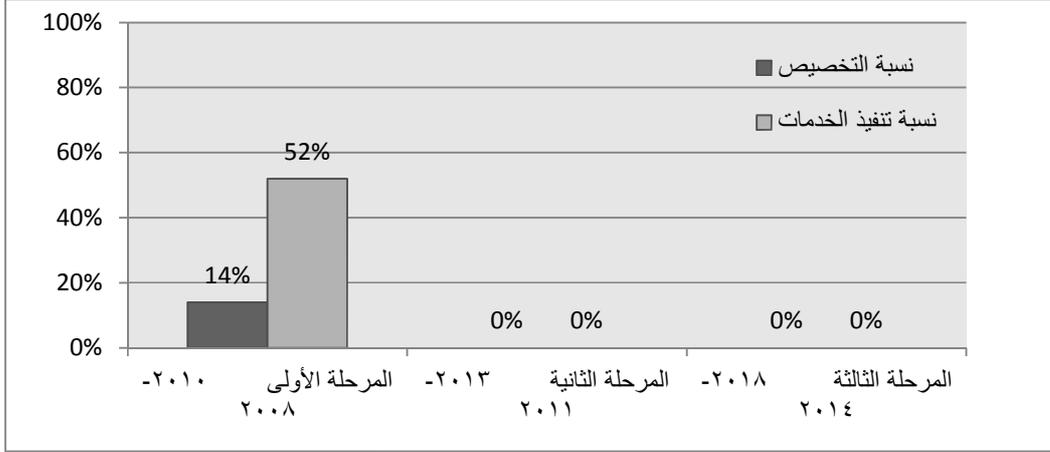
(ثالثاً-4) واقع تنفيذ البنية التحتية في مدينة دير الزور الصناعية:

يتم تنفيذ المدينة الصناعية دير الزور على ثلاث مراحل: تم مطلع العام 2008 المباشرة بتنفيذ أعمال البنية التحتية للمرحلة الأولى البالغ مساحتها 323 هكتاراً وبلغت نسبة التنفيذ 52% ما يعادل 11% من إجمالي المدينة.

وصلت نسبة تخصيص المقاسم للمرحلة الأولى 14% وبلغت نسبة التخصيص الإجمالية الوسطية 3% من إجمالي مقاسم المدينة. كما يتضح في الشكل (5).

الشكل رقم (5)

نسبة تنفيذ الخدمات والتخصيص في مدينة دير الزور الصناعية



الشكل (5) 74 نسبة تنفيذ الخدمات والتخصيص في مدينة دير الزور الصناعية

يبين الشكل (5) أنه تم البدء بتنفيذ المرحلة الأولى فقط حيث نفذ نصفها تقريباً.⁷⁵

وفيما يلي أهم الخدمات المنفذة في هذه المدينة:

جدول (2-12)

واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدينة الصناعية بدير الزور

معدل النمو	2010	2009	نوع الخدمات
7%	150	140	شبكات طرق رئيسية
21%	17	14	شبكات صرف صحي
14%	160	140	شبكات مياه شرب الصناعية والري
0%	9	9	خزانات مياه أرضية وعالية
0%	90	90	شبكات كهرباء وإنارة صناعية
0%	1	1	محطات تحويل كهرباء
0%	10	10	مراكز تحويل كهرباء
0%	0	0	شبكات هاتف
11%	130	117	مسطحات خضراء

المصدر : وزارة الإدارة المحلية ،مديرية المدن الصناعية ، تقرير المدن والمناطق الصناعية 2011/6/30. والتقرير السنوي لعام 2010

يبين الجدول رقم (2-12) أن النسبة الأكبر كانت لشبكات صرف صحي 21%، ويليه شبكات مياه شرب الصناعية والري 14% ومن ثم المسطحات الخضراء 11% فشبكة الطرق الرئيسية 7%. أما باقي الخدمات لم يتم البدء بتنفيذ أي منها.

⁷⁴ وزارة الإدارة المحلية (2011): تقرير المدن والمناطق الصناعية 2010/6/30 ، مديرية المدن الصناعية، دمشق.

⁷⁵ موقع المدينة الصناعية، مدينة دير الزور.

المبحث الثالث : موقع سورية في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار .

حرص عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين و صانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول، التي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب.

حيث أن المؤشرات الدولية للاستثمار هي عبارة عن : "مجموعة من المؤشرات المساعدة في تحديد وضع كل دولة بالنسبة للمستثمرين، والنواقص التي تعاني منها هذه الدولة مقارنة بالدول الأخرى ، وتعمل على تزويد المستثمرين بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي. وقد وثقت الدراسات الإحصائية هذه العلاقة بين هذه المؤشرات ومقدار ما تجذبه من الاستثمار الأجنبي من ناحية، وتزايد الاستثمارات التنموية من ناحية أخرى"⁷⁶.

وإن كنا نتناول هذه المؤشرات من أجل معرفة كيف نحسن موقعنا على قوائمها، وخاصة بعد أن أزيلت العوائق التقليدية أمام انسياب رؤوس الأموال بين الدول والأمم، إلا أننا لا نسعى لأن نكون على رأس القائمة لأغلبية هذه المؤشرات بوضعها الراهن ومفهومها الحالي، لأن معظم هذه المؤشرات تحمل بين طياتها مؤشرات للتدخل السياسي والعسكري لا تخدم أهدافنا في معركتنا مع الكيان الصهيوني الغاصب، ولا تتسجم مع أهدافنا ومبادئنا في السيادة والاستقلال وتحرير الأرض العربية المحتلة، لكننا نبدي في الوقت نفسه اهتماماً بالمؤشرات الاقتصادية والسياسية والتنموية الأخرى التي تدل عليها⁷⁷ .

و لتقدير مناخ الاستثمار في أي دولة تلجئ بعض الهيئات إلى إصدار مؤشرات إحصائية دالة للمستثمرين على حالة البيئة الاستثمارية في تلك الدول حيث تدخل في حسابات رجال الأعمال و صانعي القرار و ذلك بالاستفادة من مدلولاتها التأشيرية الهامة.

ويهدف تسليط الضوء على وضع الجمهورية العربية السورية في تلك المؤشرات سنستعرض عدد من المؤشرات المرتبطة بمناخ الاستثمار كآلاتي:

(1-3-2) مؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom) :

ويصدر عن معهد (هيرتاج The Heritage Foundation) بالتعاون مع صحيفة (وول ستريت جورنال wall street journal) منذ العام 1995 .

⁷⁶ د. الربيعي، فلاح خلف علي(2005). أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 23، تموز (يوليو)ص11.
⁷⁷ ركاج، يحيى محمد(2009)، دور سياسات الاستثمار في تغيير هيكل القوى العاملة في سورية منذ العام 1990، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، ص140 .

ومؤشر الحرية الاقتصادية هو لغرض قياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد ، وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، حيث يذكر أن القائمين على هذا المؤشر يشيرون إلى أن الحرية الاقتصادية هي الطريق الأوحى إلى النمو والرخاء والرفاهية، و قد يدخل في هذا المؤشر عدد من الدول وصلت إلى 179 دولة في العام 2010 ، بينها دول عربية ومن بينها الجمهورية العربية السورية . و قد تصاعد مؤخرًا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر و قياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية.

1- مكونات المؤشر :

يستند هذا المؤشر إلى (10) عوامل تشمل:

- السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد .
- السياسة النقدية (مؤشر التضخم) .
- تدفق الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي المباشر .
- وضع القطاع المصرفي و التمويل .
- مستوى الأجور و الأسعار .
- حقوق الملكية الفردية .
- التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية .
- أنشطة السوق السوداء.

و تمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية ، و يحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية .

2- دليل المؤشر

دليل مؤشر "الحرية الاقتصادية" (Index of Economic Freedom)		
حرة	free	%80-%100
حرة في الغالب	mostly free	%70- %79.9
حرة باعتدال	moderately free	%60- %69.9
غير حرة في الغالب	mostly unfree	%50- %59.9
مكبوتة وغير حرة	repressed	0%- %49.9

3- أهمية المؤشر :

لمؤشر الحرية الاقتصادية دوره و انعكاسه في الصورة التي يكونها رجل الأعمال عن مناخ الاستثمار في القطر كونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية و البيروقراطية ووجود عوائق التجارة و مدى سيادة القانون و قوانين العمالة وغيره .

و تعني الحرية الاقتصادية حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول و ضمان حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، و تعزيز روح المبادرة و الإبداع مع غياب التدخل القسري للحكومة في عمليات الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك للسلع و الخدمات ، خارج إطار حماية المصلحة العامة⁷⁸.

4- وضع الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية للعام (2010) :

إن تقرير الصادر عن معهد "هيرتاج" لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد أو ما يعرف بمؤشر الحرية الاقتصادية للعام 2010 الذي ضم (179) دولة عربية وأجنبية ، كان قد صنف الدول الداخلة في هذا المؤشر على الشكل التالي :

هناك (7) دول فقط تتمتع بحرية اقتصادية كاملة لهذا العام ، ولم تكن أي دولة عربية ضمن هذه السبعة دول ، و هناك (23) دولة حرة اقتصادياً بالغالب (منها دولة عربية واحدة وهي البحرين التي احتلت المرتبة 13 عالمياً) و (58) دولة حرة اقتصادياً باعتدال (منها 6 دول عربية وهي على الترتيب : قطر التي أخذت الترتيب 39 عالمياً ، الكويت 42 عالمياً، عمان 43 عالمياً ، الإمارات العربية المتحدة 46 عالمياً، الأردن 52 عالمياً والسعودية 65 عالمياً) و (55) دولة غير حرة اقتصادياً بالغالب (منها 7 دولة عربية وهي على الترتيب : لبنان الذي أخذ الترتيب 89 عالمياً، المغرب 91 ، مصر 94، تونس 95، الجزائر 105، اليمن 121 و موريتانيا 133) و (36) دولة اعتبرت معدومة الحرية الاقتصادية (ومنها دولتان عربيتان وهي على الترتيب : سورية التي أخذت الترتيب 145 عالمياً وقبل الأخير عربياً وليبيا التي أخذت الترتيب الأخير عربياً و 173 عالمياً) ، أما العراق والسودان فلم يكن لهم ترتيب ضمن هذا المؤشر .

5- موقع سورية في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2000- 2010) :

إذا ما أخذنا السلسلة الزمنية الممتدة من عام 2000 حتى العام 2010 لدراسة نسب هذا المؤشر في سورية فإننا سنحصل على الجدول التالي :

⁷⁸ عن الموقع الرسمي لمعهد هيرتاج للدراسات الاقتصادية/ www.heritage.org/index.

جدول رقم (2-13)

قيم مؤشر الحرية الاقتصادية في سورية خلال الفترة (2000-2010) (القيمة %)

الأعوام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الحرية الاقتصادية في سورية	50	36.29	41.32	40.59	46.42	50.95	48.11	46.57	46.61	51.31	49.41
المرتبة	109	152	103	143	138	136	145	142	144	141	145
عدد الدول المشاركة في المؤشر	123	156	123	161	155	161	157	157	157	179	179
دليل المؤشر في سورية	غير حرة في الغالب	غير حرة اقتصادياً	غير حرة اقتصادياً	غير حرة اقتصادياً	غير حرة اقتصادياً	غير حرة في الغالب	غير حرة اقتصادياً	غير حرة اقتصادياً	غير حرة اقتصادياً	غير حرة في الغالب	غير حرة اقتصادياً

المصدر : www.heritage.org

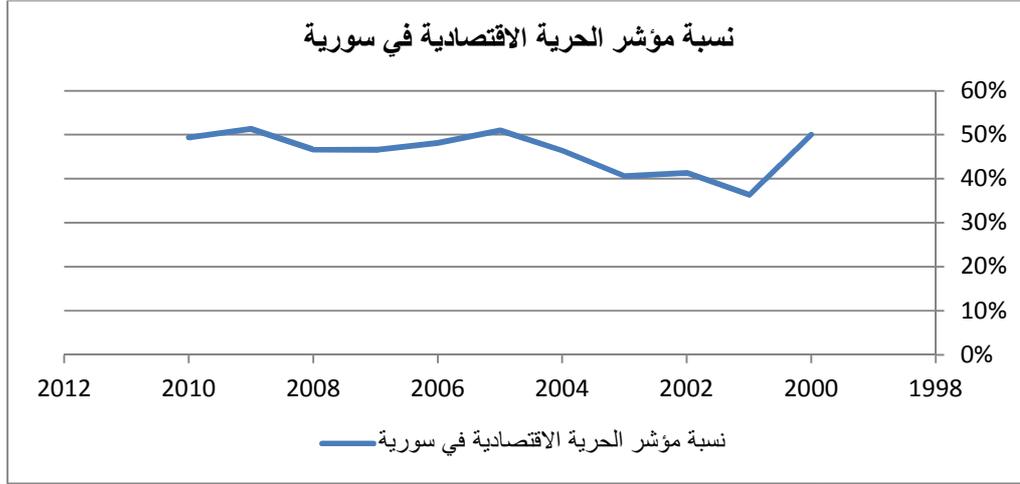
من الجدول (2-13) السابق نلاحظ :

- إن سورية لم تحرز مركزاً متقدماً بين الدول التي شملها المؤشر خلال الفترة الزمنية المدروسة ، حيث تراوح ترتيبها صعوداً وهبوطاً وفقاً لمكونات المؤشر نفسه .

- إن أعلى مرتبة وصلت لها سورية في هذا المؤشر هي في عام 2002 حيث بلغت المرتبة 103 عالمياً من أصل 123 دولة مشاركة في المؤشر، وبلغت قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية عند نفس العام 41.32 %

- إن أدنى مرتبة وصلت لها سورية هي في العام 2001 حيث وصل ترتيبها إلى 152 من أصل 156 دولة مشاركة في المؤشر. وسنورد فيما يلي مخطط بياني يوضح اتجاه مؤشر الحرية الاقتصادية في سورية :

الرسم البياني رقم (9)



من المخطط البياني السابق نلاحظ التذبذب الواضح في قيم هذا المؤشر واختلاف القيم التي يأخذها هذا المؤشر في سورية، و يمكن تفسير تأرجح قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية في سورية واختلاف ترتيبها على قوائم هذا المؤشر خلال سنوات الدراسة، من خلال العناصر التي يتضمنها مؤشر الحرية الاقتصادية والتي سبق الحديث عنها، حيث أن قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية التي تعتبر أساس الاستثمار لم تتحسن بالرغم من تخفيضات الضرائب التي جرت خلال هذه الفترة والتي من شأنها أن تحسن مؤشر السياسة المالية، ورغم إصدار مجموعة من التعليمات والقوانين الناظمة للاستثمار في العام 2007 ، بسبب تدني قيمة مؤشري السياسة النقدية وحرية الاستثمار، وخاصة الجوانب المتعلقة بسعر الفائدة والصراف والبنوك الخاصة وحرية تحويل الأموال وحرية الاستثمارات⁷⁹.

- بالمحصلة إن سورية تعتبر بالمحصلة بلد غير حر اقتصادياً بنتيجة هذا المؤشر خلال الفترة المدروسة وبالتالي يجب العمل نحو مزيد من الحرية الاقتصادية و زيادة دور القطاع الخاص و تشجيعه .

(2-3-2) المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في سورية وفي الدول العربية⁸⁰ :

إن مفهوم مناخ الاستثمار يشتمل على مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقعته بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر. وتؤدي العوامل الاقتصادية دوراً محورياً في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية، والأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية. فقد أوضحت البحوث التطبيقية الخاصة بمحددات الاستثمار، أن الغالبية العظمى من

⁷⁹ ركاج ، يحيى محمد(2009)، دور سياسات الاستثمار في تغيير هيكل القوى العاملة في سورية منذ عام 1990، مرجع سابق،ص132 .

⁸⁰ البياتي ، فارس رشيد(2008) 9، "التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي"، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، عمان، ص183 .

الشركات المتعددة الجنسية، تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، والتي يمكن من خلالها تقدير حجم المخاطر، وعليه يمكن القول، إن ضعف عنصر الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية يعد أحد المحددات الرئيسة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ساهم العجز المالي الهيكلي الكبير والسياسات النقدية المتقلبة وسياسات سعر الصرف المتضاربة، وضعف الأنظمة المالية والضريبية في الكثير من تلك الدول، في المعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة، وفي خلق درجة عالية من عدم استقرار أسعار الصرف الحقيقية. وقد أساءت هذه العوامل إلى مناخ الاستثمار في هذه المجموعة من الدول، في مقابل ذلك نجد أن مجموعة الدول التي حققت استقراراً في الاقتصاد الكلي، قد تمكنت من تحقيق بعض النجاح في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتسمى التغييرات في السياسات الاقتصادية وبخاصة درجة الانفتاح الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي، بالحوافز الجيدة لأنها تعمل على تهيئة مناخ الاستثمار الكفيل بتحقيق النمو القابل للاستمرار وتنويع مصادر الدخل، وكتمييز لها عن الحوافز السلبية التي تتجح في جذب التدفقات ذات الصبغة المضاربية واستثمارات المحفظة المالية، وعن الحوافز التفضيلية للشركات الأجنبية كإعفاء الضريبي والجمركي⁸¹، ولا يقف المناخ الاستثماري عند حدود العوامل الاقتصادية، ولكنه يتجاوز ذلك إلى السمات والخصائص الثقافية والاجتماعية السائدة، وفي مقدمتها درجة التجانس اللغوي والديني التي تساعد على توحيد السياسات والبرامج التسويقية، فضلاً عن أهمية العوامل السياسية، فقد أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة ارتباط موجبة بين درجة الاستقرار السياسي في الدول المضيفة ومعدل تدفق الاستثمارات الأجنبية، فإذا كان البلد لا يتمتع بالاستقرار السياسي فإن ذلك لا بد أن يؤثر في قرار المستثمر المحتمل، ويدفعه بعيداً مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة أو الامتيازات التي تعرض لجذبه، كما يتوقف المناخ الاستثماري على بعض القوانين والمؤسسات المنظمة للأحوال الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بقوانين العمل.

وخلاصة القول، إن الحوافز الجيدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون جيدة أيضاً لكل من المستثمرين المحليين والأجانب وتتضمن هذه الحوافز (السياسات التي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي، الدرجة العالية من الانفتاح الاقتصادي، ووجود هيكل ضريبي يشجع تمويل الاستثمار المباشر ولا يعطي المزايا لسياسة التمويل بالعجز، فضلاً عن أهمية وجود استثمارات حكومية في البنى الأساسية)⁸².

⁸¹ بن علي المسلم، محمد(2001)، "جذب الاستثمار الأجنبي إلى دول مجلس التعاون واختيار الأسس الصحيحة، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي،

أكتوبر: ص(12-13-22)

⁸² - Chahoud ,Tatjana(2010): Syrians Industrial Policy, support to the Syrian Economic Reform, German development

Institute , p. 25.

و في المحاولة لقياس أداء الاقتصاديات العربية و توصيف مناخ الاستثمار فيها ، قامت مؤسسة ضمان الاستثمار في الأقطار العربية منذ عام 1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة تحسن أو تراجع مناخ الاستثمار في الدول العربية.

و تستند المنهجية التي تم اعتمادها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار "وفق هذا المؤشر" على أنها تلك التي تتميز بانخفاض العجز في الميزانية العامة و ميزان المدفوعات (أو عدم وجوده) ، و تدني معدل التضخم و سعر صرف غير مبالغ فيه و بنية سياسية و مؤسسية مستقرة و شفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري. و تقع الخصائص الأربع الأولى ضمن السياسات الاقتصادية و تمثل محصلة و نتائج لسياسات تم اتباعها خلال فترات زمنية محددة و يمكن الاعتداد بها و مقارنتها مع فترات سابقة.

وقد شمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات من السياسات الاقتصادية و تتمثل هذه السياسات الاقتصادية في محصلة نتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة كما ذكرنا سابقاً و تشمل ثلاث مجموعات من السياسات ، و هي السياسة المالية (و التي تقاس بعجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الخام) و السياسة النقدية (التي تقاس من خلال معدل التضخم) و سياسة المعاملات الخارجية (التي تقاس بعجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج الداخلي الخام).

أما في ما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر في مجمل المناخ مثل: درجة الاستقرار السياسي، و التطورات التشريعية و المؤسسات، و تنمية الموارد البشرية، فإن المؤشر لا يعكسها، حيث يحتاج إلى ترقية أسلوب تقديرها لقياس كفاءة وفعالية هذه النظم. و عليه فالمؤشر المركب الحالي يتكون من المؤشرات الفرعية الآتية⁸³ :

1- مؤشر معدل التضخم أو (مؤشر السياسة النقدية): و يستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار "التوازن الداخلي للاقتصاد".

2- مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو (مؤشر السياسة المالية): و يستخدم لتلخيص السياسة المالية و تطويرها سعياً إلى تأسيس "التوازن الداخلي للاقتصاد".

3- مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: و يستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس "التوازن الخارجي للاقتصاد".

⁸³ الزين ، منصور (2005)، "البيانات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ص 164.

ويعرف المؤشر المركب-حسابياً- بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط مؤشر السياسة المالية ، ومتوسط مؤشر السياسة النقدية ، ومتوسط سياسة المعاملات الخارجية).

(2-3-2-1) مؤشر السياسة النقدية :

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات "التوازن الداخلي" في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية. ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية. وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، كما ينظر إليه في بعض الأحيان بوصفه مؤشراً لدرجة الاستقرار السياسي خصوصاً في الأقطار التي تعاني من معدلات مرتفعة من التضخم الأمر الذي سيساعد على انتشار ظاهره الدولار "Dollarization" حيث تحل العملة الأجنبية وتحديداً الدولار محل العملة الوطنية كوسيط للمبادلة ومخزن للقيمة، وسينعكس ذلك بشكل ارتفاع في معدلات هروب المدخرات المحلية إلى الخارج.

كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأجل القصير، أو المضاربة في المباني، أو المعادن النفيسة، ويتعد عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب أفقاً بعيداً المدى. وقد تتبع حكومة بلد ما سياسة نقدية انكماشية أو توسعية وفقاً لطبيعة اختلال الوضع الاقتصادي للبلد، ويترتب على اتباع السياسة النقدية الانكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات مجموعة من الآثار المباشرة في الاستثمار تتمثل أهمها⁸⁴:

1- إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار لأنه يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الحصول على القروض وبالتالي زيادة تكاليف المشروع وانخفاض هامش الربح المتوقع.

2- إن انخفاض الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى تضيق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار، ولكن قد لا تكون المحصلة النهائية لانخفاض الطلب بالضرورة سلبية على الاستثمار الصناعي حيث:

⁸⁴ البياتي ، فارس رشيد(2008) ، 9، "التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص184 .

أ- إن انخفاض الطلب على السلع القابلة للتصدير قد يشجع في بعض الحالات على تسويقها خارجياً مما يؤدي إلى إمكانية تنمية الصناعات التصديرية وزيادة الدخل والعمالة فيها كما يترتب على أثر مضاعف لتلك الصناعات زيادة الدخل في الصناعات الأخرى .

ب- قد يؤدي الانخفاض في الإنفاق والإنتاج إلى تخفيض مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، مسبباً تحويل إنفاق المستهلكين من السلع والخدمات الأجنبية إلى السلع والخدمات المنتجة محلياً مما يؤدي إلى تنمية الصناعات المحلية.

أما في حالة اتباع الحكومة سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي، فإن الزيادات في عرض النقد ستؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة، وبالتالي تشجيع الاستثمار، كما قد تؤدي هذه الزيادة في الوقت نفسه إلى توسيع حجم السوق، وزيادة الإنتاج والاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادات في الطلب الكلي وإلا أدى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم.

ويظهر الجدول رقم (2-14) الآتي قيم هذا المؤشر بالنسبة للدول العربية بما فيهم سورية وذلك لعامي 2010- 2009 .

الجدول رقم (2-14)

مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم للفترة 2009-2010 بالنسبة المئوية)

الدولة	2009	2010	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)	درجة مؤشر السياسة النقدية
السودان	11.30	13.00	1.70	0
اليمن	3.70	12.10	8.40	0
مصر	11.70	11.60	-0.10	0
موريتانيا	2.20	6.10	3.90	0
السعودية	5.10	5.40	0.30	0
العراق	-2.80	5.10	7.90	0
الأردن	-0.70	5.00	5.70	0
لبنان	1.20	4.50	3.30	0
سورية	2.80	4.40	1.60	0
تونس	3.50	4.40	0.90	0
الجزائر	5.70	4.30	-1.40	1
الكويت	4.00	4.10	0.10	0
جيبوتي	1.70	4.00	2.30	0
عمان	3.50	3.30	-0.20	0
ليبيا	2.80	2.40	-0.40	0
البحرين	2.80	2.00	-0.80	0
المغرب	1.00	1.00	0.00	0
الإمارات	1.60	0.90	-0.70	0
قطر	-4.90	-2.40	2.50	0
الدول العربية	2.96	4.80	1.84	المتوسط = 0.05

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2010 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتئمان الصادرات

ملاحظة:- تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو الآتي :

انخفاض معدل التضخم أقل من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	انخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 نقطة مئوية	انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية
0	1	2
3		

من الجدولين السابقين وجدنا أن التغير في مؤشر السياسة النقدية لسورية يأخذ القيمة (0) في المؤشر المركب لمناخ الاستثمار .

(2-2-3-2) مؤشر السياسة المالية :

عادةً ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن السياسة المالية يقاس بنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتهدف الاقتصادات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير استقرار اقتصادي. وكما هو معروف فإن إدارة العجز في الموازنة العامة تتم من خلال الضغط على الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات في إطار السياسات المالية التي تقرها الحكومات ومن ثم يستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات هذه السياسات.

وتتبع الحكومات سياسات ضريبية ومالية معينة لعلاج عجز ميزانية الدولة. فقد تزيد الحكومة من إيراداتها من خلال رفع معدلات الضرائب، أو فرض ضرائب جديدة، الأمر الذي يسيء إلى الأوضاع العامة، وقد تخفض الحكومة من إنفاقها الاستثماري، الأمر الذي يترتب عليه إفساد المناخ الاستثماري لكل من الاستثمار الخاص والعام والأجنبي⁸⁵. حيث عادة ما يكون الاستثمار العام مكملاً للاستثمار الخاص والأجنبي ويتجه الاستثمار العام، أما إلى أنشطة إنتاجية حيوية يحجم عنها الاستثمار الخاص لانخفاض عائدها المتوقع رغم أهميتها في تكوين جهاز إنتاجي مترابط ومتنوع تقوى فيه الترابطات الأمامية والخلفية، وإما إلى استثمارات في البنية الأساسية التي تعد ضرورية أيضاً لتشجيع الاستثمار الخاص، كما قد تخفض الحكومة من إنفاقها الجاري مما يساعد على تخفيض الطلب وتضييق نطاق السوق⁸⁶.

وفيما يلي جدول يوضح فائض أو عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بما فيها سورية خلال عامي 2009-2010.

⁸⁵ اسماعيل ، رولا (2009)، "دور النظام المالي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI، دراسة تحليلية لسورية، أطروحة دكتوراه ، جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد ، قسم الاقتصاد والتخطيط ، ص93.

⁸⁶ البياتي ، فارس رشيد(2008) ، "التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي"، أطروحة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 176 .

جدول رقم (2-15)

مؤشر سياسة التوازن الداخلي

(عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) (للفترة 2009-2010 بالنسبة المئوية)

الدولة	2009	2010	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)	درجة مؤشر التوازن الداخلي
الكويت	23.50	17.40	-17.40	3
قطر	15.20	12.80	-12.80	3
ليبيا	7.00	9.20	-9.20	3
السعودية	-4.70	7.70	-12.40	3
عمان	-1.20	6.20	-7.40	3
موريتانيا	-5.10	-0.40	-4.70	3
جيبوتي	-4.60	-0.50	-4.10	3
تونس	-2.60	-1.20	-1.40	1
الإمارات	-12.60	-1.30	-11.30	3
السودان	-4.60	-1.90	-2.70	2
الجزائر	-6.80	-2.70	-4.10	3
اليمن	-10.20	-4.00	-6.20	3
المغرب	-2.10	-4.20	2.10	-1
سورية	-2.90	-4.80	1.90	-1
الأردن	-8.50	-5.40	-3.10	2
لبنان	-8.20	-7.20	-1.00	1
البحرين	-6.60	-7.80	1.20	-1
مصر	-6.90	-8.10	1.20	-1
العراق	-21.80	-10.80	-11.00	3
الدول العربية	-3.40	-0.40	-5.39	المتوسط = 1.84

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2010 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

ملاحظة:- تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو الآتي :

انخفاض العجز بأكثر من 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى 2.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع حتى 1 نقطة مئوية	ارتفاع العجز أكثر من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع بأكثر من 10 نقاط مئوية
3	2	1	0	-1	-2	-3

ومن الجدولين السابقين نلاحظ أن هناك عجز في الميزانية في سورية ومقداره (1.9) ، وبحسب دلالة المؤشر فهو يأخذ القيمة (-1) في المؤشر المركب لمناخ الاستثمار .

(2-3-2-3) مؤشر سياسة التوازن الخارجي :

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فحسب بل يعكس أيضاً حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات. وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف لاستقرار الاقتصادي⁸⁷.

وتوضح الأدبيات المتخصصة أن العبرة فيما يتعلق بهذا المؤشر تكمن في عدم قابلية العجز للاستمرار، وأنه لا توجد قاعدة جامدة تبيّن حجم العجز الذي يمكن تحمله. وكما هو معروف فإن هنالك تقابلاً كاملاً بين العجز الخارجي والعجز الداخلي وتعتمد إدارة العجز الخارجي اعتماداً حرجاً على أسعار الصرف على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات⁸⁸. فقد تلجأ الحكومة إلى تخفيض قيمه عملتها الوطنية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، غير أن هذا التخفيض سيترك أثراً سلبية في المناخ الاستثماري، حيث إن ارتفاع معدلاته ستضعف الثقة في العملة الوطنية وقد تؤدي إلى اللجوء إلى الدولار وما يتبع ذلك من ارتفاع في تكلفة المشروعات، وانخفاض ربحيتها بسبب ارتفاع أسعار الواردات الرأسمالية ويزداد هذا الأثر السلبى على المناخ الاستثماري كلما زادت حاجة المشروع إلى الواردات الرأسمالية والسلع الوسيطة.

وفي المقابل قد لا يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات زيادة كبيرة، إذا لم تتح لها فرص النفاذ إلى السوق الخارجية، وإذا لم تكن السلع القابلة للتصدير على درجة كبيرة من الجودة والانخفاض في السعر كي تستطيع المنافسة. كما تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى صعوبة إجراء دراسات جدوى دقيقة، وقد تعرض المستثمر لخسائر كبيرة وغير متوقعة، وهو مما يفسد المناخ الاستثماري.

وقد كانت قيم هذا المؤشر للدول العربية بما فيها سورية لعامي 2009 - 2010 كما هي واردة في الجدول التالي :

⁸⁷ - Corrado, Charles J. & Bradford D. Jordon (2002): **Fundamentals of Investments: valuation and management**, Mc Graw- Hill Companies, Inc., New York , p. 55.

⁸⁸ - Francis , Jack Clark (1993): **Management of Investments** , (3rd ed.), Mc Graw – Hill , Inc., Singapore, p.12.

جدول رقم (2-16)

مؤشر سياسة التوازن الخارجي

(عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) (للفترة 2009-2010 بالنسبة المئوية)

الدولة	2009	2010	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)	درجة مؤشر التوازن الخارجي
الكويت	26.10	31.80	-31.80	3
قطر	10.20	18.70	-18.70	3
ليبيا	15.60	16.00	-16.00	3
عمان	-0.60	11.60	-12.20	3
الجزائر	0.30	9.40	-9.40	3
السعودية	6.10	8.70	-8.70	3
الإمارات	3.00	7.70	-7.70	3
البحرين	2.90	4.60	-4.60	3
مصر	-2.30	-2.00	-0.30	0
المغرب	-4.90	-4.20	-0.70	0
اليمن	-10.20	-4.40	-5.80	3
سورية	-5.70	-4.40	-1.30	1
تونس	-2.80	-4.80	2.00	0
موريتانيا	-12.30	-4.90	-7.40	3
الأردن	-6.30	-5.40	-0.90	0
العراق	-26.60	-6.20	-20.40	3
جيبوتي	-9.10	-6.70	-2.40	2
السودان	-12.40	-8.50	-3.90	2
لبنان	-9.40	-10.20	0.80	0
الدول العربية	-2.00	2.50	-7.86	المتوسط = 2

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2010 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

ملاحظة:- تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو الآتي :

انخفاض العجز بأكثر من 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى 2.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع حتى 1 نقطة مئوية	ارتفاع العجز أكثر من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع بأكثر من 10 نقاط مئوية
3	2	1	0	-1	-2	-3

ومن الجدول السابق نجد أن التغيير في مؤشر سياسة التوازن الخارجي لسورية يعادل (-1.30) ودلالة المؤشر تكون (1) ، وبالاعتماد على الدرجات التي تأخذها هذه المؤشرات الثلاثة (مؤشر السياسة النقدية، مؤشر سياسة التوازن الداخلي ومؤشر سياسة التوازن الخارجي) نستطيع الوصول إلى المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار في سورية وفي باقي الدول العربية كما في الجدول التالي :

جدول رقم (2-17)

المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار للدول العربية للعام 2010

الدولة	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية	قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	نتائج حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار
الأردن	2	0	0	0.67	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
الإمارات	3	3	0	2.00	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
البحرين	-1	3	0	0.67	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
تونس	1	0	0	0.33	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
الجزائر	3	3	1	2.33	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
جيبوتي	3	2	0	1.67	تحسن في مناخ الاستثمار
السعودية	3	3	0	2.00	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
السودان	2	2	0	1.33	تحسن في مناخ الاستثمار
سورية	-1	1	0	0.00	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
العراق	3	3	0	2.00	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
عمان	3	3	0	2.00	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
قطر	3	3	0	2.00	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
الكويت	3	3	0	2.00	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
لبنان	1	0	0	0.33	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
ليبيا	3	3	0	2.00	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
مصر	-1	0	0	-0.33	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
المغرب	-1	0	0	-0.33	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
موريتانيا	3	3	0	2.00	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
اليمن	3	3	0	2.00	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
المتوسط	1.84	2	0.05	1.30	
المؤشر المركب للعام 2010	1.30				تحسن في مناخ الاستثمار

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2010 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وتم حساب قيمة المؤشر ونتيجته من قبل الباحث .

وتم حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار لكل دولة على حدى على الشكل التالي :

$$= (\text{درجة مؤشر التوازن الخارجي} + \text{درجة مؤشر التوازن الداخلي} + \text{درجة مؤشر السياسة النقدية})$$

3

وفي سورية اذا ما استعرضنا قيم المؤشر خلال السنوات الخمس الماضية من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (2-18)

قيم المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في سورية خلال الفترة (2003-2010)

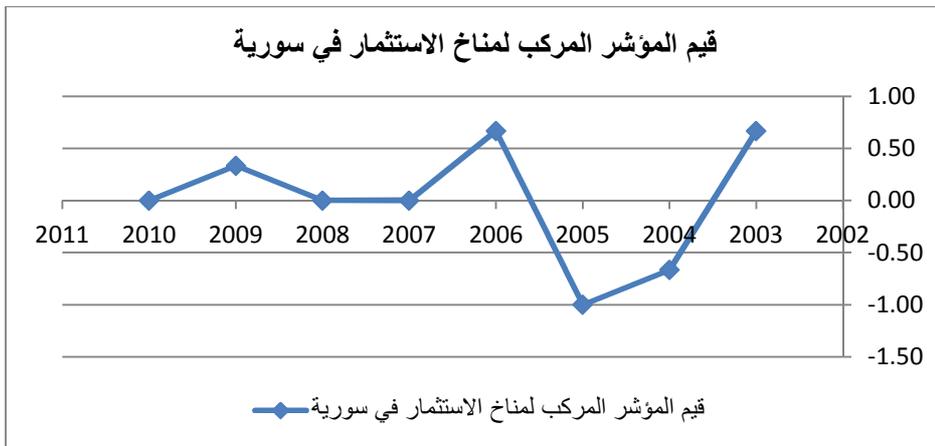
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	العام
0	0.33	0	0	0.67	-1	-0.67	0.67	قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في سورية

المصدر : من اعداد الباحث وذلك بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات للأعوام المذكورة .

من الجدول السابق نلاحظ أن جميع قيم المؤشر هي أصغر من الواحد مما يدل على عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار في سورية منذ العام 2003 وحتى العام 2010 في حين أن هناك تحسن كبير في مناخ الاستثمار لبعض الدول العربية في العام 2010 كقطر والكويت والإمارات الأمر الذي يؤكد نجاح السياسات الاقتصادية لهذه الدول ، وهناك دول يوجد فيها تحسن في مناخ الاستثمار حتى ولو لم يكن كبير كالسودان وجيبوتي لنفس العام 2010 .

والرسم البياني التالي يوضح ذلك :

الرسم البياني رقم (10)



ومن هنا نصل لنتيجة مفادها ضرورة تحسين المناخ الاستثماري في سورية بهدف تهيئة البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات وخاصة الاستثمارات الصناعية اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي و لاستقطاب

الاستثمار الأجنبي المباشر ، والعمل على إزالة العقبات التي تحول دون تحسن الواقع الاستثماري في سورية .

(2-3-3) مؤشرات تقييم المخاطر القطرية في سورية :

في ظل سعي المؤسسات الدولية لتعريف صانعي القرار ورجال الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب بوضع الدول ومناخ الاستثمار فيها، تم إحداث عدد من المؤشرات الدولية المختارة المتعلقة بالمخاطر القطرية ونذكر منها⁸⁹ :

(2-3-3-1) المؤشر المركب للمخاطر القطرية :

يصدر هذا المؤشر شهرياً عن مجموعة (B.R.S) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ العام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ، أو التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر ، ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي : (مؤشر تقييم المخاطر السياسية و الذي يشكل نسبة 50 % من المؤشر المركب، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية بمعدل 25%، ومؤشر تقييم المخاطر المالية بمعدل 25%).

- دليل المؤشر :

هناك تناسب عكسي بين مؤشر المخاطر القطرية ودرجة المخاطر ، بمعنى أنه تتخفف درجة المخاطرة كلما ارتفعت قيمة المؤشر. ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول التالي :

جدول رقم (2-19)

جدول درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية

التوصيف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
درجة مخاطر منخفضة جداً	80 - 100 نقطة
درجة مخاطر منخفضة	70 - 79.9 نقطة
درجة مخاطر معتدلة	60 - 69.9 نقطة
درجة مخاطر مرتفعة	50 - 59.9 نقطة
درجة مخاطر مرتفعة جداً	0 - 49.9 نقطة

⁸⁹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2010 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

(2-3-3-2) مؤشر الكوفاس (COFACE) للمخاطر القطرية⁹⁰ :

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ، ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول ، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال ، والسجل التاريخي لنحو 50 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق . وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين : مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) والتي بدورها تنفرج إلى أربعة فروع من A1 إلى A4 ، ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف (B,C,D) ويغطي المؤشر 165 دولة من ضمنها 19 دولة عربية .

- دليل المؤشر :

درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربعة مستويات :

(A1) : البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جداً ، وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جداً .

(A2) : احتمال عدم السداد يبقى ضعيفاً جداً حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقراراً أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبياً عن الدول المصنفة ضمن A1 .

(A3) : بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد يؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلاً لأن يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة ، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد .

(A4) : سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالاً مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ، ورغم ذلك ، فإن إمكانية عدم السداد تبقى في حدود مقبولة جداً .

درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات :

B : يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثيراً أكبر على سجل السداد السيء أصلاً .

C : قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيء لأصلاً .

D : ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيء جداً أكثر سوءاً .

⁹⁰ عن الموقع الرسمي www.coface.com

(2-3-3-3) مؤشر اليورومني (Euromoney) للمخاطر القطرية⁹¹ :

يصدر هذا المؤشر عن مجلة " اليورومني العالمية " ، ويقيس المؤشر قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر و أرباحه ، ويتكون المؤشر من تسعة عناصر هي : المخاطر السياسية ، الأداء الاقتصادي ، مؤشر المديونية ، وضع الديون المتعثرة ، التقييم الائتماني للقطر ، توفر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل ، توفر التمويل للمدى القصير ، توفر الأسواق الرأسمالية ، معدل الخصم عند التنازل .

- دليل المؤشر :

يتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100 ، فكلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل .

(2-3-3-4) مؤشر الانستيتيوشنال انفستور (Institutional investor) للتقويم القطري :

ويصدر عن مجلة الانستيتيوشنال انفستور منذ العام 1998 ، ويتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى مسح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحليين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى ، ويغطي المؤشر 178 دولة من ضمنها 20 دولة عربية .

- دليل المؤشر :

يتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100 ، وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة . وفيما يلي جدول بين قيم هذه المؤشرات في سورية خلال الفترة منذ العام 2000 وحتى العام 2010 .

جدول رقم (2-20)

جدول قيم المؤشرات الدولية للاستثمار في سورية (%) خلال الفترة (2000 - 2010)

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المؤشر المركب للمخاطر القطرية	69.5	71.5	69.8	70.3	68.8	67.8	67.5	64.0	65.0	65.5	67.3
مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية	C	C	C	C	C	C	C	C	C	C	C
مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية	36.4	36.53	33.46	34.7	31.87	35.79	35.79	38.28	32.34	32.82	28.6
مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقويم القطري	-	-	23.1	25.2	28.3	31.2	28.9	31.3	29.6	29.5	28.6

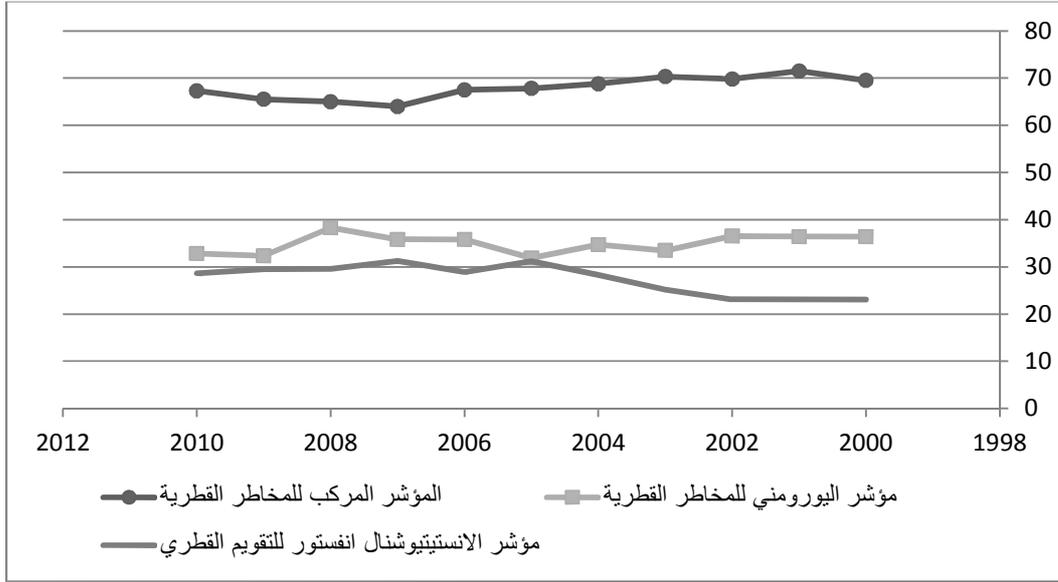
المصدر : المواقع الالكترونية الرسمية للمؤشرات السابقة، وموقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

⁹¹ عن الموقع الرسمي www.euromoney.com

وبالاعتماد على الجدول السابق ، نستطيع تمثيل قيم هذه المؤشرات في سورية خلال السنوات السابقة (على محور واحد) :

الرسم البياني رقم (11)

تمثيل قيم المؤشرات الدولية للاستثمار في سورية خلال سنوات الدراسة (على محور واحد)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (2-20) السابق .

من خلال الجدول والرسم البياني السابقين نلاحظ :

- إن سورية لم تحقق مركزاً ومكانة متقدمة بين الدول التي شملتها المؤشرات خلال السنوات المدروسة ، حيث تراوح ترتيبها صعوداً وهبوطاً وفقاً لمكونات المؤشر نفسه ، مما يدل على تواضع الإجراءات والإمكانات الداعمة للمناخ الاستثماري والمتوافقة مع المعطيات الدولية .

- تأرجحت قيم المؤشر المركب للمخاطر القطرية بين عامي 2000 و 2004 صعوداً وهبوطاً ليصبح هذا المؤشر مستقراً عند درجة مخاطرة معتدلة من عام 2004 حتى العام 2010.

- يفسر ارتفاع قيمة المؤشر المركب للمخاطر القطرية في العام 2001 إلى مسيرة التطوير والتحديث التي شهدتها سورية بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والأمني الذي شهدته في الفترة الماضية .

- لم تترك حرب العراق في عام 2003 تأثيراً كبيراً في قيمة المؤشر في سورية مقارنة بالآثار الكارثية التي خلفها الحروب على دول الجوار المعنية بها، فتراجعت قيمة المؤشر ما يقارب درجة ونصف فقط .

- بالرغم مما حمله العام 2005 من إيجابيات على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ابتداءً من إعادة التمثيل الدبلوماسي مع العراق الشقيق، وإسقاط جزء من الديون الروسية على سورية، وصولاً إلى ارتفاع

معدل النمو الحقيقي للنتاج المحلي الإجمالي، إلا أن الآثار السلبية الناجمة عن جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، وتزايد تأزم الوضع في العراق وفلسطين، والعمل على مشروع فرض عقوبات أمريكية على سورية، ساهموا جميعاً في ارتفاع معدل التضخم، وارتفاع نسبة العجز في الميزانية العامة، وارتفاع نسبة عجز الحساب الجاري بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي، ومن ثم امتصاص الزيادة في معدل النمو الحقيقي، وامتصاص أثر مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع العديد من الدول العربية والأجنبية الصديقة، ويضاف إليها الآثار التي خلفتها حرب تموز في القطر العربي اللبناني المجاور لسورية، مما شكل مجموعة من العوامل المساهمة في استمرار تراجع قيمة المؤشر حتى وصل في العام 2009 إلى (65.5)، ليعاود الارتفاع بشكل طفيف بعد الهدوء النسبي في المعطيات السياسية للعام 2010 ويصل إلى (67.3) .

- إن قيمة مؤشر اليورومني و الكوفاس للمخاطر القطرية تُظهران بوضوح أثر جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري ، وتوترات الأحداث المرافقة لها ، وهو ما يتجلى من خلال انتماء سورية -وفقاً لمؤشر الكوفاس- إلى مجموعة الدول التي تؤدي فيها التقلبات الاقتصادية والتوترات السياسية إلى تدهور أكثر سوءاً في سجل السداد عما هو عليه -حيث تأخذ القيمة C- ويتجلى أيضاً من خلال رصيد متواضع جداً على مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية خلال الفترة المدروسة .

- أما فيما يتعلق بمؤشر الانستيتيوشنال انفستور فإن الأمر لم يختلف أيضاً ، حيث يظهر ذلك بوضوح من خلال القيم المتواضعة التي أخذتها سورية في هذا المؤشر ، الأمر الذي يجعل سورية في مصاف الدول ذات المخاطر المرتفعة .

الفصل الثالث:

متطلبات تطوير بيئة الاستثمار الصناعي في سورية

المبحث الأول: مؤشرات أداء الصناعات التحويلية في سورية .

المبحث الثاني: تحليل واقع التمويل المصرفي للقطاع الصناعي في سورية.

المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين النظام الضريبي والاستثمار في سورية .

المبحث الرابع : تحليل العلاقة بين حجم الانفاق على تنفيذ أعمال البنية التحتية في

المدن الصناعية السورية والحجم الإجمالي للاستثمارات فيها.

المبحث الأول: مؤشرات أداء الصناعات التحويلية في سورية.

إن التغييرات السريعة التي مر بها العالم في الفترة الماضية والتي من أهمها الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة (2008) زادت من الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية والعالمية وتعمق ظاهرة: إعادة توزيع الصناعات وفقاً للميزة النسبية، كما زادت حدة المنافسة في الأسواق الدولية للسلع والخدمات والتنافس الدولي لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وهذا يتطلب من البلد الذي يرغب في الاندماج في البيئة العالمية الجديدة إجراء إصلاحات في الهيكل الاقتصادي فيه باتجاه زيادة دور الصناعة التحويلية نظراً لما يتميز به هذا القطاع «إلى جانب قطاعات أخرى مهمة كالزراعة» من قدرة على إحداث تغييرات جذرية في البنيان والهيكل الاقتصادي القائم ورفع مستوى الإنتاجية واستيعابية للأعداد المتزايد من اليد العاملة، لذا فهو يعمل على رفع مستوى دخول ومعيشة الأفراد وبالإضافة إلى قدرته على تنويع هيكل الصادرات والذي يؤدي إلى زيادة قدرة الدولة على المنافسة في الأسواق الخارجية وزيادة حصيلة القطع الأجنبي فيها، بالإضافة إلى كونه يساهم في تحقيق التنمية خصوصاً إذا قامت الدولة بتوزيع الصناعات بالأقاليم المختلفة حسب المزايا النسبية للأقاليم⁹².

ويعتمد نجاح الصناعة في تحقيق أهدافها على التحديد الواضح لدورها في عملية التنمية والعمل على تطوير وتفعيل هذا الدور، ويتم ذلك من خلال تتبع تطور أهم المؤشرات المتعلقة بأداء الصناعة التحويلية.

وسنقوم في هذا المبحث بدراسة مؤشرات أداء الصناعة التحويلية للوقوف على واقع هذا القطاع وأهم المشكلات التي يعاني منها:

أولاً: مؤشر الإنتاج الصناعي والإنتاج الإجمالي للصناعة التحويلية:

على الرغم من تزايد قيم الإنتاج الصناعي (بالأسعار الثابتة لعام 2000) من (360233) مليون ل.س عام (1990) إلى (611948) مليون ليرة سورية عام (2008) وإلى (854914) في العام (2010) إلا أن هناك تذبذباً واضحاً في نسبة مساهمته في الإنتاج الإجمالي للاقتصاد الوطني.

ويبين الجدول الآتي معدلات الإنتاج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني والإنتاج المحلي للقطاع الصناعي:

⁹² - Development in the Indonesia - Malaysia – Singapore Growth Triangle Department of Business Policy, Faculty of Business Administration national University of . Singapore 31 March 2009.p6

جدول رقم (3-21)

الإنتاج الصناعي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام (2000) والقيمة بملايين الليرات السورية

العام	الإنتاج المحلي لقطاع الصناعة بسعر المنتج	الإنتاج الإجمالي في الاقتصاد الوطني	نسبة مساهمة الصناعة في الإنتاج الإجمالي للاقتصاد الوطني %
1990	360233	925377	38.9
1995	502007	1303809	38.5
2000	611948	1557800	39.3
2001	616686	1630614	37.8
2002	627560	1709769	36.7
2003	616595	1745442	35.3
2004	695488	1862043	37.3
2005	723752	2010392	36
2006	731012	2097883	34.8
2007	754497	2206821	34.2
2008	784141	2254144	34.8
2009	813518	2423488	35.6
2010	854914	2508743	34.1

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة والمجموعة الإحصائية لعام 2006 ص 528-350 المجموعة الإحصائية لعام 2011 ص 461.

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الإنتاج الإجمالي قد كانت (38.9%) عام (1990) ثم ارتفعت إلى (39.3%) عام (2000) ولكنها بدأت بالانخفاض منذ عام (2001) بنسبة (37.8%) إلى (36%) عام (2005) وإلى (34.1%) عام (2010).

وبالنسبة للإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية فإن الجدول الآتي يظهر إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية إلى إجمالي الإنتاج في الصناعة: جدول رقم (3-22)

تطور حجم ونسبة الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة لعام (2000) القيمة بملايين الليرات السورية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية*	327347	348314	361788	361263	425805	463869	473467	540758
إجمالي إنتاج القطاعات في الاقتصاد الوطني**	1557119	1630614	1709769	1745442	1848774	1984210	2094542	233092
مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الإنتاج %	21	21	21	21	23	23	23	24
معدل نمو الإنتاج للصناعة التحويلية %	-	6.4	3.9	0.2-	17.9	8.9	2.1	14.2

المصدر: * بيانات المكتب المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء، نشرة إحصائية عن الفترة (2000-2007) صدرت بـ 2009.

** المجموعة الإحصائية لعام (2008) جدول رقم (15/1) ص 459.

نلاحظ من الجدول زيادة في إنتاج الصناعة التحويلية من (327347) مليون ل.س. بالأسعار الثابتة لعام (2000) إلى (463869) مليون ل.س. عام (2005) وإلى (540758) مليون ل.س. عام (2007) حيث حقق هذا القطاع أعلى معدل نمو سنوي له في عام (2004) وبنسبة بلغت (17.9%) بينما بلغ وسطي معدل النمو السنوي للإنتاج خلال السنوات (2000-2007) نحو (7.6%) في حين حافظ على نسبة شبه ثابتة من حيث مساهمته في إجمالي الإنتاج في الاقتصاد الوطني خلال السنوات (2000-2003) بلغت حوالي (21%) من إجمالي الإنتاج لترتفع هذه النسبة إلى (23%) في الأعوام (2004-2005) كما ارتفعت إلى حوال (24%) في عام (2007) لتصبح النسبة الوسطية خلال السنوات (2000-2007) حوال (22%) من إجمالي الإنتاج في الاقتصاد الوطني.

أ- توزيع الإنتاج من حيث شكل الملكية:

يستعرض الجدول الآتي الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية بين القطاعين العام والخاص ونسب الإنتاج لكل منهما:

جدول رقم (3- 23)

الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية موزعاً بين القطاعين العام والخاص بالأسعار الثابتة لعام (2000)

القيمة بملايين الليرات السورية

المجموع	القطاع الخاص		القطاع العام		السنة
	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	
327347	49	159888	51	167459	2000
348314	50	174298	50	174016	2001
361788	50	179895	51	181893	2002
361263	52	187668	48	173595	2003
425805	56	237787	44	188018	2004
463869	58	270440	42	193429	2005
473467	59	280550	41	192917	2006
540758	61	327849	39	212909	2007

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء، نشرة إحصائية عن الفترة (2000-2007) صدرت بـ 2009.

توزع الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية بين القطاعين العام والخاص مناصفة خلال المدة (2000-2002) بعدها بدأ الميزان يرجح لصالح القطاع الخاص منذ العام (2003) حيث بلغت حصته في الإنتاج الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية: (52%، 56%، 58%) خلال السنوات (2003-2004-2005) على التوالي. وارتفعت النسبة إلى (59%، 61%) خلال العامين (2006-2007) على التوالي ويرجع السبب لزيادة القروض المقدمة للقطاع الخاص من جهة ولخسارة القطاع العام المتتالية من جهة أخرى. وهذا يشير إلى تنامي الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الصناعة التحويلية خلال السنوات الأخيرة خاصة إذ إن الصناعة التحويلية تشكل (98%) من إجمالي إنتاج القطاع الخاص.

ب- توزيع الإنتاج بحسب فرعي الإنتاج الرئيسيين الاستخراجي والتحويلي:

جدول رقم (3- 24)

الإنتاج في قطاع الصناعة بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية

القيمة بملايين الليرات السورية

إنتاج القطاع الخاص الصناعي	إنتاج القطاع العام الصناعي	إجمالي إنتاج الصناعة	الإنتاج في صناعة الماء والكهرباء	الإنتاج في الصناعة الاستخراجية	الإنتاج في الصناعة التحويلية		العام
40375	106602	146977	4716	41597	100664	القيمة	1990
27.5	72.5	100	3.2	28.3	68.5	النسبة%	
102870	163654	266524	22280	44764	199480	القيمة	1995
38.6	61.4	100	8.4	16.8	74.8	النسبة%	
161392	470309	631701	42325	262073	327303	القيمة	2000
25.5	74.5	100	6.7	41.5	51.8	النسبة%	
178711	424749	603640	43530	206978	352952	القيمة	2001
29.6	70.4	100	7.2	34.3	58.5	النسبة%	
184667	424081	608748	26861	213630	368257	القيمة	2002
30.3	69.7	100	4.4	35.1	60.5	النسبة%	
193287	447085	640372	28283	230732	381357	القيمة	2003
30.2	69.8	100	4.4	36	59.6	النسبة%	
251789	559556	811343	61172	290208	459963	القيمة	2004
31	69	100	7.5	35.8	56.7	النسبة%	
292423	763895	1056318	86976	393758	575584	القيمة	2005
28	72	100	8.2	37.3	54.5	النسبة%	
305205	949754	1254959	94482	458768	701709	القيمة	2006
24.3	75.7	100	7.5	36.6	55.9	النسبة%	
340764	1078829	1419593	118032	517730	783831	القيمة	2007
24	76	100	8.3	36.5	55.2	النسبة%	
368025	1363680	1731705	152386	672408	906911	القيمة	2008
21.3	78.7	100	8.8	38.8	52.4	النسبة%	
405042	1177304	1582346	280861	507006	794479	القيمة	2009
25.6	74.4	100	27.8	32	50.2	النسبة%	
429869	1497559	1927428	355918	656041	915469	القيمة	2010
22.2	77.8	100	18.4	34.1	47.5	النسبة%	

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام 2002، 2006، 2011 جداول 13 \ 5، 15 \ 5، ص 181- 183.

نلاحظ أن نصيب الصناعة التحويلية في الإنتاج الإجمالي يزيد على حساب تراجع نصيب الصناعة الاستخراجية في جميع السنوات المدروسة فقد بلغت هذه النسبة للصناعة التحويلية عام (1990) حوال

(68.5%) وارتفعت إلى (74.8%) عام (1995) وهي أعلى نسبة لها خلال سنوات الدراسة) لتتخفص في السنوات التالية وتتراوح بين (47.5%) عام (2010) وهي (أقل نسبة في سنوات الدراسة).

ج: توزيع الإنتاج من حيث نوع النشاط الصناعي:

يتوزع الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية بحسب التصنيف المعتمد من قبل المكتب المركزي للإحصاء في تسع مجموعات وفقاً لنشاطها الإنتاجي ومن أجل تسهيل دراستها فهي تصنف في خمس مجموعات رئيسية:

1- الصناعات الغذائية: تضم صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.

2- الصناعات النسيجية: تضم صناعة الغزل والنسيج والحلج والجلود.

3- الصناعات الكيماوية ومنتجاتها وتكرير النفط: ومن أهمها (الدهانات، مواد الزينة والتجميل، صناعة الصابون...).

4- الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة: وتضم مجموعتين هما صناعة المنتجات المعدنية الأساسية وصناعة المنتجات المعدنية المصنعة.

5- صناعات هندسية وصناعات أخرى: تضم أربعة مجموعات وهي صناعة الخشب والموبيليا والأثاث، صناعة الورق ومنتجاته والطباعة، صناعة المنتجات غير المعدنية، صناعة متنوعة أخرى.

وبالنظر إلى الصناعات النسيجية نجد أن الحكومة قدّمت لها تسهيلات جيدة لتكون هذه الصناعة منافسة فضلاً عن وجود القطن السوري والخبرة القديمة، وهذه كلها ميزات تنافسية وتأتي الصناعات الغذائية بعد النسيجية من حيث الأهمية لوجود ميزات تنافسية أيضاً وذلك لوجود المواد الأولية المحلية، كما تأتي الصناعات الكيماوية في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في سلم الصادرات الوطنية، وقد يكون الأهم في هذا القطاع توطين صناعة الأسمدة لأنها صناعة استراتيجية خاصة الفوسفاتية واليوريا أما قطاع الصناعات الهندسية فنجد أنه لا توجد ميزة تنافسية محلية لهذه الصناعة في سورية على اعتبار أن كافة المواد اللازمة تستورد من الخارج لذلك طرحت وزارة الصناعة السورية موضوعاً أساسياً وهو دعم صناعة المكونات بدءاً من السيارات مروراً بتصنيع الآلات لصناعة قطع الغيار لكل الآلات ويجب توطين هذه الصناعة بإعطائها بعض الميزات⁹³.

و يوضح الجدول الآتي الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية موزعاً حسب الأنشطة:

⁹³ د. الجوني، فؤاد (2010)، وزير الصناعة السوري، جريدة تشرين الاقتصادية، العدد 48، تاريخ 16\2\2010، ص3.

جدول رقم (3 - 25)

الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية موزعاً بحسب الأنشطة بالأسعار الثابتة لعام (2000) والقيمة بملايين الليرات السورية

السنة									
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	القيمة	
127605	105282	106984	99429	88116	85472	79602	78115	القيمة	الصناعات الغذائية
24	22	23	23	24	24	23	24	النسبة %	
109262	98193	98611	86512	81333	80559	76774	58345	القيمة	الصناعات النسيجية
20	21	21	20	23	22	22	18	النسبة %	
144875	128630	121535	118232	112437	116839	113696	110586	القيمة	الصناعات الكيماوية وتكرير البترول
27	27	26	28	31	32	33	34	النسبة %	
71012	63335	61241	54727	41062	40415	39729	35160	القيمة	الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة
13	13	3	13	11	11	11	11	النسبة %	
88004	78026	75498	66905	38315	38503	38513	45141	القيمة	الصناعات الهندسية والمختلفة
16	16	16	16	11	11	11	14	النسبة %	
540758	473467	463869	428805	361263	361788	348314	327347	المجموع	

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء، نشرة إحصائية عن الفترة (2000-2007) صدرت عام 2009.

من خلال الجدول السابق نجد أن الصناعات الكيماوية تأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في الإنتاج وبنسبة تراوحت بين 26% إلى 34% خلال السنوات (2000-2008) ويأتي ذلك انسجاماً مع سياسة وتوجهات الدولة التي اعتمدها منذ التسعينيات والتي استهدفت تطويراً كميّاً ونوعياً كبيراً في القطاعات غير التقليدية في الصناعات التحويلية على حساب تطوّر القطاعين التقليديين (الغذائية والنسيجية).

وتأتي الصناعات الغذائية في المرتبة الثانية وبنسبة تراوحت بين (23-24%) ثم الصناعات النسيجية بنسبة (18-23%) ثم الصناعات المختلفة بنسبة بين (11-16%) وأخيراً الصناعات المعدنية بنسبة بين (11-13%) من حيث مساهمتها في الإنتاج خلال المدة نفسها مع العلم أن الصناعات الكيماوية وقد تراجعت خلال بعض سنوات الدراسة من (34%) عام (2000) إلى (26%) عام (2005) ومن ثم بدأت بالصعود ثانية بنسبة ضئيلة خلال العامين (2006-2007) حيث وصلت نسبتها في الإنتاج إلى (27%).

وبيّن الجدولان الآتيان إنتاج القطاعين العام والخاص بحسب الأنشطة:

جدول رقم (3-26)

إنتاج القطاع العام من الصناعات التحويلية موزعاً حسب الأنشطة بسعر السوق (القيمة بملايين الليرات السورية)

السنة	الصناعات الغذائية		الصناعات النسيجية		الصناعات الكيماوية وتكرير البترول		الصناعات المعدنية والمصنعة		صناعات مختلفة		المجموع
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	
2000	38637	23	14137	9	96076	57	9054	5	9375	5	167459
2001	38033	22	15212	9	100230	58	10206	6	10335	6	174016
2002	42023	23	18547	10	100542	55	10437	6	10342	6	181893
2003	42789	25	16642	10	95438	55	9789	6	8937	5	173595
2004	49688	26	19908	11	98715	53	9004	5	10703	6	188018
2005	50413	26	22861	12	99338	51	9240	5	11577	6	193429
2006	46596	24	19612	10	105603	55	9390	5	11716	6	192917
2007	59070	28	17492	8	117983	55	7797	4	10567	5	212909

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء، نشرة إحصائية عن الفترة (2000-2007) صدرت ب2009.

جدول رقم (3-27)

إنتاج القطاع الخاص من الصناعات التحويلية موزعاً بحسب الأنشطة بسعر السوق (القيمة بملايين الليرات السورية)

السنة	الصناعات الغذائية		الصناعات النسيجية		الصناعات الكيماوية وتكرير البترول		الصناعات المعدنية والمصنعة		صناعات مختلفة		المجموع
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	
2000	39478	25	44029	28	14510	9	26106	16	35766	22	159888
2001	41569	24	61562	35	13466	8	29523	17	28178	16	174298
2002	43449	24	62012	34	16295	9	29978	17	28161	16	179895
2003	45327	24	64691	34	16999	9	31273	17	29378	16	187668
2004	49741	21	66604	28	19517	8	45723	19	56202	24	237787
2005	56571	21	75750	28	22197	8	52001	19	63921	24	270440
2006	58686	21	78582	28	23027	8	53945	19	66309	24	280549
2007	68535	21	91770	28	26892	8	63215	19	77437	24	327849

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء، نشرة إحصائية عن الفترة (2000-2007) صدرت ب2009.

نلاحظ من الجدولين السابقين وبالتفصيل بين القطاعين العام والخاص أن إنتاج القطاع العام يتركز في الصناعات الكيماوية وبالدرجة الأولى، كون أن الدولة تسيطر على إنتاج البترول وتكريره وتصديره حيث بلغت النسبة (55%) خلال السنوات (2000-2007) ويليهما في المرتبة الثانية الصناعات الغذائية

وبنسبة بلغت (24%) وسطياً ثم الصناعات النسيجية بنسبة وسطية (10%) ثم الصناعات المختلفة ونسبتها الوسطية (5%) فالمعدنية ونسبتها الوسطية (5%) خلال نفس المدة.

- بينما تحتل الصناعات النسيجية المرتبة الأولى في إنتاج القطاع الخاص ونسبة (31%) تليها الصناعات الغذائية ونسبة (23%) ثم الصناعات المختلفة (19%) ثم المعدنية (18%) وأخيراً الكيماوية (9%).

يمكن القول إن الخطة الخمسية العاشرة على الرغم من أنها أدت إلى زيادة كمية في إنتاج الصناعات التحويلية ولكنها لم تؤد إلى تغيير في بنية وتركيب الإنتاج الصناعي التحويلي في كل من القطاعين العام والخاص وإنما هناك استمرار تزايد دور القطاع الخاص في الإنتاج الصناعي التحويلي انسجاماً مع التوجّه نحو تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي والذي يعطي دوراً أكبر للقطاع الخاص في الشأن الاقتصادي.

ثانياً: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الصناعي والناتج المحلي في الصناعة التحويلية:

من خلال دراسة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة نجد أن قيمة الناتج الصناعي (بالأسعار الثابتة لعام 2000) قد شهدت تطوراً مستمراً ومتصاعداً حيث ازدادت قيمة الناتج الصناعي الإجمالي من (132707) مليون ليرة سورية عام (1990) إلى (209170) مليون ليرة سورية عام (1995)، إلى (272514) مليون ليرة سورية عام (2000) ومن ثم إلى (315598) مليون ليرة سورية عام (2008) ويبين الجدول الآتي ذلك بالأرقام:

جدول رقم (3 - 28)

الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة والأسعار الثابتة لعام (2000) القيمة بملايين الليرات السورية

العالم	الناتج المحلي لقطاع الصناعة بسعر السوق	الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني بسعر السوق	مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني %
1990	132707	510548	26
1995	209170	755404	28
2000	272514	903944	30
2001	275152	950245	29
2002	264984	1006431	26
2003	248905	1016719	24
2004	295369	1085993	27
2005	286529	1151462	25
2006	288140	1215082	24
2007	299061	1284035	23
2008	315598	1339286	24
2009	321505	1420833	23
2010	348729	1469703	24

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

وفيما يتعلق بمساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني خلال السنوات المدروسة وبحسب معطيات الجدول السابق يتبين أنها ارتفعت من (26%) عام (1990) إلى (28%) عام (1995) ومن ثم إلى (30%) عام (2000) لتبدأ نسبة مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض في السنوات التالية، حتى وصلت إلى (25%) عام (2005) وإلى (24%) عام (2010) ويمكن إرجاع ذلك إلى تذبذب قيم ناتج قطاع الصناعة الاستخراجية تبعاً لتغير أسعار النفط العالمية بين عام وآخر، فالصناعة الاستخراجية ساهمت بنسبة بلغت حوال (46%) من الناتج الصناعي الإجمالي عام (2005) كما ساهم قطاع الكهرباء والماء بنسبة (7%) في حين ساهمت الصناعة التحويلية بحوال (29%) من الناتج الصناعي الإجمالي.

وعلى سبيل المثال إن ارتفاع أسعار النفط عوض عن النقص في الكميات المنتجة من النفط عام (2005) والذي قدر بحول (40%) عما كان عليه عام (1998).⁹⁴

ويمكن القول أن مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني تراجعت في السنوات الأخيرة من (30%) عام (2000) إلى (24%) عام (2010).

وبالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية: يبدو التأثير الواضح للخطة الخمسية العاشرة في تحقيق زيادة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية حيث ارتفع الناتج من (13771) مليون ل.س عام (2000) إلى (84545) مليون ل.س عام (2005) ومن ثم إلى (108161) مليون ل.س عام (2007) ومن الملاحظ أن الناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية قد نما بمعدل لا يتجاوز (2%) وسطياً في المدة (1985-1995) وكان هذا المعدل في القطاع العام (0.85% و 2.8%) بالنسبة للقطاع الخاص خلال المدة المذكورة⁹⁵، حيث نما الناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية بمعدلات نمو متفاوتة بعد ذلك.

وبينما حقق الناتج الصناعي قفزات في النمو في عامي (2001-2004) وبمعدلات سنوية وصلت إلى (144.3% و 104.7%) على التوالي، نما هذا الناتج بمعدل نمو سلبي حيث انخفض الناتج لقطاع الصناعة التحويلية في عام (2003)، وتباينت نتيجة لذلك مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني بحيث أنه حقق أدنى نسبة مساهمة في عام (2000) حيث بلغت (2%) وأعلى مسبة مساهمة بلغت (7%) حققها عام (2005)، وعلى الرغم من تحسن هذه النسبة ولكنها لا تزال منخفضة جداً وتعتبر عن ضالة الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني

⁹⁴ - د: محمود، حبيب(2007)، انعكاسات الزيادة في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، مجلة جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، العدد (2)،

ص75-78.

⁹⁵ - د: عبد النور، خالد(2000)، تأهيل القطاع الصناعي السوري، الواقع والأفاق، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة عشر، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.

وعن الوضع المتردّي للصناعة التحويلية في الاقتصاد السوري فهي لم تتجاوز (4%) وسطياً خلال المدة (2000 - 2005) بينما تراوحت هذه النسبة بين (20- 40%) في دول النمر الآسيوية.

كما أن نسبة ناتج الصناعة التحويلية إلى إنتاجها بقيت منخفضة فقد بلغ متوسط هذه النسبة (10%) خلال السنوات (2000 - 2005) وبلغت حوال (19%) وسطياً خلال العامين (2006 - 2007) وهي تعد نسب متدنية تعكس انخفاض القيمة المضافة المحققة في القطاع الصناعي نتيجة ارتفاع نسبة مستلزمات الإنتاج.

ويبين الجدول الآتي تطور حجم ونسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (3 - 29)

تطور حجم ونسبة مساهمة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام (2000)

(القيمة بملايين الليرات السورية)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية	13771	33637	36265	34449	70509	84545	90056	108161
الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني	903944	950245	1006431	10171169	1085993	1151462	1211339	1288001
مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي %	2	4	4	3	6	7	7	8
معدل نمو الناتج للصناعة التحويلية %	-	144.3	7.8	5-	104.7	19.9	6.5	20.1
نسبة ناتج الصناعة التحويلية إلى إنتاجها %	4	10	10	10	17	18	19	20

المصدر: بيانات مأخوذة عن المكتب المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء، نشرة إحصائية عن الفترة (2000 - 2007) المجموعة الإحصائية لعام 2008 جدول رقم /9/ 15 ص 467.

أ- توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع الاقتصادي:

إن دراسة مؤشر الناتج الصناعي في كل من القطاعين العام والخاص تبين أن مساهمة القطاع العام في الناتج الإجمالي للصناعات التحويلية (أي في القيمة المضافة الإجمالية) كانت سالبة في جميع السنوات للقطاع العام، وإيجابية بشكل عام للقطاع الخاص، أي أن هناك عجزاً دائماً في ناتج القطاع العام الصناعي التحويلي وازدياد نسبة العجز فيه بسبب استمرار التسعير الإداري لمنتجاته (النفط، الدقيق) وأن

دعم تلك المنتجات من قبل الدولة أدى إلى خسارة أغلب الشركات فيه، في حين انخفض العجز عام (2007) بسبب المباشرة في مبدأ معاملة المصافي على أساس حساب شراء النفط الخام وفق الأسعار العالمية وحساب قيمة المشتقات النفطية وفق الأسعار العالمية وذلك انطلاقاً من حصر العجز بجهة واحدة هي «شركة محروقات» إضافة إلى تحسن ناتج المؤسسات والشركات الصناعية الأخرى في ذلك العام.⁹⁶

من خلال الأرقام الواردة في الجدول الآتي نلاحظ أن الخطة الخمسية العاشرة استطاعت تحقيق تحسن نسبي في قطاع الصناعة التحويلية، من خلال زيادة الناتج المتحقق في هذا القطاع والذي كان السبب الرئيس فيه هو التحسن في الأداء الصناعي للقطاع الخاص نتيجة الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة لتشجيعه على الاستثمار الصناعي وتوفير الحافز لديه على تحسين إنتاجه، مع اشتداد المنافسة المحلية والخارجية أمامه في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي والانفتاح على الخارج. ويبيّن الجدول الآتي مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية:

جدول رقم (3- 30)

الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية موزعاً بين القطاعين العام والخاص بالأسعار الثابتة

(القيمة بملايين الليرات السورية)

السنة	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2000	33040-	240-	46811	340	13771	100
2001	20044-	60-	53681	160	33637	100
2002	16965-	47-	53230	147	36265	100
2003	22618-	66-	57067	166	34449	100
2004	11613-	24-	87122	124	70509	100
2005	14541-	17-	99086	117	84545	100
2006	20937-	23-	110992	123	90056	100
2007	16194-	15-	124355	115	108161	100

المصدر: بيانات مأخوذة عن المكتب المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء، نشرة إحصائية عن الفترة (2000- 2007).

⁹⁶ - رئاسة مجلس الوزراء (2007)، تقرير عن أداء الحكومة خلال الفترة (2005- 2006- 2007) ، ص54.

نلاحظ من دراسة الناتج في القطاع الخاص أن حصة القطاع الخاص قد ارتفعت في الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية من (46811) مليون ل.س عام (2000) إلى (99086) مليون ل.س عام (2005) إلى (1243355) مليون ل.س عام (2007)، ويعود ذلك لكون النمو في الناتج الصناعي التحويلي في القطاع الخاص كان يتم بمعدلات أكبر من النمو في الإنتاج الصناعي فيه، فقد نما الناتج الصناعي المتحقق في القطاع الخاص بمعدل سنوي وسطي بلغ (13%) خلال المدة (2005-2007) بينما نما الإنتاج الصناعي التحويلي في هذا القطاع بمعدل (10%) سنوات خلال نفس الفترة، ويعود العجز في ناتج القطاع العام الصناعي التحويلي إلى مجموعة من الأسباب منها:

كما ذكرنا سابقاً سياسة التسعير الإداري الذي تمارسه الدولة للمشتقات النفطية وبعض المنتجات الغذائية كالدقيق مثلاً يضاف إلى ذلك عدم الدقة في احتساب قيم الإنتاج والناتج في المؤسسات الاقتصادية العامة وأسباب أخرى كعطالة وتعطل الآلات ووجود منشآت وشركات عديدة متفوقة عن العمل وتدفع أجور لعمالها يضاف إليها وجود عمالة فائضة في الكثير من المنشآت الإنتاجية وغياب عن العمل بمبرر وبلا مبرر.

ونلاحظ من الجدول السابق مساهمة القطاع الخاص الإيجابية في الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع فقد ارتفعت مساهمته من (46811) مليون ل.س عام (2000) إلى (99086) مليون ل.س عام (2005) أي حوال الضعف ومن ثم إلى (124355) مليون ل.س عام (2007).

وهو ما يشير إلى التحسن الواضح في الأداء الصناعي لهذا القطاع، أما التذبذب الواضح في مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية فيفسر بالتذبذب في مساهمة القطاع العام في إجمالي الناتج الصناعي ولا يعود لأداء القطاع الخاص نفسه الذي حافظ على الارتفاع في قيم ناتجه خلال كامل سنوات الدراسة.

ب- توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الصناعي التحويلي:

يلاحظ أن الصناعات النسيجية تأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة لكونها تعتمد على مواد أولية محلية بينما تحتل الصناعات الكيماوية وتكرير البترول المرتبة الأخيرة ويقوم سالبه وسبب ذلك هو الوزن الكبير لمنتجات تكرير النفط التي تقدم ناتجاً متدنياً بسبب التخلف التكنولوجي لمصنعي حمص وبانياس بالإضافة إلى اعتماد هذه الصناعة على استيراد الكثير من مستلزمات إنتاجها من الخارج وبأسعار عالمية مرتفعة غالباً، بينما يتم تسعير منتجاتها من المنشآت النفطية بأسعار إدارية:

جدول رقم (3 - 31)

الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية موزعاً حسب الأنشطة بالأسعار الثابتة لعام (2000) (مليون ل.س.)

السنة		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصناعات الغذائية	القيمة	8617-	5858-	1611-	1371	9946	12808	10984	13460
	النسبة %	63-	17-	5-	4	14	15	12	12
الصناعات النسيجية	القيمة	148595	21468	22294	21424	37104	44133	44290	50283
	النسبة %	108	64	61	62	53	52	49	46
الصناعات الكيميائية وتكرير البتترول	القيمة	19979-	9857-	9795-	13774-	17496-	18956-	14912-	10737-
	النسبة %	145-	29-	27-	40-	24-	22-	17-	10-
الصناعات المعدنية الأساسية	القيمة	12367	14369	12632	13319	11526	12915	14632	15388
	النسبة %	90	43	35	39	16	15	16	14
صناعات مختلفة	القيمة	151105	13515	12745	12109	29429	33647	35062	39767
	النسبة %	110	40	35	35	42	40	39	37
المجموع		13771	33637	36265	3449	70509	84545	90056	108161

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء، نشرة إحصائية عن الفترة (2000-2007) صادرة عام 2009.

من خلال الجدول السابق يتضح أن الصناعات النسيجية كانت مساهمتها في إجمالي الناتج الصناعي تفوق (60%) خلال السنوات (2000-2003) إلا أنها بدأت بالانخفاض بدءاً من العام (2004) حيث بلغت (53%) وإلى (46%) عام (2007) وذلك لصالح الصناعات المختلفة التي ارتفعت مساهمتها من (35%) عام (2002) إلى (42%) عام (2004) ومن ثم انخفضت مجدداً إلى (37%) عام (2007).

ويعود السبب في تراجع الأهمية النسبية للصناعات النسيجية في إجمالي الناتج الصناعي التحويلي إلى تعرضها للمنافسة العالمية خصوصاً بعد إلغاء نظام الحصص الذي كانت تعاملنا به الدول الأوروبية.

أما الصناعات المعدنية فهي وعلى الرغم من مساهمتها الإيجابية في الناتج المحلي خلال كامل سنوات الدراسة إلا أنها تراجعت من حيث الأهمية بالنسبة لباقي أنواع الأنشطة الصناعية فقد انخفضت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من (90%) عام (2000) إلى حوال (15%) عام (2005) وإلى (15%) عام (2007).

في حين ساهمت كل من الصناعات الكيماوية والصناعات الغذائية في الناتج بقيم سالبة إلا أن الصناعات الغذائية قد شهدت تحسناً في مساهمتها بالناتج المحلي منذ عام (2003) وحققت في ذلك العام ما نسبته (4%) من إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية (بالقيم الموجبة) وارتفعت هذه النسبة إلى (15%) عام (2005) وعادت الانخفاض إلى نسبة (12%) عام (2007).

والجدولان الآتيان يبينان بالأرقام الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية في كل من القطاعين العام والخاص وذلك حسب الأنشطة:

جدول رقم (3 - 32)

الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية في القطاع العام موزعاً بحسب الأنشطة

(القيمة بملايين الليرات السورية)

المجموع	صناعات مختلفة		الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة		الصناعات الكيماوية وتكرير البترول		الصناعات النسيجية		الصناعات الغذائية		السنة
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
33040-	9-	3095	10-	3239	72	23945-	6-	1855	52	17284-	2000
20044-	21-	4260	19-	3875	71	14268-	9-	1879	79	15790-	2001
16965-	26-	4412	22-	3762	86	14616-	32-	3945	85	14468-	2002
22618-	14-	3176	17-	3809	84	18943-	8-	1753	55	12413-	2003
16612-	27-	4537	18-	2916	127	21104-	16-	2724	34	5685-	2004
14541-	37-	5335	21-	3123	159	23061-	35-	5031	34	4969-	2005
20938-	19-	3988	12-	2453	96	20036-	9-	1972	44	9315-	2006
16194-	29-	4916	14-	2300	100	16143-	13-	2035	56	9005-	2007

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء، نشرة إحصائية عن الفترة (2000-2007) صادرة عام 2009.

جدول رقم (3 - 33)

الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية في القطاع الخاص موزعاً بحسب الأنشطة

(القيمة بملايين الليرات السورية)

المجموع	صناعات مختلفة		الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة		الصناعات الكيماوية وتكرير البترول		الصناعات النسيجية		الصناعات الغذائية		السنة
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
46811	26	12010	19	9128	8	3966	28	13040	19	8667	2000
53684	17	9255	20	10494	8	4411	36	19589	19	9935	2001
53230	16	8333	17	8870	9	4821	34	18349	24	12857	2002
57067	16	8933	17	9510	9	5169	34	19671	24	13784	2003
87122	29	24892	10	8609	4	3609	39	34381	18	15631	2004
99087	29	28311	10	9792	4	4105	39	39102	18	17777	2005
110992	32	35061	11	12178	5	5124	38	42318	18	20299	2006
124355	28	35148	11	13088	4	5406	39	48248	18	22465	2007

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء، نشرة إحصائية عن الفترة (2000-2007) صادرة عام 2009.

أما ترتيب الأنشطة في القطاعين العام والخاص، ففي القطاع الخاص كان ترتيب الأنشطة من حيث مساهمتها في الناتج هو نفسه تقريباً من حيث مساهمتها في الإنتاج فهي وفقاً للآتي:

(نسيجية 35%، صناعات مختلفة 21%، غذائية 20%، معدنية 15%، كيماوية 7%).

وفي القطاع العام فقد حققت الصناعات الكيماوية وتكرار البترول أسوأ أداء من حيث الناتج الصناعي على الرغم من أنها احتلت المرتبة الثانية من حيث المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع بعد النسيجية، يليها في ذلك الصناعات الغذائية التي استمرت النتائج فيها يحقق قيمة سالبة طوال سنوات الدراسة، أما أحسن أداء فهو للناتج المحلي للصناعات المختلفة ومن ثم الصناعات النسيجية.

ثالثاً: مؤشر صافي الناتج المحلي في قطاع الصناعة والصناعة التحويلية (القيمة المضافة):

يعكس هذا المؤشر درجة الكفاءة في الإنتاج الصناعي ويعبر عنه بصافي الناتج المحلي الذي يعكس القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج، حيث نجد أن قطاع الصناعة في سورية قد حقق نمواً في صافي الناتج المحلي بمعدل سنوي قدره (20%) خلال عقد الثمانينات⁹⁷، واستمر هذا النمو خلال عقد التسعينات ولكن بمعدل أقل حيث انخفضت نسبة صافي الناتج المحلي لقطاع الصناعة إلى إجمالي الإنتاج الصناعي من (40) عام (1990) إلى (32%) عام (1995) لتعود إلى الارتفاع مجدداً حتى وصلت إلى (43%) من الإنتاج الصناعي الإجمالي عام (2000) لتبدأ بعد ذلك قيم الناتج الصافي ونسبة مساهمة في الإنتاج بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2000-2008) فقد بلغت أعلى نسبة لها في عام (2004) وكانت (48%) وفي العام (2008) كانت النسبة (44%) وعموماً نستنتج أن نسبة صافي الناتج المحلي لقطاع الصناعة إلى الإنتاج الصناعي الإجمالي تعتبر منخفضة فهي لم تتجاوز (48%) في أحسن حالاتها وهذا يعبر عن الأداء الصناعي المتدني في الاقتصاد الوطني.

ويوضح الجدول الآتي الإنتاج الصناعي وصافي الناتج المحلي لقطاع الصناعة ونسبة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في صافي الناتج: جدول رقم (3-34)

الإنتاج والناتج المحلي الصافي للقطاع الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية (القيمة بملايين الليرات السورية)

السنة	صافي الناتج في قطاع الصناعة	إجمالي إنتاج الصناعة	مساهمة القطاع العام في صافي الناتج %	مساهمة القطاع الخاص في صافي الناتج %	نسبة صافي الناتج إلى إجمالي الإنتاج %
1990	59132	146977	83	17	40
1995	84664	266524	71	29	32
2000	273851	631701	84	16	43
2001	261345	603460	81	19	43
2002	283682	208748	85	15	47
2003	281415	640372	83	17	44
2004	386224	811343	78	22	48
2005	490058	1056318	82	18	46
2006	531230	1254959	82	18	43
2007	604887	1419593	85	15	43
2008	759003	1731705	85	15	44
2009	639149	1582346	80	20	40
2010	774131	1927428	82	18	40

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام 2000-2008 جداول 5/13، 5/14، ص 181-183، والمجموعة الإحصائية للعام 2009 جدول رقم 5/13، 5/14، ص 160.

⁹⁷ - د. دمشقية، نهاد (2002)، التكامل الصناعي السوري اللبناني: الإمكانيات والفرص، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 311.

نلاحظ من الجدول السابق أن مساهمة القطاع الخاص قد ازدادت من (17%) عام (1990) إلى (29%) عام (1995) لتتخف بعد ذلك إلى (15%) في الأعوام (2002 - 2007 - 2008) وقد حققت في عام (2004) نسبة (22%) وهي أعلى نسبة خلال الأعوام (2000 - 2010) وهذه النسب تعتبر متدنية ويرجع السبب إلى أن المواد المصنعة محلياً من قبل القطاع الخاص (والذي يتركز نشاطه في الصناعة التحويلية) لا تتضمن قيمة مضافة عالية إنما هي تصدير لمواد أولية محلية أو إعادة تصدير لسلع مستوردة على شكل سلع وسيطة تجري عليها تحويلات بسيطة.

أما بالنسبة للقطاع العام فقد بقي مسيطراً على النسبة الأكبر من صافي الناتج المحلي الصناعي في جميع سنوات الدراسة حيث لم تقل نسبة مساهمته عن (71%) وذلك عام (1995) ويعزى السبب في ذلك إلى زيادة أسعار مشتقات البترول المحلية والمصدرة للخارج والتي تزايدت قيمتها بمقدار (343%) خلال ثلاث سنوات على الرغم من أن الإنتاج لم يتزايد سوى (18%) خلال هذه المدة.⁹⁸

وبالنسبة إلى مؤشر صافي الناتج المحلي في قطاع الصناعة التحويلية:

وهو مؤشر القيمة المضافة الصافية، وخلال الفترة (1990 - 2008) نجد أن القيمة المضافة الصافية قد استمرت بالتزايد منذ عام (1990) وحتى (1995) حيث بدأت بالانخفاض مع نهاية التسعينات نتيجة للركود الاقتصادي الذي حل بالاقتصاد الوطني والذي أثر سلباً على الأداء الاقتصادي لقطاعات الاقتصاد كافة وخاصة القطاع الصناعي، ليعود هذا المؤشر إلى التحسن منذ عام (2001) بالقيم المطلقة.

والجدول الآتي يبين تطور القيمة المضافة في الصناعة التحويلية والناتج المحلي الصافي لقطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (1990 - 2010):

⁹⁸ - رجب، هدى (2009)، (الإصلاح الاقتصادي في سورية وانعكاساته على وضع وآفاق تطور الصناعة التحويلية)، مرجع سابق، ص 89.

جدول رقم (3- 35)

الناتج المحلي الصافي في قطاع الصناعة التحويلية والقيمة المضافة للصناعات التحويلية بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الجارية (القيمة مليون ل.س)

السنة	الناتج المحلي الصافي لقطاع الصناعة التحويلية (1)	الإنتاج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة التحويلية (2)	القيمة المضافة للصناعات التحويلية النسبة المئوية ل(1) على (2)
1990	19560	100664	19%
1995	45164	199480	23%
2000	8913	327303	3%
2001	74860	352921	21%
2002	71965	368257	20%
2003	77404	381357	20%
2004	114309	459963	25%
2005	122028	575584	21%
2006	118718	701709	17%
2007	116938	783831	15%
2008	134227	910432	15%
2009	163864	794479	21%
2010	181199	915469	20%

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

نلاحظ من الجدول أن مؤشر القيمة المضافة الصافية وهو (معدل القيمة المضافة أو نصيب القيمة المضافة في الإنتاج الإجمالي للصناعة) بقيت أقل مما كانت عليه في منتصف التسعينات (باستثناء العام 2004) الذي شهد تحسناً ملحوظاً في معدل القيمة المضافة حيث وصل إلى أعلى قيمة له خلال سنوات الدراسة وهي 25%).

فبالرغم من ازدياد صافي الناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية من (19560) مليون ليرة سورية عام (1990) إلى (45164) مليون ليرة سورية عام (1995) إلى (122028) مليون ليرة سورية عام (2005) و إلى (134227) مليون ليرة سورية عام (2008)، ثم إلى (181199) عام (2010)، فإن معدل القيمة المضافة قد تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض وذلك نتيجة الازدياد في الإنتاج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية بنسبة أكبر من الزيادة في صافي الناتج المحلي للصناعة التحويلية.

نلاحظ من الجدول السابق انخفاض القيمة المضافة المتحققة في الصناعة التحويلية في سورية وخاصة عند مقارنتها بالدول الأخرى، ففي العام (1990) كانت الصناعة التحويلية في سورية تحتل المرتبة الرابعة من حيث القيمة المضافة بين مجموعة الدول العربية ذات المواد المتنوعة ولكنها تراجعت إلى المرتبة

الأخيرة بين الدول العربية السابقة في عام (2000) ليتحسن مؤشر القيمة المضافة فيها قليلاً عام (2005) مع عودتها على المرتبة الرابعة من جديد.

كما يلاحظ أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية في لبنان مثلاً قد تضاعفت حوال (8) مرات بين عامي (1990-2005) في حين أن القيمة المضافة في سورية لم تتضاعف إلا بمقدار (2.2) مرة خلال المدة نفسها⁹⁹ مع العلم أن لبنان قد عانى من حرب أهلية دامت خمسة عشر عاماً أثرت سلباً في اقتصاده بينما عرفت سورية منذ عام (1970) بالاستقرار والانفتاح الاقتصادي وتم فيها إصدار الكثير من القوانين المشجعة على الاستثمار الصناعي، ومع ذلك لم تتحقق فيها الانطلاقة الصناعية المرغوبة ويعود انخفاض القيمة المضافة في الصناعة التحويلية إلى مجموعة من الأسباب سنذكرها في مبحث لاحق.

رابعاً: مؤشر العمالة في القطاع الصناعي وقطاع الصناعات التحويلية:

تعد مساهمة الصناعة في تشغيل اليد العاملة ضعيفة حتى الآن فقد بلغ عدد المشتغلين في الصناعة عام (2010) حوال (830496) عاملاً ونسبة (16.4%) من إجمالي العمالة المشتغلة في فروع الاقتصاد الوطني، ويمكن تفسير ذلك بضعف معدل الاستثمار الصناعي وقلة فرص العمل المتاحة مقارنة بالدول الأخرى، ويتضح انخفاض نسبة العمالة الصناعية في سورية بشكل أكبر عند مقارنتها ببعض الدول الأخرى حيث تبلغ نسبة العمالة الصناعية في ماليزيا على سبيل المثال (32%)* وفي جنوب إفريقيا (24.5%) وفي تركيا (22.8%)¹⁰⁰. (2).

ومن حيث تطور حجم العمالة الصناعية في سورية خلال المدة (1990-2010) تبين أن عدد العاملين في قطاع الصناعة عام (1995) قد بلغ حوال (365787) عاملاً وكانت نسبة العمالة الصناعية في ذلك العام إلى إجمالي العمالة في كافة فروع الاقتصاد قد بلغت حوال (17.3%) وهي أعلى نسبة حققتها خلال سنوات الدراسة (1990-2010) ومن ثم بدأت النسبة بالانخفاض لتتراوح بين (13.6%) إلى (14.9%) إلى (16.2%) خلال الأعوام (2001-2006-2008) على التوالي ويبين الجدول الآتي تطور حجم ونسبة العمالة الصناعية في سورية خلال الفترة (1990-2010):

⁹⁹ - رجب، هدى (2009)، (الإصلاح الاقتصادي في سورية وانعكاساته على وضع وآفاق تطور الصناعة التحويلية)، مرجع سابق، ص 133.
¹⁰⁰ - صندوق النقد العربي (2007)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص 72.

جدول رقم (3 - 36)

تطور حجم ونسبة العمالة الصناعية في سورية

السنة	إجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعة (عامل)	نسبة العمالة الصناعية إلى إجمالي العمالة (%)
1990	259386	-
1995	365787	17.3
2001	456202	13.6
2002	466746	13.7
2003	478664	13.6
2004	496149	13.7
2005	638528	13.6
2006	724814	14.9
2007	701293	14.2
2008	782819	16.2
2009	818208	16.4
2010	830496	16.4

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

أما عند دراسة توزيع العمالة حسب فروع النشاط الصناعي (تحويلي، استخراجي، ماء وكهرباء):

يتبين لنا أن القسم الأعظم من العاملين في القطاع الصناعي يعملون في مجال الصناعة التحويلية وبنسبة لم تقل عن (83%) من إجمالي العمالة الصناعية خلال الفترة (1990 - 2008) ويأتي بعدها في الأهمية النسبية من حيث تشغيل العمالة صناعة الماء والكهرباء وبنسبة لم تقل عن (9.5%) من إجمالي العمالة الصناعية خلال نفس الدراسة ويحتل قطاع الصناعة الاستخراجية المرتبة الأخيرة من حيث مساهمته في تشغيل اليد العاملة خلال جميع سنوات الدراسة ويعود ذلك إلى طبيعة الصناعة الاستخراجية التي تمتاز بالكثافة الرأسمالية أكثر من الكثافة العمالية لذلك فهي تشغل يد عاملة أقل بينما العكس فيما يتعلق بالصناعة التحويلية التي تتميز بكثافة العمالة مقابل انخفاض المستوى التكنولوجي ويبين الجدول الآتي توزيع العاملين في القطاع الصناعي حسب فروع النشاط الصناعي:

جدول رقم (3 - 37)

توزع العاملين في القطاع الصناعي بحسب فروع النشاط الصناعي (تحويلي، استخراجي، ماء وكهرباء) (الوحدة: عامل)

السنة	مجموع العاملين في الصناعة التحويلية	مجموع العاملين في الصناعة الاستخراجية	مجموع العاملين في صناعة الماء والكهرباء	إجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعة
1990	العدد	216139	17206	259386
	النسبة %	83.3	6.6	100
1995	العدد	314447	16563	365787
	النسبة %	86	4.5	100
2000	العدد	374267	19214	441717
	النسبة %	84.7	4.3	100
2001	العدد	386401	19571	456202
	النسبة %	84.7	4.3	100
2002	العدد	392586	19875	466746
	النسبة %	84.1	4.3	100
2003	العدد	406071	18104	478664
	النسبة %	84.8	3.8	100
2004	العدد	418500	18241	4964149
	النسبة %	84.3	3.7	100
2005	العدد	423730	23361	508105
	النسبة %	83.4	4.6	100
2006	العدد	477811	22481	562940
	النسبة %	84.9	4	100
2007	العدد	495639	22781	581445
	النسبة %	85.2	4	100
2008	العدد	477109	23718	566140
	النسبة %	84.3	4.2	100
2009	العدد	478048	23963	568135
	النسبة %	84.1	4.2	100
2010	العدد	464796	23740	556226
	النسبة %	83.6	4.3	100

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، قطاع الصناعة، السلاسل الزمنية لقطاع الصناعة خلال الفترة (1990-2011).

من خلال تحليل الجدول السابق نجد أن نسبة العمالة في قطاع الصناعة التحويلية قد بلغت عام (1990) (83.3%) وهي أقل نسبة في سنوات الدراسة حيث بلغ عدد العاملين آنذاك في هذا القطاع (216139) عاملاً وارتفعت النسبة إلى (86%) عام (1995) بعدد عمال حوالي (314447) عاملاً وفي الأعوام (2005-2010) كان عدد العمال هو (423730 - 464796) عاملاً على التوالي

بنسب خلال نفس الأعوام بلغت (83.4% - 83.6%) على التوالي وهذه النسب جميعها تعد جيدة قياساً على العدد الإجمالي للعاملين في قطاع الصناعة.

أما في قطاع صناعة الماء والكهرباء وهو يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد العاملين فيه فقد تراوحت النسب بين (9.5%) عام (1995) بعدد عمال بلغ حوال (34777) عاملاً ونسبة (12%) خلال العامين (2004 - 2005) بعدد عمال حوال (59408 - 61015) عاملاً على التوالي أما في العام (2010) فقد بلغت النسبة (12.2%) وكان عدد العمال (67690) عاملاً.

وتأتي الصناعات الاستخراجية في المرتبة الأخيرة من حيث إجمالي عدد العاملين فيها فقد كانت النسبة عام (1990) حوال (6.6%) بعدد عمال حوال (17206) عاملاً ثم انخفضت النسبة إلى (4.3%) عام (2000) بعدد عمال (19214) عاملاً.

وفي عام (2010) كان عدد العمال حوالي (23740) عاملاً ونسبة حوالي (4.3%) من إجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعة، وهذه النسب المنخفضة كانت لصالح الصناعة التحويلية.

خامساً: مؤشر الاستثمار الصناعي والاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية:

حظي الاستثمار الصناعي باهتمام كبير من قبل الدولة منذ السبعينات، فقد خصصت الدولة نسبة لا تقل عن (20%) من إجمالي استثمارات في خططها الخمسية المتعاقبة للاستثمار الصناعي وخاصة في الخطتين الثالثة والرابعة حيث وصلت نسبة الاستثمارات الصناعية إلى حوال (36%) من مجموع الاستثمارات المقررة ضمن هاتين الخطتين¹⁰¹ وقد ركزت هذه الاستثمارات على الأخص على التوسع بمشاريع بدائل المستوردات، إلا أن هذا التوجه في الاستثمار الصناعي لم يكن مدروساً بشكل جيد ونجم عنه مجموعة من المشاكل كالإهمال النسبي لقطاع الزراعة وتدني كفاءة الاستثمارات الصناعية، نتيجة لذلك تم فيما بعد تغيير سياسة الاستثمار العام لصالح قطاعي الزراعة والخدمات خلال مدة الثمانينيات التي شهدت توسعاً استثمارياً كبيراً نسبياً في هذين القطاعين.

عند قراءة كافة المؤشرات يتبين أنه خلال المدة الممتدة بين بداية السبعينات وحتى بداية التسعينات كان للقطاع العام الدور الأكبر في الاستثمار الصناعي، بينما اقتصر الاستثمار الخاص على الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة الحجم نتيجة الخوف من التأميم وعدم وضوح السياسة الاقتصادية وضبابية المناخ الاستثماري العام في سورية، ولكن منذ بداية التسعينات عمدت الدولة إلى تشجيع الاستثمار وخاصة الصناعي منه من قبل القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي باستصدارها التشريعات واتخاذها المجموعة من الإجراءات والتدابير المتعلقة بتشجيع الاستثمار، فارتفعت نتيجة لذلك نسبة الاستثمار الخاص من (12%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (1991) إلى (15%) عام (1992) ولكن هذه

¹⁰¹ - هيئة تخطيط الدولة (2010)، الخطط الخمسية، مديرية الصناعات التحويلية، دمشق، سورية.

النسبة ما لبثت أن تراجعت في السنوات اللاحقة ولعدم استكمال الإصلاحات الضرورية الكفيلة بتحسين المناخ الحقيقي للاستثمار والتي من شأنها جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة المحلية والعربية والأجنبية.

أما بالنسبة للاستثمار العام فقد انخفض حجم الإجمالي منه والصناعي بوجه خاص منذ بداية التسعينات ليعود فيرتفع بدءاً من عام (2003) ففي عام (1994) انخفض الاستثمار العام إلى (7%) من الناتج المحلي الإجمالي واستقر عند هذه النسبة ولكن هذا الاستقرار تزامن مع معاناة الاقتصاد الوطني من ركود شديد في نهاية التسعينات مما أثر سلباً على الاقتصاد وعلى الرغم من ارتفاعه منذ عام (2001) إذ وصل إلى (12%) ثم ارتفع إلى (15%) عام 2003 (بأسعار عام 2000 الثابتة)¹⁰². فإن ذلك لم يعكس تحسناً في واقع الاستثمار الصناعي خاصة أن الاستثمارات العامة خلال المدة (2001-2003) كانت موجهة نحو مشاريع الاستبدال والتجديد والخدمات الاجتماعية وليس لإقامة مشاريع جديدة ويظهر الجدول الآتي تطور التكوين الرأسمالي الصناعي خلال المدة (1990-2008) بالأسعار الثابتة لعام (2000):

جدول رقم (3- 38)

تطور التكوين الرأسمالي الصناعي خلال المدة (1990-2010) بالأسعار الثابتة لعام 2000

(القيمة بملايين الليرات السورية)

السنة	مجمل رأس المال الثابت في قطاع الصناعة (الاستثمار الصناعي)	الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة	نسبة الاستثمار الصناعي للناتج الصناعي	مجمل تكوين رأس المال الثابت الوطني (مجمل الاستثمارات المحلية)	نسبة الاستثمار الصناعي إلى إجمالي الاستثمار الوطني
1990	21660	132707	16%	99770	22%
1995	45998	209170	22%	167846	27%
2000	45918	272514	17%	156092	29%
2002	56941	264984	21%	197328	29%
2003	71126	248905	29%	231944	31%
2004	70625	295369	24%	255767	28%
2005	75482	286529	26%	288193	26%
2006	74157	288140	26%	308669	24%
2007	66361	299061	22%	283099	23%
2008	64644	315598	20%	266488	24%
2009	74284	321505	23%	297100	25%
2010	83103	348729	24%	337422	25%

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة .

¹⁰² هيئة تخطيط الدولة (2005)، تقرير بعنوان: تحليل الاقتصاد الكلي السوري، ص 29.

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الاستثمار الصناعي للناج الصناعي كانت منخفضة عام (1990) حيث بلغت (16%) ولكنها بدأت بالتحسن بعد صدور قانون الاستثمار رقم(10) لعام (1991) فوصلت النسبة إلى (22%) عام (1995) لتعود فتنخفض مجدداً مع نهاية التسعينات وحتى بداية عام (2002) حيث بدأت بالتحسن وبلغت (28%) من الناتج الصناعي وفي العام (2010) كانت النسبة منخفضة حيث وصلت إلى (24%).

أما من حيث أهمية الاستثمار الصناعي إلى إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد الوطني فيلاحظ أن الاستثمار الصناعي في أحسن حالاته لم يتجاوز نسبة (31%) من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد الوطني وذلك عام (2003) وتعد هذه النسبة منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة والتي تخصص حوال (50%) من استثماراتها للعقارات والأبنية الصناعية و (30%) في الآليات والتجهيزات الصناعية أي أن أكثر من (80%) من استثماراتها موظفة في القطاعات الإنتاجية¹⁰³.

* الاستثمار الصناعي في قطاع الصناعة التحويلية:

ارتفع حجم التكوين الرأسمالي لقطاع الصناعة التحويلية من (12660) مليون ل.س عام (2000) إلى مليون ل.س عام (2005) وإلى (29060) مليون ل.س عام (2006) وبمعدل نمو سنوي وسطي بلغ حوال (12.7%) مع وجود تذبذب حاد في معدلات النمو بين عام وآخر فقد حقق هذا القطاع معدل نمو إيجابي بلغ (80.7%) عام (2001) بينما شهد عام (2002) انخفاضاً في حجم التكوين الرأسمالي لقطاع الصناعة التحويلية حيث كان معدل النمو سلبياً وبلغ حوال (-4.3%) في حين تأرجح بين الارتفاع والانخفاض في السنوات التالية وكان أفضلها عام (2006) فبلغ معدل نمو التكوين الرأسمالي لقطاع الصناعة التحويلية حوال (26%).

وشهد عام (2006) تحسناً في واقع الاستثمار الصناعي التحويلي، فقد ارتفع حجم الاستثمار في كل من القطاعين العام والخاص بعد انخفاضه في السنوات السابقة حيث ارتفع حجم الاستثمار في القطاع العام الصناعي التحويلي من (5714) مليون ل.س (بالأسعار الثابتة لعام 2000) وذلك عام (2005) إلى (8760) مليون ل.س عام (2006) وبنسبة حوال (53%) ومعظم هذه الاستثمارات ذهب نحو الاستبدال والتجديد.

فعلى الرغم من قيام مؤسسات القطاع العام بزيادة إنفاقها على مشاريع الاستبدال والتجديد في السنوات الأخيرة خاصة في مجالات الصناعة النسيجية والتبغ والصناعات الكيماوية والتي بلغ حجمها حوال (41)

¹⁰³ - هيئة تخطيط الدولة (2005)، تحليل الاقتصاد الكلي السوري، المرجع السابق، بنية الاستثمارات جدول رقم (6)، ص 11.

مليار ل.س خلال الفترة (1995-2007) أي حوالي (50%) من الإنفاق الاستثماري العام في تلك المدة فإن القيام بهذه الاستثمارات لم يترافق بإصلاح الأمور الإدارية والتنظيمية والمالية.¹⁰⁴

كما ارتفع حجم الاستثمار الصناعي الخاص من (17325) مليون ل.س عام (2005) إلى (20300) مليون ل.س عام (2006) وبنسبة (17%) وبذلك ارتفع الاستثمار الإجمالي الصناعي التحويلي العام والخاص من (23.38) مليون ل.س عام (2005) إلى (29060) مليون ل.س عام (2006) وبنسبة (26%) كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (3- 39)

تكوين رأس المال الثابت لقطاع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة لعام (2000) (مليون ل.س)

السنة	مجمّل التكوين الرأسمالي في الاقتصاد الوطني*	التكوين الرأسمالي لقطاع الصناعة	التكوين الرأسمالي لقطاع الصناعة التحويلية**	معدل نمو التكوين الرأسمالي لقطاع الصناعة التحويلية%	نسبة التكوين الرأسمالي لقطاع الصناعة التحويلية إلى مجمل التكوين الرأسمالي%	نسبة التكوين الرأسمالي للصناعة التحويلية إلى التكوين الرأسمالي للصناعة%
2000	156092	45918	12260	-	8	28
2001	178148	54778	22882	80.7	13	42
2002	196387	56465	21904	4.3-	11	39
2003	234818	74820	32459	48.2	14	43
2004	281419	76978	28124	13.4-	10	37
2005	303129	74289	23039	18.1-	8	31
2006	273421	66520	29060	26	11	44
2007	294932	67871	-	-	-	-
2008	266488	64644	-	-	-	-

المصدر: *المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام 2006 جدول رقم (16/39) ص (567) والعام 2009 جدول رقم (15/37) ص (478).

**هيئة تخطيط الدولة، إدارة التنمية القطاعية، مديرية تنمية الصناعة.

يتبين من الجدول السابق أن نصيب التكوين الرأسمالي للصناعة التحويلية من مجمل التكوين الرأسمالي للاقتصاد الوطني لم يتجاوز (14%) وهو معدل منخفض نسبياً. ويلاحظ أيضاً أن نسبة التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة التحويلية إلى إجمالي التكوين الرأسمالي في الاقتصاد الوطني تزيد كثيراً عن نسبة إسهامها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يدل على توجيه مردود رأس المال في هذا القطاع بالشكل الذي يضعف الحافز لدى أصحاب رؤوس الأموال على توجيه استثماراتهم إليه، ويمكن القول إنه ابتداءً من العام (2007) أخذ المناخ العام للاستثمار العام يبدأ بالتحسن بفضل

¹⁰⁴ - اللحام، فؤاد(2008)، التحديث الصناعي في سورية، الضرورة والواقع والتحديات، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية.

الإجراءات الإصلاحية التي تم اتخاذها قبل الحكومة ومنها إحداث هيئة الاستثمار السورية بموجب المرسوم التشريعي رقم /9/ لعام (2007) مترافقاً مع صدور مرسوم تشجيع الاستثمار رقم /8/ لعام (2007) الذي حل محل قانون تشجيع الاستثمار رقم /10/ وتعديلاته، بالإضافة إلى قيام عدد من المصارف الخاصة وشركات الإعمار العربية والتشريعات الضريبية المحفزة وغيرها.

كل ذلك جاء في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي التي يشهدها القطر تحت مظلة الخطة الخمسية العاشرة والتي ركزت على تشجيع الاستثمار المحلي الخاص والعمل على جذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية.

مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الاستثمار الصناعي التحويلي:

يعد القطاع الخاص هو القطاع الأكثر مساهمة في الاستثمار الصناعي التحويلي حيث لم تقل نسبة مساهمته في الاستثمار عن (55%) من إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع بينما حقق أعلى نسبة له عام (2005) وهي (75%) من إجمالي الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية ويظهر الجدول الآتي توزيع تكوين رأس المال الثابت بين القطاعين العام والخاص.

جدول رقم (3 - 40)

تكوين رأس المال الثابت للصناعة التحويلية موزعاً بين القطاعين العام والخاص بالأسعار الثابتة لعام 2000

المجموع	القطاع العام			القطاع الخاص			السنة
	النسبة %	معدل النمو %	القيمة	النسبة %	معدل النمو %	القيمة	
12660	55	-	6961	45	-	5699	2000
22882	61	101	13961	39	57	8921	2001
21904	69	9	15156	31	24-	6748	2002
32459	66	42	21481	34	63	10987	2003
28124	73	4-	20669	27	32-	7455	2004
23039	75	16-	17325	25	23-	5714	2005

المصدر: هيئة تخطيط الدولة، إدارة التنمية القطاعية، مديرية تنمية الصناعة.

نلاحظ أن حجم الاستثمار الصناعي للقطاع الخاص أظهر تزايداً عقب صدور قانون تشجيع الاستثمار رقم /10/ لعام (1991) باستثناء عام (1994) تراجع حجم الاستثمارات في القطاع الخاص في الصناعة عموماً وفي الصناعة التحويلية خصوصاً، لتعود هذه الاستثمارات إلى الارتفاع عام (2001) إذ ارتفعت من (6961) مليون ل.س عام (2000) إلى (13961) مليون ل.س عام (2001) وبنسبة

(101%) عقب التعديلات التي طرأت على قانون الاستثمار رقم /10/ من خلال المرسوم التشريعي رقم /7/ لعام (2000) لينخفض معدل النمو مجدداً في العام التالي إلى (9%) فقط، ومنذ عام (2004) تراجع الاستثمار الصناعي في القطاع الخاص فقد انخفض من (21481) مليون ل.س عام (2003) إلى (20669) مليون ل.س عام (2004) ثم (17325) مليون ل.س عام (2005). لذا فإن تزايد نسبة مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي في السنوات (2003-2004) على الرغم من نموه بمعدلات ضعيفة أو سالبة يعود في الأساس إلى انخفاض نصيب القطاع العام في مجمل التكوين الرأسمالي لقطاع الصناعة التحويلية في هذه السنوات، فقد انخفض نصيب القطاع العام بعد عام (2003) إفساحاً في المجال أمام القطاع الخاص لزيادة نشاطه الاستثماري.

كما يمكن الاستنتاج إلى أن تغير حجم استثمارات القطاع الخاص كان يتبع لتوقعات رجال الأعمال حول المناخ الاستثماري السائد، حيث تكون هذه التوقعات متفائلة عقب قيام الدولة بإصدار تشريع لتشجيع الاستثمار أو اتخاذها لمجموعة من الإجراءات لتحسين مناخ الاستثمار القائم وتزداد تبعاً لذلك استثمارات القطاع الخاص، وهذا يؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه الحكومة من خلال توفيرها للمناخ المناسب للاستثمارات في توجيه استثمارات القطاع الخاص.

أما بالنسبة لتوزع الاستثمارات الصناعية حسب نوع النشاط:

تصدرت مشاريع الصناعات الهندسية قائمة المشاريع الصناعية المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم /10/ إذ بلغ عددها /329/ مشروعاً وشكلت ما نسبته (29%) من مجموع المشاريع الصناعية المشمولة خلال الفترة (1991-2005) ويليهما من حيث العدد مشاريع الصناعات الغذائية والتي بلغت (304) مشروعاً ونسبة (28%) ثم الصناعات النسيجية والتي بلغ عددها (296) مشروعاً ونسبة (26%) وأخيراً الصناعات الكيماوية التي بلغ عددها (192) مشروعاً ونسبة (17%) تقريباً وذلك بحسب الجدول الآتي:

جدول رقم (3- 41)

تطور توزع المشاريع الصناعية المشمولة على قانون الاستثمار رقم/10/ والمرسوم رقم /8/ وفق نوع النشاط

النشاط الصناعي	الهندسية	الغذائية	الكيميائية	النسيجية	المجموع
2005-1991	243	216	185	213	857
التوزع النسبي	29%	28%	17%	26%	100%
2006	57	76	34	32	199
2007	16	64	27	14	121
2008	41	35	17	9	102
2009	45	51	31	7	134
2010	76	74	48	13	211
المجموع	478	516	342	288	1624
التوزع النسبي	29.40%	31.80%	21.10%	17.70%	100%

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية، تقرير مناخ الاستثمار لعام (2010).

نلاحظ من الجدول السابق تراجع مشاريع الصناعات الهندسية إلى المرتبة الثانية حتى نهاية (2010)، بينما حافظت الصناعات الكيماوية والنسيجية على ترتيبها السابق نفسه نتيجة استمرار تشجيع الدولة على إقامة الصناعات الغذائية لتحقيق المزيد من الترابط مع القطاع الزراعي.

وتعد مشاريع الصناعات الغذائية من الأنشطة الصناعية التي تتميز بانخفاض تكاليفه الاستثمارية وسرعة دوران رأس المال فيه وتوفيره لفرص عمل كثيرة، وهو ما يخدم الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة التي يعاني فيها من نقص في رؤوس الأموال وزيادة في حجم القوة العاملة، أما ارتفاع عدد مشاريع الصناعات النسيجية فيعود إلى توفر المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة محلياً وتوفر الخبرة المحلية وإلى عراقية هذه الصناعة التي جعلت لها شهرة عالمية.

-كما يلاحظ اتجاه عدد لا بأس به من المستثمرين للاستثمار في الصناعات التي كانت محصورة سابقاً في القطاع العام مثل صناعة التلفزيونات وقضبان التسليح والصفائح المعدنية والدفلة والإسمنت وغيرها، نتيجة لتطبيق مبدأ التعددية الاقتصادية الذي سمح بخلق جو من المنافسة بين القطاعات الاقتصادية ما انعكس إيجاباً على القطاع الصناعي وساهم في تنويع المنتجات الصناعية وتحسين جودتها.

الاستثمار الأجنبي:

بقي الاستثمار الأجنبي حتى السنوات الأخيرة قليلاً في سورية إذ أنه لم يتجاوز عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية أو التي تحتوي على شركاء عرب أو أجانب والمشمولة بأحكام القانون رقم /10/ خال المدة (1991-1995) حوال (10) مشاريع بتكاليف استثمارية بلغت حوالي (3063) مليون ليرة سورية وتوفر (947) فرصة عمل حثي قطاع الصناعة بالنصيب الأكبر منها فقد بلغ عدد هذه المشاريع (7) من أصل (10) مشاريع استثمارية أجنبية ولكن أغلبها باتجاه الصناعة الاستخراجية وازداد هذا العدد إلى (24) مشروعاً خلال المدة (1996-2009) بتكاليف العربي لعام (2001) أن إجمالي الاستثمارات العربية البينية في المشروعات التي تم الترخيص لها في ذلك العام ل (13) دولة عربية بلغ حوال مليارين و (447) مليون دولار وقد حلت السعودية في المرتبة الأولى على لائحة الدول المضيفة لاستثمارات عربية قدرت ما نسبته (29.5%) وبحوال (721) مليون دولار بينما لم تستطيع سورية خلال أربع سنوات في المدة (1996-2000) أن تجذب استثمارات أجنبية إلا حوال (117) مليون دولار.

أظهرت الدراسات أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي في سورية لم يُماش مع معدل نمو السكان آنذاك لذا انخفض نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر من (5.8) دولار أمريكي عام (1990) إلى (5.2) دولار عام (2000) أما في مصر مثلاً فقد كان أربعة أضعاف مثيله في سورية ولنفس الفترة¹⁰⁵.

¹⁰⁵ - رجب، هدى (2009)، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص 129.

وبيّن الجدول الآتي مشاريع الاستثمار الأجنبي المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 والمرسوم رقم (8) للعام 2007.

جدول رقم (3-42)

مشاريع الاستثمار الأجنبي المشمولة بأحكام القانون رقم /10/ لعام (1991) والمرسوم رقم /8/ لعام (2007) حسب السنوات والنشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية وعدد العمال

عدد فرص العمل	التكاليف الاستثمارية /مليون ل.س./	المجموع	عدد المشاريع المشمولة حسب النشاط				السنة
			أخرى	النقل	الزراعة	الصناعة	
956	3156.8	10	0	1	2	7	1995-1991
321	1310.1	7	2	2	1	17	2000-1996
1316	3090.5	14	0	2	4	8	2001
2936	18437.5	12	1	2	0	9	2002
1807	3882.6	7	2	1	1	3	2003
2015	24049.2	15	1	4	0	10	2004
11462	98632.7	24	5	7	2	10	2005
6542	132316.6	63	3	21	6	33	2006
4184	10579.6	24	1	5	1	17	2007
7859	393033.2	42	2	6	2	32	2008
40543	692796.8	233	17	51	19	146	المجموع
207661	1607900	3437	34	1760	176	1467	إجمالي المشاريع المشمولة
19.5	43	6.7	50	2.9	10.8	9.9	نسبة FDI %

المصدر: تقرير هيئة الاستثمار السورية 2010.

نلاحظ من الجدول أن عام (2006) كان الأوفر حظاً من حيث عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي ونلاحظ أن إجمالي عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المشمولة خلال المدة (1991-2008) حوال (3437) مشروعاً بتكاليف استثمارية بلغت حوال (1607900) مليون ل.س تخلق (207661) فرصة عمل منها (1467) مشروعاً صناعياً وبنسبة (9.9%) من إجمالي المشاريع المشمولة حتى نهاية (2008).

المبحث الثاني: تحليل واقع التمويل المصرفي للقطاع الصناعي في سورية.

(أولاً) مساهمة المصرف المركزي في تمويل المصارف العامة المتخصصة:

يقوم المصرف المركزي بتقديم القروض والسلف للمصارف العامة من أجل مساعدتها في تأمين الموارد المالية اللازمة لتمويل خططها الاستثمارية وتنفيذ توجيهات الحكومة لشراء المحاصيل الزراعية (الحبوب والقطن)، إلا أنه وبالمقابل تفرض على هذه المصارف نسبة احتياطي إلزامي نقدي يوضع في المصرف المركزي. كما تقوم المصارف العامة بإيداع فائض السيولة لدى المصرف المركزي.

لمعرفة جدوى الدور التنموي للمصرف المركزي في تمويل المصارف العامة في سورية سنقوم بدراسة تطور التمويل لمتبادل فيما بين المصرف المركزي والمصارف العامة.

جدول رقم (3-43)

تطور التمويل المتبادل بين المصرف المركزي والمصارف العامة خلال الفترة (1990 - 2010م) القيمة: مليار ل.س.

السنوات	الديون الممنوحة إلى المصارف العامة المتخصصة	الاحتياطي الإلزامي النقدي	الموجودات لدى المصرف المركزي	الاحتياطي النقدي الفائض	الحسابات الجارية الدائنة للمصارف العامة المتخصصة*	صافي الإقراض إلى المصارف	نسبة الديون الممنوحة إلى الحسابات الجارية	نسبة الديون الممنوحة إلى الموجودات
1990	19.5	-	196.9	-	16.9	2.6	1.2	10%
1995	104.6	-	382.8	-	17.2	87.4	6.1	27%
1996	112.5	-	443.4	-	20.1	92.4	5.6	25%
1997	126.6	-	511.7	-	23	103.6	5.5	25%
1998	135.5	-	541.1	-	14.7	120.8	9.2	25%
1999	165	3.9	613.7	18	21.9	143.1	7.5	27%
2000	161.6	4	701.9	25	28.9	132.7	5.6	23%
2001	157.2	6.5	773.4	38.5	45	112.2	3.5	20%
2002	148.7	8.6	806.9	52.8	61.4	87.3	2.4	18%
2003	174.8	9.8	862.5	60.1	69.9	104.9	2.5	20%
2004	145.9	14.8	899.1	90.9	105.6	40.3	1.4	16%
2005	148.8	11.6	884.2	71.5	86.9	61.9	1.7	17%
2006	142.2	31.8	925	91.4	126.4	15.8	1.13	15%
2007	161.3	38.8	1034.8	150.3	189.1	27.8-	0.85	16%
2008	181.1	83.2	1150.4	129.4	212.6	31.5-	0.85	16%
2009	257.6	97.6	1225	214.4	311.9	54.3-	0.83	21%
2010	277.3	117.2	1274.5	199.1	316.3	39-	0.88	22%

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2010م وأعوام مختلفة. النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي 2010 . الميزانية الموحدة لمصرف سورية المركزي...* تشمل ودائع الاحتياطي الإلزامي النقدي إضافة إلى الاحتياطي الفائض

يبين لنا الجدول السابق ما يلي:

1. تراوحت قيمة الديون الممنوحة من المصرف المركزي إلى المصارف المتخصصة مكانها حول 161 مليار ل.س تقريباً خلال الفترة 2000 - 2007م ، لترتفع في الأعوام الثلاثة التالية وتصل إلى 277.3 مليار ليرة سورية عام 2010 .
 2. ارتفع الاحتياطي النقدي الإلزامي المودع في المصرف المركزي من قبل المصارف المتخصصة من 4 مليار ل.س إلى 117.2 مليار ل.س في عام 2010م. بزيادة وقدرها 113.2 مليار ل.س ، وذلك لارتفاع لودائع المصرفية.
 3. ازدادت قيمة الاحتياطي النقدي الفائض المودع في المصرف المركزي من قبل المصارف المتخصصة على شكل حسابات جارية من 25 مليار ل.س في عام 2000م إلى 199.1 مليار ل.س في عام 2010م بزيادة بلغت 174.1 مليار ل.س ونسبة نمو مقدارها 696.4% خلال الفترة.
 4. ارتفع إجمالي الحسابات الجارية النقدية الموضوعة في المصرف المركزي من قبل المصارف المتخصصة من 28.9 مليار ل.س في عام 2000م إلى 316.3 مليار ل.س في عام 2010م بزيادة بلغت 287.4 مليار ل.س ونسبة نمو وصلت إلى 994.5% خلال الفترة.
 5. تراجع صافي إقراض المصرف المركزي إلى المصارف المتخصصة من 132.7 مليار ل.س في عام 2000م إلى -39 مليار ل.س في عام 2010 ، خلال الفترة وهذا يعود إلى ثبات الديون الممنوحة إلى المصارف مقابل زيادة الاحتياطيات النقدية الموضوعة من قبل المصارف المتخصصة في المصرف المركزي.
 6. انخفضت نسبة الديون الممنوحة من المصرف المركزي إلى الحسابات الجارية للمصارف المتخصصة من 5.6% في عام 2000م إلى 0.9% في عام 2010م.
- لا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن هناك 4 مصارف عامة (التجاري - العقاري - التسليف - التوفير) ليست بحاجة إلى أي تمويل من المصرف المركزي نظراً لارتفاع حجم ودائعها وسيولتها، وبالمقابل هناك المصرفان الزراعي والصناعي اللذان يحتاجان إلى تمويل من المصرف المركزي وذلك لانخفاض حجم ودائعهما و انخفاض حجم السيولة لديهما.
- رغم كل ما سبق فإن دور المصرف المركزي ما زال متواضعاً في تمويل المصارف العامة التي هي بحاجة إلى تمويل.

(ثانياً) مساهمة المصارف العامة في تمويل الاستثمار:

تقوم المصارف بوظائف عديدة إلا أن أهم هذه الوظائف هي تمويل الاستثمار، فالمصارف تعد أحد أهم المصادر الداخلية لتمويل الاستثمار، حيث تشكل بحجم ودائعها ورأسمالها مصدراً مالياً مهماً في ظل الطلب المتزايد على الموارد المالية، إضافةً إلى أن متطلبات التنمية المتزايدة بحاجة إلى تشجيع الاستثمار وتشغيل اليد العاملة.

(ثانياً-1) مساهمة المصارف العامة حسب كل مصرف:

يتباين دور مساهمة المصارف العامة في تمويل الاستثمار في سورية من مصرف لآخر ومن عام لآخر وذلك تبعاً لحجم القروض الممنوحة من كل مصرف، وللوقوف على معرفة دور كل مصرف على حدا في تمويل الاستثمار سنقوم بدراسة لتطور حجم القروض الممنوحة من المصارف العامة خلال الفترة (1990 - 2010م).

جدول رقم (3-44)

تطور القروض الممنوحة حسب المصارف العامة المتخصصة خلال الفترة (1990 - 2010م) القيمة: مليار ل.س.

السنوات	المصرف التجاري	المصرف الصناعي	المصرف الزراعي	المصرف العقاري	المصرف التسليف	مصرف التوفير	الإجمالي	الصناعي/ الإجمالي %	التجاري/ الإجمالي %	إجمالي الودائع	القروض/ الودائع %
1990	59	1.4	8.6	5.1	4.7	-	78.8	1.8	74.9	-	-
1995	138.4	3	15.5	18.6	10.7	-	186.2	1.6	74.3	-	-
1996	145.4	2.5	15.1	20.2	10.1	-	193.3	1.3	75.2	-	-
1997	162.8	2.3	13.4	22.6	11.4	-	212.5	1.1	76.6	-	-
2000	187.3	2.8	8.8	24.7	12.8	-	236.4	1.2	79.2	341.6	69.2
2001	165.8	3.2	7.5	26.2	13	-	215.7	1.5	76.9	420.6	51.3
2002	122.7	4	6.8	29.5	12.7	-	175.7	2.3	69.8	512.7	34.3
2003	121.1	13.1	7	35.2	15.7	-	192.1	6.8	63	529.4	36.3
2004	128.5	16.5	6.4	47.4	24.6	-	223.4	7.4	57.5	535.7	41.7
2005	153.3	13.5	6.9	64.6	49.8	13.5	301.6	4.5	50.8	546.1	55.2
2006	197	8.5	8.4	70.2	50.1	21.8	356	2.4	55.3	519.1	68.6
2007	265.4	5.7	8.9	88.6	52.5	18.3	439.4	1.3	60.4	556	79
2008	438.6	4.3	11.1	110	50.8	5	619.8	0.7	70.8	618.6	100.2
2009	387.5	7.6	80	136.3	58.8	26.7	696.9	1.1	55.6	696	100.1
2010	389.5	14.7	47.2	168	137.5	21.6	778.5	1.9	50	781.7	99.6

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2011م وما قبل أعوام مختلفة.

يشير الجدول السابق إلى ما يلي:

1. استمرار بقاء المصرف التجاري بالمرتبة الأولى من بين المصارف العامة في حجم القروض الممنوحة خلال فترة الدراسة على الرغم من تراجع نسبته من 74.9% من إجمالي القروض في عام 1990م إلى 50% في عام 2010م. حيث ارتفعت القروض الممنوحة من المصرف التجاري من 59 مليار ل.س في عام 1990م إلى 187.3 مليار في عام 2000م وشكلت ما نسبته 79.2% من إجمالي

القروض في ذلك العام وهي أعلى نسبة يصل إليها، ثم عادت وانخفضت القروض لتصل إلى 153.3 مليار ل.س في عام 2005م وشكلت ما نسبته 50.8% من إجمالي القروض الممنوحة من المصارف العامة ، لتعاود الارتفاع في الـ 2010 وتصل إلى 389.5 مليار ل.س والتي شكلت مع ذلك النسبة الأدنى التي وصلت إليها خلال الفترة (1990 - 2010م)، وأغلب هذه القروض خصصت لتمويل الاستيراد والتجارة الداخلية.

2. جاء المصرف العقاري بالمرتبة الثانية في حجم القروض الممنوحة خلال الفترة حيث وصلت نسبته إلى ما يقارب 21.6% من إجمالي القروض، إذا ارتفعت قروضه من 5.1 مليار ل.س في عام 1990م إلى 168 مليار ل.س في عام 2010م شكلت ما نسبته 21.6% وأدت هذه القروض إلى تنشيط قطاع البناء والتشييد وتشغيل اليد العاملة.

3. حصل مصرف التسليف الشعبي على المرتبة الثالثة في حجم القروض الممنوحة حيث ازدادت قروضه من 4.7 مليار ل.س إلى 137.5 مليار ل.س في عام 2010م وشكلت ما نسبته 17.7% من إجمالي القروض الممنوحة تقريباً.

4. حاز مصرف التوفير على المرتبة الرابعة في حجم القروض الممنوحة من المصارف المتخصصة على الرغم من أنه بدأ بمنح القروض في عام 2005م، حيث بلغت قروضه 21.6 مليار ل.س في عام 2010م و ما نسبته 2.8%.

5. تراجع تصنيف المصرف الزراعي من المرتبة الثانية في عام 1990م إلى المرتبة السادسة والأخيرة من بين المصارف في الفترة من عام 2003 وحتى الـ 2006 والتي بلغ حجم القروض فيها 8.4 مليار ل.س إلا أنه عاد وتقدم للمرتبة الثالثة في عام 2009م ويقروض بلغت 80 مليار ل.س شكلت ما نسبته 11.5%.

6. حافظ المصرف الصناعي على المرتبة الأخيرة خلال الفترة المدروسة ماعدا الأعوام الثلاثة من الـ 2003 وحتى الـ 2005 ، حيث احتل فيها المرتبة الرابعة إذ بلغت أعلى قيمة للقروض الممنوحة في العام 2004 و وصلت إلى 16.5 مليار ل.س والتي شكلت ما نسبته 7.4% من إجمالي القروض ، ثم استمر بالتراجع خلال الأعوام التالية حتى وصل في الـ 2010 إلى ما يشكل نسبة 1.9% من إجمالي القروض، وبالتالي فإن مساهمة هذه القروض بقيت محدودة ولم تساهم بالشكل الأمثل في تنشيط قطاع الصناعة في سورية وتشغيل اليد العاملة.

7. تراجعت نسبة القروض الممنوحة من المصارف العامة إلى حجم الودائع من 69.2% في عام 2000م إلى 36.3% في عام 2003م، إلا أنها بدأت بالارتفاع بعد ذلك لتصل إلى 79% في عام 2007م، وما يقارب الـ 100% في الأعوام 2008 و 2009 و 2010 وهذا الارتفاع يعود إلى الإصلاحات المصرفية التي حدثت ودخول المصارف الخاصة السوق المصرفية ومنافستها للمصارف العامة.

الخلاصة: على الرغم من تراجع دور المصرف التجاري والمصرف الزراعي في تمويل الاستثمار من إجمالي محفظة القروض المصرفية الممنوحة وذلك على حساب تزايد دور المصرف العقاري ومصرف التسليف ومصرف التوفير إلا أن المصرف التجاري بقي في المركز الأول حيث يساهم بأكثر من نصف محفظة القروض.

إن هذه القروض البالغة 778.5 مليار ل.س في عام 2010م ساهمت في تمويل قطاعات التجارة والخدمات والزراعة، وبقي دورها محدود في تنمية القطاع الصناعي والاستثمار الصناعي مما انعكس بدوره على أدى تشغيل اليد العاملة وتصنيع المواد وزيادة الإنتاج.

(ثانياً-2) مساهمة المصارف العامة حسب النشاط الاقتصادي:

إن معرفة حجم القروض الممنوحة من المصارف مهماً، لكن توزيع هذه القروض حسب الأنشطة الاقتصادية يعطينا مؤشراً أدق وأهم عن مدى مساهمة هذه المصارف في تمويل القطاعات الاقتصادية. فكلما كانت القروض الممنوحة موجة إلى الأنشطة الإنتاجية كلما ساهم ذلك في زيادة معدل النمو الاقتصادي وتخفيف معدل البطالة وزيادة الإنتاج.

للقوف على ذلك سنقوم بدراسة تطور توزع القروض الممنوحة من المصارف المتخصصة في سورية حسب نوع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1990 - 2010م)، حيث يشير الجدول التالي إلى مدى مساهمة المصارف العامة في تمويل القطاعات الاقتصادية.

جدول رقم (3-45)

تطور توزيع القروض الممنوحة من المصارف المحلية حسب نوع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1990 - 2010م) القيمة: مليار ل.س

السنوات	زراعة	تجارة	صناعة	إنشاءات عقارية	أنشطة مختلفة	المجموع
1990	8.9	57.8	5.4	5.1	1.9	79.2
1995	21.3	146.3	4.9	18.6	13.1	204.1
1996	22	152.6	4.9	20.4	14	201.1
1997	23.4	169.2	5.9	22.8	14.8	214.6
1998	23.3	163.5	5	24.2	17.1	233
1999	25.2	182.5	5.2	25	17.2	255
2000	23.3	191.2	6.4	25	18	264
2001	47.5	169	8.3	26.2	18.8	269.8
2002	61	126	9.6	29.5	19.5	245.6
2003	82.5	124.9	19.8	35.1	24.7	287
2004	85.4	131.5	26.1	47.4	39.8	330.1
2005	80.3	156.6	27.9	64.2	92.5	421.5
2006	82	202.8	39.8	71	95.9	491.5
2007	98.3	310.6	33.7	91.3	99.5	633.4
2008	96.3	491	46	113.1	124.7	871.1
2009	199.3	515.1	78.4	142.6	152.2	1087.6
2010	149.1	575.4	102	177	209.8	1213.3

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2011م وما قبل.

نلاحظ من الجدول (3-49) السابق ما يلي:

1. استحوذ قطاع التجارة على الجزء الأكبر من حجم القروض الممنوحة من المصارف المحلية ، حيث ارتفعت من 57.8 مليار ل.س في عام 1990م إلى 575.4مليار ل.س في عام 2010م شكلت ما نسبته 47.4% بعد أن كانت تشكل ما نسبته 73% في عام 1990م وظل محافظاً على المرتبة الأولى.
2. بقي القطاع الزراعي بالمتوسط في المرتبة الثانية خلال الفترة المدروسة حيث أن أعلى قيمة قروض حصل عليها كانت في الـ 2009 لتشكل ما نسبته 18.3 من إجمالي القروض المقدمة من قبل المصارف المحلية ، في حين أنه كان قد تراجع للمرتبة الثالثة في الأعوام من الـ 2005 حتى الـ 2008 ، أما في الـ 2010 فقد تراجع للمرتبة الرابعة بعد التجارة والأنشطة المختلفة والعقارات بالترتيب.

3. إن نشاط الإنشاءات العقارية قد حصل على قروض وصلت إلى 177 مليار ل.س في عام 2010م مشكلة ما نسبته 14.6% من إجمالي لقروض، بعد أن كان في المرتبة الرابعة في عام 1990م وبقروض بلغت 5.1% مليار ل.س فقد تقدم إلى المرتبة الثالثة في عام 2010م. وهذا يعود إلى الطفرة العقارية التي حدثت خلال الفترة (2003 - 2006م) في سورية نتيجة المضاربات وانخفاض قيمة العملة السورية، وانخفاض نسب الفائدة.

4. ارتفع حجم القروض الممنوحة للأنشطة المختلفة من 1.9 مليار ل.س في عام 1990م إلى 209.8 مليار ل.س في عام 2010م ونسبة بلغت 17.3% من الإجمالي.

5. الملفت في الدراسة السابقة أن النشاط الصناعي بقي في الترتيب الأخير من حيث القروض المقدمة له ، إذ أن أفضل نسبة وصل إليها من إجمالي القروض كانت في العام 2010 فوصل إلى 8.4% بقيمة قروض كانت 102 مليار ل.س.

الخلاصة: استمر قطاع التجارة على النسبة الأكبر من محفظة القروض المصرفية على الرغم من انخفاض حصته إلى 47.4% في عام 2010م، كما حافظ قطاع الزراعة على ترتيبه الثاني بعد قطاع التجارة بحصوله على نسبة 15% بالمتوسط ، وحقق القطاع العقاري تطوراً ملحوظاً بحصوله على 14.6% في ال 2010 من محفظة القروض وجاء في المرتبة الثالثة. بالمقابل تراجع نصيب قطاع الصناعة مما يدل على أن القروض ساهمت في تطوير القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية الأمر الذي خلق الحاجة الملحة لضرورة إيجاد السبل التي من شأنها تنشيط منح الائتمان للنشاطات الصناعية وبالتالي خلق بيئة استثمارية ملائمة لازدهار الصناعة وتطورها.

(ثالثاً) مساهمة المصارف الخاصة التقليدية في تمويل الاستثمار:

تشهد سورية حالياً إعادة السماح للمصارف الخاصة التقليدية بالعمل فيها بعد غياب عن السوق المصرفية السورية دام ما يقارب النصف قرن.

إن هذه التجربة الحديثة تتطلب دراسة واقع هذه المصارف ونشاطها التمويلي وذلك لمعرفة مدة مساهمة هذه المصارف في تمويل الاستثمار، ومن أجل تقييم عملها بما يخدم مصلحة البلد والتنمية الاقتصادية فيه.

(ثالثاً-1) أرصدة القروض حسب المصارف:

يوضح لنا الجدول (3-46) التالي تطور مساهمة المصارف الخاصة التقليدية في تمويل الاستثمار:

جدول رقم (3-46)

تطور أرصدة القروض لدى المصارف الخاصة خلال الفترة (2004 - 2010م). القيمة: مليون ل.س

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	العام
224306	149285	110895	66447	34661	16821	3573	مجموع قروض المصارف الخاصة
778433	696912	619776	439400	356000	301600	223400	قروض المصارف المتخصصة العامة
1002739	846197	730671	505847	390700	318400	227000	إجمالي أرصدة القروض
22.40%	17.60%	15.20%	13.20%	8.90%	5.30%	1.60%	نسبة القروض الخاصة / إجمالي القروض
77.60%	82.40%	84.80%	86.80%	91.10%	94.70%	98.40%	نسبة قروض المصارف المتخصصة / إجمالي القروض
431068	340243	270699	224600	143400	68500	20400	مجموع ودائع المصارف الخاصة
52.00%	43.90%	41.00%	29.60%	24.20%	24.50%	18%	نسبة القروض الخاصة / الودائع الخاصة
1469703	1420832	1341516	1284035	1215082	1156714	1089027	النتاج المحلي الإجمالي
15.30%	10.50%	8.30%	5.20%	2.90%	1.50%	0.30%	نسبة القروض الخاصة / الناتج المحلي الإجمالي
1387351	1193709	1061313	917601	797973	732483	649673	إجمالي ودائع المصارف المحلية
31.10%	28.50%	25.50%	24.50%	18.00%	9.40%	3.10%	نسبة الودائع الخاصة إلى إجمالي الودائع

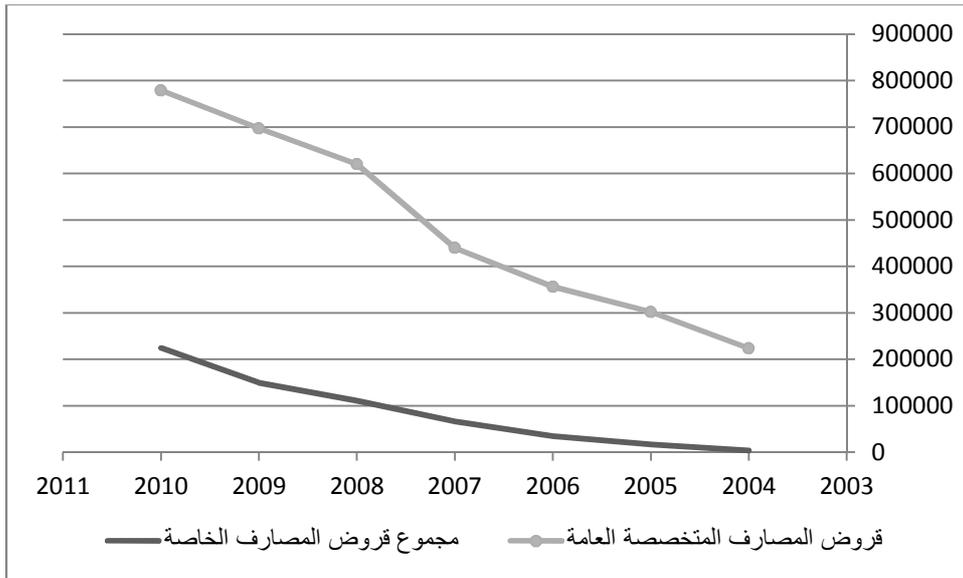
المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة

يشير لنا الجدول (3-46) السابق إلى ما يلي:

- ارتفعت القروض الممنوحة من المصارف الخاصة من 3573 مليون ل.س في عام 2004م إلى 16821 مليون ل.س في عام 2005م وبنسبة نمو حوالي 370% عن عام 2004م، واستمرت بالارتفاع لتصل إلى 34661 مليون ل.س في عام 2006م وبنسبة نمو تعادل 106% عن عام 2005م، وبنسبة مقدارها 870% خلال الفترة (2004-2006م) حتى وصلت إلى 224306 مليون ل.س في عام 2010م ، وبالمقابل أيضاً ارتفعت قيمة القروض المقدمة من المصارف العامة المتخصصة من 223400 عام 2004 لتصل إلى 778433 في عام 2010، والرسم البياني التالي يوضح ذلك :

الرسم البياني رقم (12)

اتجاه القروض الممنوحة من قبل المصارف العامة والمصارف الخاصة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول (3-46) السابق.

- إن نسبة القروض الممنوحة من المصارف الخاصة إلى الودائع قد ارتفعت من 18% في عام 2004م إلى 29.6% في عام 2007م وتعد هذه النسبة متدنية مقارنةً بما يجب أن تساهم به هذه المصارف في سوق القروض السورية الخاصة ولا شك أن بداية عمل المصارف توجب الحذر والحيطه إلا أن هذه النسبة تعد قليلة ولا تعبر عن الدور الذي يجب أن تلعبه المصارف في سورية ، إلا أنها استمرت بالارتفاع لتصل 52% عام 2010.
 - إن نسبة القروض الخاصة إلى إجمالي القروض بدأت ب 1.6 عام 2004 لتتجه نحو الارتفاع وتصل إلى 22.4 عام 2010 ، في حين أن نسبة قروض المصارف العامة إلى الإجمالي اتجهت نحو الانخفاض من 98.4 عام 2004 لتصل إلى 77.6 عام 2010.
 - ارتفعت نسبة قروض المصارف الخاصة إلى الناتج المحلي من 0.3% في عام 2004م إلى 15.3% في عام 2010م ، كما أن ودائع المصارف الخاصة ارتفعت من 20400 مليون ل.س عام 2004 لتصل إلى 431068 عام 2010.
- الخلاصة:** تطورت أرصدة القروض لدى المصارف الخاصة من 3.6 مليار ل.س في عام 2004 إلى 224.3 مليار ل.س في عام 2010، و ارتفعت نسبة الودائع الخاصة إلى إجمالي الودائع من 3.1% في عام 2004 لتصل إلى 31.1% في عام 2010.

(ثالثاً-2) مساهمة المصارف الخاصة التقليدية في السوق المصرفية السورية:

مما لا شك فيه أن تجربة المصارف الخاصة التقليدية في سورية ما زالت في بدايتها وتحتاج إلى فترة أطول من أجل تقييمها ومعرفة مدى تطورها. إلا أننا أمام واقع عمل احدى عشر مصرفاً خاصاً في سورية لم تتضح بعد وتأخذ دورها بشكل فاعل في السوق السورية.

أ- سوق الودائع:

من خلال ما سبق نجد أن المصارف الخاصة بدأت تستحوذ على قسم لا بأس به من إجمالي الودائع الموجودة في المصارف العاملة في سورية، حيث وصلت نسبتها إلى ما يقارب 31.1% من إجمالي الودائع في عام 2010م وهذه النسبة مرشحة للزيادة في ضوء التطور الذي حققته هذه المصارف خلال السنوات السابقة ولزيادة عدد المصارف، حيث كانت تستحوذ على 3.1% في عام 2004م ثم ارتفعت لتصل إلى 18% في عام 2006م.

ب- سوق القروض:

• أما بالنسبة إلى القروض فنلاحظ من خلال الجدول المذكور سابقاً أن المصارف الخاصة ما تزال مساهمتها أقل نسبياً من مساهمتها في سوق الودائع حيث وصلت نسبتها إلى 22.4% من إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف السورية العاملة في عام 2010م بينما كانت 1.6% في عام 2004م.

• وكما هو الحال بالنسبة للودائع بالقطاع الأجنبي يبرز نشاط المصارف الخاصة في مجال التسليف بالقطاع الأجنبي الممنوح للقطاع الخاص حيث بدأت هذه المصارف نشاطها بـ 14.9% مع بداية عام 2004م لتصل إلى 37.3% مع نهاية عام 2005م متجاوزة 78% مع نهاية العام 2010م. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3-47)

الودائع بالقطاع الأجنبي لدى المصارف

العام	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ودائع المصارف الخاصة بالقطاع الأجنبي	9564	35743	78827	101728	114954	127362	132348
ودائع المصارف العامة بالقطاع الأجنبي	54561	60010	77614	83214	84097	49661	37192
مجموع الودائع بالقطاع الأجنبي لدى المصارف المحلية	64125	95753	156441	184942	199051	177023	169540
نسبة الودائع الخاصة / مجموع الودائع بالقطاع الأجنبي	14.90%	37.30%	50.40%	55.00%	57.80%	71.90%	78.10%
نسبة الودائع العامة / مجموع الودائع بالقطاع الأجنبي	85.10%	62.70%	49.60%	45.00%	42.20%	28.10%	21.90%

المصدر : المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

- أما على صعيد تمويل التجارة الخارجية فيمكن القول أن المصارف الخاصة نشطت وبشكل ملحوظ حيث تمكنت من استحواد الجزء الأكبر من عمليات تمويل السوق بعد مرور عام واحد على صدور قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 5204 تاريخ 2006/11/15م القاضي بالسماح للمصارف المرخصة بتمويل المستوردات بالقطع الأجنبي، فقد وصلت حصة المصارف الخاصة من إجمالي عمليات تمويل المستوردات المنفذة وفقاً للقرار المذكور خلال عام 2007م ولغاية الشهر التاسع فقط 95%.

ج- عدد المصارف والفروع:

ارتفع عدد المصارف الخاصة في سورية من 2 مصرف في عام 2003م إلى 7 مصارف في عام 2007م و 11 مصرف عام 2010، وشكلت ما نسبته 58% من إجمالي عدد المصارف في سورية في عام 2007م.

أما من ناحية فروع المصارف الخاصة فقد ازدادت من 2 فرع في عام 2003م إلى 180 فرعاً في عام 2010م أي ما نسبته تقريباً 36% من إجمالي عد فروع المصارف في سورية بنفس العام¹⁰⁶.

(رابعاً) مساهمة المصارف الإسلامية:

تتميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية بأنها تقوم على مبدأ الربح والخسارة ولا تتعامل بالفائدة مطلقاً، لذلك فإن نشاطها التمويلي يكتسي صبغة خاصة عن النشاط التمويلي للمصارف التقليدية.

بدأت المصارف الإسلامية العمل في سورية في بداية عام 2007م، وعلى الرغم من حداثة تجربتها فإنها ساهمت بشكل ما في تمويل الاستثمار في سورية، ولمعرفة دورها التمويلي سنقوم بتحليل أنشطتها التمويلية.

¹⁰⁶ المجموعة الإحصائية 2011.

(رابعاً-1) أرصدة الأنشطة التمويلية حسب نوع النشاط:

يبين الجدول الآتي أرصدة الأنشطة التمويلية المصرفية الإسلامية في سورية حسب النوع .

جدول رقم (3-48)

أرصدة الأنشطة التمويلية المصرفية الإسلامية في سورية حسب النوع (القيمة: مليون ل.س)

2010	2009	2008	2007	العام
41143	20741	13868	1680	المرابحة
119	62	84	-	الاستصناع
8	-	-	-	تمويل تأجيري
1940	528	224	-	صيغ تمويل أخرى
43210	21331	14176	1680	إجمالي التمويل
78770	56243	34618	9600	إجمالي الودائع الإسلامية
54.90%	37.90%	40.90%	17.50%	التمويل الإسلامي / الودائع الإسلامية
95%	97%	98%	100%	المرابحة / التمويل الإسلامي
0.30%	0.30%	0.60%	-	الاستصناع / التمويل الإسلامي
1469703	1420832	1341516	1284035	الناتج المحلي الإجمالي
2.90%	1.50%	1.10%	0.10%	التمويل الإسلامي / الناتج المحلي
224306	149285	110895	66447	قروض المصارف الخاصة التقليدية
19.30%	14.30%	12.80%	2.50%	التمويل الإسلامي / قروض المصارف الخاصة
778433	696911.6	619776.2	439400	قروض المصارف العامة
5.60%	3.10%	2.30%	0.40%	التمويل الإسلامي / قروض المصارف العامة
1002739	846196.6	730671.2	505847	اجمالي ارصدة القروض
4.30%	2.50%	1.90%	0.30%	التمويل الإسلامي / اجمالي قروض المصارف
431068	340243	270699	224600	مجموع ودائع المصارف الخاصة التقليدية
1387351	1193709	1061313	917601	ودائع المصارف المحلية
18.30%	16.50%	12.80%	4.30%	الودائع الإسلامية / ودائع المصارف الخاصة
5.70%	4.70%	3.30%	1.00%	الودائع الإسلامية / ودائع المصارف المحلية

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الإسلامية العاملة في سورية و المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

نلاحظ من الجدول (3-48) السابق ما يلي:

- تشكل المرابحة النصيب الأكبر من الأنشطة التمويلية للمصارف الإسلامية في سورية حيث بلغت ما حجمه 41143 مليون ل.س. وشكلت ما نسبته 95% من الإجمالي عام 2010.
- ضآلة حجم الأنشطة التمويلية المقدمة حسب صيغة الاستصناع إذ وصلت إلى 119 مليون ل.س وشكلت ما نسبته 0.3% من الإجمالي عام 2010.
- عدم التنوع في أساليب التمويل الإسلامية المقدمة في السوق ويعود هذا إلى حداثة التجربة في سورية وضعف الخبرة لدى الإدارة.

- انخفاض نسبة التمويل الإسلامي الإجمالي إلى حجم الودائع الإسلامية الإجمالية في بداية عمل هذه المصارف ، إلا أنها أخذت بالتحسن لتصل إلى 54.9% عام 2010 بعد أن كانت 17.5% عام 2007.
- بلغت نسبة التمويل الإسلامي إلى إجمالي القروض الممنوحة في المصارف الخاصة السورية في عام 2010 ما يقارب 19.3%، بينما لم تشكل سوى أقل من 4.3% من إجمالي القروض الممنوحة من كافة المصارف السورية. وتعد هذه النسبة متدنية مقارنة بما يجب أن تساهم به هذه المصارف في سوق القروض السورية الخاصة ولا شك أن بداية عمل المصارف تستلزم الحذر والحيطه إلا أن هذه النسبة تعد قليلة ولا تعبر عن الدور الذي يجب أن تلعبه هذه المصارف في سورية.
- إن نسبة التمويل الإسلامي إلى الناتج المحلي بدأت ب 0.1% في عام 2007م وهي نسبة متدنية، وانتهت ب 2.9% عام 2010 وهي أيضاً نسبة متدنية.

(رابعاً-2) حسب القطاع الاقتصادي:

تعد التسهيلات الائتمانية نشاطاً في غاية الأهمية والخطورة لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد يصل إلى المصارف والاقتصاد الوطني، فالقضية الأساسية التي تحكم على مدى سلامة الجهاز المصرفي لا ترتبط بشكل كبير بحجم الائتمان الممنوح بقدر ما ترتبط بكفاءة وحسن إدارة وتوظيف الودائع وقدرتها على إحداث النمو المتوازن لكافة القطاعات الاقتصادية¹⁰⁷.

يوضح لنا الجدول التالي مدى مساهمة المصارف الإسلامية في تسليف القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم (3-49)

جدول نسب مساهمة المصارف الإسلامية في تسليف القطاعات الاقتصادية

العام	2007	2008	2009	2010
التجارة	74.10%	25.90%	25.10%	29.20%
الصناعة	17.30%	16.00%	24.10%	23.80%
عقارات	3.90%	0.40%	0.30%	3.30%
الخدمات	-	17.00%	18.20%	23.20%
الزراعة	-	0.10%	0.10%	0.10%
بنوك ومؤسسات مالية	-	31.20%	19.40%	11.10%
أخرى	4.80%	9.50%	12.80%	9.30%
الإجمالي	100%	100%	100%	100%

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الإسلامية العاملة في سورية .

يشير الجدول السابق إلى ما يلي:

¹⁰⁷ الشواربي، عبد الحميد(2003)، و محمد، إدارة المخاطر الائتمانية، رمضان للنشر، الاسكندرية، ص49.

- استحوذ القطاع التجاري على الحصة الأكبر من أرصدة التمويل المصرفية الإسلامية والتي بلغت ما نسبته 74% من إجمالي التمويل في عام 2007.
- جاء القطاع الصناعي بالمرتبة الثانية إذ بلغ حجم التمويل ما يزيد عن 11951 مليون ل.س، بنسبة وصلت إلى 23.8% في عام 2010.
- وحصل قطاع الخدمات على المرتبة الثالثة بحجم تمويل وصل إلى 11642 مليون ل.س عام 2010 وبنسبة 23.2% من إجمالي التمويل.
- استحوذ القطاع التجاري والصناعي على 26590 مليون ل.س شكلت ما نسبته 53% من إجمالي التمويل.
- هناك خلل واضح في توزيع النشاط التمويلي بين القطاعات والتي تظهر في غياب التمويل للنشاط الزراعي والسياحي وانخفاض التمويل للنشاط الصناعي.
- بلغت مساهمة بنك الشام الإسلامي في حجم التمويل 14% من إجمالي وهي تدل على انخفاض وقلة التمويل المقدم من المصرف.
- بينما بلغت مساهمة بنك سورية الدولي في حجم التمويل ما مقداره 86% من إجمالي وهي تدل على التوسع والنشاط الذي يقوم به هذا المصرف في سوق التمويل الإسلامية السورية مقارنة مع المصرفين الآخرين.

الخلاصة: انخفاض مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل وتشجيع الاستثمار في سورية بشكل عام، وأما من ناحية تمويل الأنشطة الاستثمارية فإن الأنشطة الخدمية والتجارية حصلت على النسبة الأكبر من حجم التمويل وغياب التمويل المقدم إلى النشاط الزراعي وضآلته بالنسبة للنشاط الصناعي.

(رابعاً-3) مساهمة المصارف الإسلامية في السوق المصرفية السورية:

مما لا شك فيه أن تجربة لمصارف الإسلامية الخاصة في سورية ما زالت في بدايتها وتحتاج إلى فترة أطول من أجل تقييمها ومعرفة مدى تطورها. إلا أننا أمام واقع بداية عمل مصرفين في سورية لم ينضج بعد ويأخذ دوره بشكل فاعل في السوق السورية.

• سوق الودائع:

من خلال الجدول السابق نجد بأن المصارف الإسلامية الخاصة بدأت تستحوذ على قسم لا بأس به من إجمالي الودائع الموجودة في المصارف العاملة في سورية، حيث بدأت بنسبة 4.3% من وداائع المصارف الخاصة تقريباً في عام 2007م ، لتصل إلى 18.3% عام 2010 وهذه النسبة مرشحة للزيادة في ضوء التطور الذي حققته هذه المصارف وللازدياد عدد المصارف وفروعها، كما بلغت نسبة الودائع الإسلامية ما مقداره 1% من إجمالي الودائع المصرفية في سورية بنهاية عام 2007م ووصلت إلى 5.7% عام 2010.

• سوق القروض:

أما بالنسبة إلى القروض فنجد أن مساهمة المصارف الإسلامية الخاصة ما تزال أقل نسبياً من مساهمتها في سوق الودائع حيث وصلت نسبة التمويل الإسلامي إلى 4.3% من إجمالي القروض الممنوحة من قبل كافة المصارف السورية العاملة في عام 2010 بينما وصلت نسبة التمويل الإسلامي إلى إجمالي القروض الممنوحة في المصارف الخاصة السورية 19.3%. وتعد هذه النسبة متدنية مقارنةً بما يجب أن تساهم به هذه المصارف في سوق القروض السورية الخاصة ولا شك أن بداية عمل المصارف توجب الحذر والحيطه إلا أن هذه النسبة تعد قليلة ولا تعبر عن الدور الذي يجب أن تلعبه هذه المصارف في سورية.

• عدد المصارف:

وصل عدد المصارف الإسلامية الخاصة في سورية إلى 3 مصارف في عام 2010م، وشكلت ما نسبته 27.3% من إجمالي عدد المصارف الخاصة في سورية البالغ عددها 11 مصرف عاملة في 2010.

• عدد الفروع المصرفية:

أما من ناحية فروع المصارف الإسلامية الخاصة فقد ازدادت من 5 أفرع في عام 2007م إلى 28 فرع عام 2010 ، أي ما نسبته 5.6% من إجمالي عدد فروع المصارف التقليدية (العامة والخاصة) في سورية بنفس العام، وما نسبته 15.6% من إجمالي عدد فروع المصارف التقليدية الخاصة. هذا ومن المتوقع أن تزداد هذه الفروع بشكل كبير في المستقبل القريب¹⁰⁸.

(خامساً) : تحليل أهمية عامل التمويل في الاستثمار الصناعي :

إن التنمية الاقتصادية المعاصرة تقوم على تكوين رأس المال الذي يتطلب تجميع الموارد واستخدامها لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وأهم مشكلة تقف كحاجز أمام عملية التنمية الاقتصادية هي مشكلة التمويل وسورية كغيرها من الدول النامية تعتمد على التمويل المصرفي لتحقيق تنميتها الاقتصادية، أي أنها تعتمد على نمط التمويل غير المباشر بسبب ضعف أو غياب السوق المالية في سورية. وهنا سيتم تحليل تأثير عامل التمويل (القروض الصناعية) على التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة (الاستثمار الصناعي) في سورية ، وذلك من خلال دراسة طبيعة العلاقة التي تربط ما بين هذين المتغيرين خلال السلسلة الزمنية الممتدة بين عامي (1990 و2010)، ولدراسة هذه العلاقة قمنا بتجميع سلسلة من البيانات المدروسة وذلك بغية إيجاد المعادلة التي تعبر عن العلاقات الارتباطية بين المتغير التابع (Y)، والذي هو عبارة عن قيمة الاستثمار الصناعي خلال الفترة المدروسة، والمتغير المستقل (X) والذي هو عبارة عن قيمة قروض المصرف الصناعي التي قدمها لتنمية القطاع الصناعي السوري .

¹⁰⁸ المجموعة الإحصائية 2011.

ولحساب المعادلة الخطية بين الاستثمار الصناعي والقروض الصناعية، نستعرض جدول السلسلة الزمنية للفترة (2010-1990)

جدول رقم (3-50)

قروض المصرف الصناعي والاستثمار الصناعي للفترة (2010-1990) (القيمة بمليارات الليرات السورية)

العام	قروض المصرف الصناعي X	الاستثمار الصناعي (التكوين الرأسمالي الصناعي) Y
1990	1.4	21.7
1995	3	46
2000	2.8	45.9
2001	3.2	54.8
2002	4	56.5
2003	13.1	71.1
2004	16.5	70.6
2005	13.5	75.5
2006	8.5	74.2
2007	5.7	66.4
2008	4.3	64.6
2009	7.6	74.3
2010	14.7	83.1
المجموع	98.3	804.7

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة

اختبار الفرضية الأولى:

بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS توصلنا للنتائج التالية:

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
y	61.9000	16.66268	13
x	7.5615	5.20361	13

Correlations

		y	x
Pearson Correlation	y	1.000	.771
	x	.771	1.000
Sig. (1-tailed)	y	.	.001
	x	.001	.
N	y	13	13
	x	13	13

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	x ^a		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: y

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.771 ^a	.595	.558	11.08211	.595	16.129	1	11	.002

a. Predictors: (Constant), x

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1980.795	1	1980.795	16.129	.002 ^a
	Residual	1350.945	11	122.813		
	Total	3331.740	12			

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlations			
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	
1	(Constant)	43.230	5.573		7.757	.000	30.964	55.496			
	x	2.469	.615	.771	4.016	.002	1.116	3.822	.771	.771	.771

a. Dependent Variable: y

Coefficient Correlations^a

Model		x	
1	Correlations	x	1.000
	Covariances	x	.378

a. Dependent Variable: y

نتيجة الاختبار:

- بالنظر إلى بيانات الجدول **Descriptive Statistics** نجد أن متوسط قروض المصرف الصناعي للفترة (1990-2010) قد بلغ (7.56) وذلك بانحراف معياري (5.20) يدل على اختلاف قيمة القروض بين السنوات المختلفة ولكن ليس بشكل كبير، كما اننا نجد أن متوسط قيمة الاستثمار الصناعي خلال فترة الدراسة بلغ (61.90) وانحراف معياري (16.66) يدل على اختلاف قيم الاستثمار الصناعي بين السنوات ولكن أيضاً ليس بشكل كبير.

- بالنظر إلى جدول **Correlations** نجد ان قيمة معامل الارتباط ($R=0.77$) مما يدل على وجود علاقة جيدة بين قيمة القروض الصناعية والاستثمار الصناعي خلال فترة الدراسة، كما أن هذا الارتباط معنوي حيث أن قيمة (Sig) احتمال الدلالة (0.001) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) مما يعني وجود علاقة بين قيمة القروض الصناعية والاستثمار الصناعي وهي علاقة طردية موجبة.

- من الجدول **Model Summary** نجد أن معامل التحديد يبلغ (0.595)، وبالتالي فإن (59.5%) من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الصناعي تفسر أو تنسب إلى التغيرات التي تطرأ على قروض المصرف الصناعي، وما تبقى يعود لأسباب أخرى.

- من جدول تحليل التباين **ANOVA^b** وجدول المعاملات **Coefficients^a** نجد أن الارتباط معنوي حيث أن قيمة sig (0.002) أقل من (0.05) ، مما يدل على معنوية الارتباط، كما أنه للمعالم قيماً معنوية ضمن مستوى دلالة (5%) وبالتالي فإننا نفر بوجود علاقة خطية بين الاستثمار الصناعي وقروض المصرف الصناعي.

- مما سبق نجد أن النموذج المقترح للتعبير عن العلاقة بين الاستثمار الصناعي وقيمة القروض التي يقدمها المصرف الصناعي، هو نموذج جيد ويعتبر صالحاً للتنبؤ بحجم الاستثمارات الصناعية، فتكون المعادلة الخطية للاستثمار الصناعي هي :

$$Y=43.230 + 2.496 X$$

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين النظام الضريبي والاستثمار في سورية:

شهدت سورية في العقد الحالي مرحلة من الانفتاح الاقتصادي الذي بدأت بوادره بإصدار العديد من التشريعات، والتي سمحت في معظمها لدخول القطاع الخاص الوطني والخارجي، للاستثمار في المجالات الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد السوري كافة، ومن أجل ذلك تمت مراجعة جميع التشريعات المالية التي تنظم عمل القطاع المالي في سورية، والتي كانت تعود إلى ما يقارب الستين عاماً، فلم تعد قادرة على مواكبة التطورات العالمية أو الإيفاء بحاجة الاقتصاد المحلي على تطوير ذاته والنهوض بإمكانياته إلى المستويات التي يستحق.

لقد تم تعديل وتغيير الكثير من التشريعات الضريبية، بما يسهم في تخفيف العبء عن الطبقات ذات الدخل المحدود من جهة، وبما يسهم في جذب الاستثمارات الخاصة إلى السوق السورية، على اعتبار أن القطاع المالي هو أحد أهم المكونات التي تدخل في قرار الاستثمار الذي يتخذه أصحاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على حد سواء، وعلى اعتبار أن العديد من الدول النامية تلجأ إلى النظام الضريبي، وهو أحد مفردات القطاع المالي لتمويل أنشطتها في ظل صعوبة تمويلها من وسائل أخرى¹⁰⁹. حيث يتناول هذا المبحث دراسة العلاقة بين كل من الاستثمارات العامة، والاستثمارات الخاصة مع الضرائب والرسوم المفروضة في سورية خلال الفترة (2000-2010)، والجدول التالي يعرض كل من حجم حصيلة الضرائب والرسوم، وحجم الاستثمارات العامة خلال الفترة المذكورة.

Cashin.paul,Haque.Nadeem, olekalns. Nills. Tax smoothing, tax tilting and Fiscal sustainability in ¹⁰⁹ Pakistan, 3 June 2001, Economic modeling, No(20), p50.

جدول رقم (3-51)

العلاقة بين الحصيلة الضريبية والاستثمارات العامة في سورية للفترة (2000-2010) (القيمة بمليارات الليرات السورية)

معدل نمو الاستثمارات العامة %	معدل نمو الضرائب والرسوم	الاستثمارات العامة (بالأسعار الجارية)	الضرائب والرسوم	العام
-	-	20	49.3	1990
240.5%	164.3%	68.1	130.3	1996
45.9%	31.2%	99.3	170.9	2000
26.0%	29.7%	125.2	221.6	2002
12.9%	7.5%	141.3	238.2	2004
18.3%	5.6%	167.2	251.5	2005
3.0%	17.9%	172.2	296.6	2006
3.5%	1.8%	178.3	302.0	2007
-11.2%	2.2%	158.4	308.5	2008
23.3%	7.3%	195.3	331.0	2009
18.7%	-16.0%	231.8	278.0	2010

المصدر: الضرائب والرسوم أخذت من تقارير هيئة الاستثمار للأعوام 2008-2009-2010. والاستثمارات العامة بالأسعار الجارية أخذت من المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة. والنسب تم حسابها من قبل الباحث.

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- 1- لقد كانت التغيرات في معدل نمو الضرائب والرسوم كبيرة خلال الفترة الزمنية المذكورة، وقد سجلت أعلى معدل نمو في العام 1996 بنسبة (164%) .
- 2- كما كانت التغيرات في معدلات نمو الاستثمارات العامة ملحوظاً أيضاً، وقد سجلت أعلى معدل نمو في العام 1996 أيضاً بنسبة (240%) .
- 3- بالنسبة للعلاقة بين كل من الضرائب والرسوم والاستثمارات العامة نجد أنه كان هناك تناسق في تغيراتهما في بعض الأعوام، حيث انخفض المعدلان (بنسب متفاوتة) في الأعوام (2000-2002-2004-2010)، إلا أن ذلك لا ينطبق على كامل فترة الدراسة، إذ انخفضت الضرائب والرسوم في عام (2005) بنسبة (5.6%) عن سابقتها، ولكن ارتفع في نفس العام معدل نمو الاستثمارات العامة بنسبة (18.3%)، أما في العام (2009) فقد كان هناك زيادة في كل منهما، وفي العام (2010) كان هناك انخفاض أيضاً في كل من الضرائب والرسوم والاستثمارات العامة، في حين نجد أنه وفي الأعوام (2005-2006-2007-2008) كان هناك تخالف في النسب بين زيادة ونقصان، وبشكل عام يمكن القول بأنه لم تسهم الضرائب والرسوم في التحفيز على مزيد من الاستثمار.

ومن أجل الحكم على طبيعة العلاقة بين كل من الضرائب والرسوم، مع الاستثمارات العامة خلال فترة الدراسة، وباعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS توصلنا للنتائج التالية:

Model Summary

Change Statistics					Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
Sig. F Change	df2	df1	F Change	R Square Change					
0	9	1	52.3	0.853	24.40385	0.837	0.853	.924^a	1

a. Predictors: (Constant), x

نلاحظ من الجدول **Model Summary** السابق أن الارتباط بين المتغيرين السابقين هو ارتباط معنوي ما يؤكد قيمة **sig.Fchange** حيث أنها تساوي الصفر وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) و إن هذا الارتباط هو ارتباط قوي حيث أن قيمة معامل الارتباط الخطي (بيرسون) بين هذين الطرفين تساوي (0.924) وهي تعتبر قيمة مرتفعة تدل على علاقة ارتباط قوية بين حصيلة الضرائب والرسوم والاستثمارات العامة، مما يمكن تفسيره بأن هذه الحصيلة تستخدم في تمويل الاستثمارات العامة، كما وجدنا أن معامل التحديد يساوي (0.85) أي أن 85% من التغيرات التي تطرأ على حجم الاستثمارات العامة هي نتيجة تطور حصيلة الضرائب والرسوم.

أما بالنسبة للعلاقة بين الضرائب والرسوم والاستثمارات الخاصة في سورية خلال الفترة (1990-2010) فيمكن التعرف إليها من خلال البيانات التي يعرضها الجدول التالي (المبالغ بالمليارات).

جدول رقم (3-52)

العلاقة بين الضرائب والرسوم والاستثمارات الخاصة في سورية للفترة (1990-2010) (القيمة بمليارات الليرات السورية)

معدل نمو الاستثمارات العامة %	معدل نمو الضرائب والرسوم	الاستثمارات الخاصة (بالأسعار الجارية)	الضرائب والرسوم	العام
-	-	24.4	49.3	1990
258.2%	164.3%	87.4	130.3	1996
-35.1%	31.2%	56.8	170.9	2000
43.4%	29.7%	81.4	221.6	2002
63.6%	7.5%	133.2	238.2	2004
34.9%	5.6%	179.6	251.5	2005
11.0%	17.9%	199.3	296.6	2006
17.3%	1.8%	233.8	302.0	2007
7.1%	2.2%	250.3	308.5	2008
2.4%	7.3%	256.3	331.0	2009
35.8%	-16.0%	348.1	278.0	2010

المصدر: الضرائب والرسوم أخذت من تقارير هيئة الاستثمار للأعوام 2008-2009-2010. والاستثمارات الخاصة بالأسعار الجارية أخذت من المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة. والنسب تم حسابها من قبل الباحث.

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

1- سجلت معدلات نمو كل من الضرائب والرسوم والاستثمارات الخاصة زيادات متتالية في

أغلب الأعوام المدروسة، ولكن بنسب متفاوتة خلال الفترة المدروسة.

إن الاستثمارات الخاصة سجلت مساهمة واضحة في الاستثمار داخل سورية كما تبينها الأرقام السابقة، وقد كان معدل النمو الأكبر لهذه الاستثمارات قد شهده العام (1996) بنسبة وصلت إلى (164.3%) وهذا الإقبال الكبير تمت ملاحظته على أرض الواقع حيث شارك القطاع الخاص بالاستثمار في المجالات الاقتصادية كافة، ولا سيما بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2000 والذي جاء من أجل تذليل العديد من الصعوبات التي واجهت تطبيق القانون رقم 10 لعام 1991، بالإضافة إلى منح المستثمرين مزيداً من المزايا والتسهيلات ومنها:

- السماح للمستثمر الأجنبي بتملك الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية، أو توسيعها في حدود المساحة الضرورية ومدة الإيجار اللازمة لتلبية احتياجات المشروع.
- إضافة إعفاء من الضرائب لمدة سنتين إضافيتين للمشروعات الصناعية والزراعية المقامة في المحافظات النامية.

● السماح للمشروعات المؤسسة بموجب قانو الاستثمار السابق رقم 10 لعام 1991 بفتح حسابات بالقطع الأجنبي خارج سورية، وأن تحول عند الحاجة جزءاً من موجوداتها بالقطع الأجنبي المودعة لدى المصارف السورية.

● السماح للمستثمرين بالتأمين على أموالهم المستثمرة في المشاريع لدى أي مؤسسة تأمين يختارونها.

● تحديد نسبة الضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بمعدل 25% شاملة كل الإضافات الأخرى.

2- بالنسبة للعلاقة بين الضرائب والرسوم المفروضة في سورية وحجم الاستثمارات الخاصة، نجد أن هناك علاقة يمكن فهمها في الأعوام (2002-2004-2007-2010)، حيث كانت معدلات نمو الضرائب والرسوم تتخفف عما سبقها وفي المقابل يزداد معدل نمو الاستثمارات الخاصة، فعندما تتخفف الضرائب والرسوم المفروضة يزداد إقبال رؤوس الأموال الخاصة على الاستثمار، وعلى العكس في الأعوام (2006-2008-2009) حيث زادت معدلات نمو الضرائب والرسوم وانخفضت معدلات نمو الاستثمارات الخاصة في هذه الأعوام، أي عندما تزيد الضرائب والرسوم ينخفض حجم رؤوس الأموال الخاصة الموجهة للاستثمار، ولا سيما إذا كانت هذه الضرائب قد اقتطعت أجزاء كبيرة من أرباح الشركات التي كان من الممكن إعادة توجيهها نحو الاستثمار.

أما في العام (1996) فقد زاد معدل نمو كل من الضرائب والرسوم والاستثمارات الخاصة، وفي العامين (2000-2005) انخفض معدل نمو كل من هذين المتغيرين، وهذا بالتأكيد يقودنا إلى القول بأن هناك عوامل أخرى تؤثر على الاستثمارات الخاصة غير الضرائب التي تتضمن محفزات ومزايا تتمثل في الإعفاء الضريبي، وقد تكون هذه العوامل خارجة عن طبيعة السياسة المالية المتبعة، إلى تلك التي تتعلق بمرونة السياسة النقدية، وغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى.

ومن أجل الدلالة على قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين إحصائياً، نقوم بحساب معامل الارتباط الخطي فنجد أن قيمته تساوي 0.58 وهي أيضاً تمثل قيمة ارتباط ضعيف بين معدل نمو كل من الضرائب والرسوم مع الاستثمارات الخاصة في سورية خلال فترة الدراسة، وبذلك نبرهن على أن المحفزات الضريبية ليست سوى عامل واحد، من عوامل تكوين مناخ استثماري ملائم تتوق له الاستثمارات الخاصة وخاصة الصناعية منها وتسعى دائماً وراءه.

فمن أجل تعزيز نمو وتطوير القطاع الخاص، لا بد من تنفيذ إصلاحات أوسع نطاقاً و أكثر عمقاً تتعدى السياسة المالية كترقية البنية التحتية، وتحسين نوعية الخدمات العامة مع تحديث النظم المالية والنقدية، بالإضافة إلى المحافظة على بيئة اقتصادية كلية مستقرة¹¹⁰.

وبغض النظر عن طبيعة ملكية الاستثمار الصناعي في سورية سيحاول البحث تبيان العلاقة بين إحدى الضرائب المفروضة، وهي الضريبة على المنتجات، وبين الاستثمار الصناعي في نفس القطاع الذي تفرض فيه الضريبة، وهو قطاع الصناعة خلال الفترة الزمنية (2002-2010)، والجدول التالي يوضح العلاقة بين حصيلة ضريبة المنتجات والاستثمار الصناعي خلال الفترة المذكورة كما يلي:

جدول رقم (3-53)

العلاقة بين الاستثمار الصناعي والضريبة على المنتجات للفترة (2002-2010)

(الاستثمار بالأسعر الثابتة لعام 2000 والمبالغ بالمليارات)

العام	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاستثمار الصناعي (1)	56.9	71.1	70.6	75.5	74.2	66.4	64.6	74.3	83.1
إجمالي الاستثمار (2)	197.3	231.9	255.8	288.2	308.7	283.1	266.5	297.1	337.4
نسبة (1)/(2)	28.9%	30.7%	27.6%	26.2%	24.0%	23.4%	24.3%	25.0%	24.6%
الضرائب على المنتجات	23.1	28.3	34.0	22.1	27.4	33.9	70.7	71.5	110.7
إجمالي الضرائب والرسوم	221.6	-	238.2	251.5	296.6	302.0	308.5	331.0	278.0
نسبة ضريبة المنتجات إلى إجمالي الضرائب والرسوم	10.4%	-	14.3%	8.8%	9.2%	11.2%	22.9%	21.6%	39.8%
معدل نمو الاستثمار الصناعي	-	24.9%	-0.7%	6.9%	-1.8%	-10.5%	-2.6%	14.9%	11.9%
معدل نمو ضريبة المنتجات	-	22.1%	20.4%	-35.2%	24.2%	23.7%	108.5%	1.2%	54.8%

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة + تقارير هيئة الاستثمار للأعوام 2010-2009-2008

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

1- تختلف نسبة مساهمة قطاع الصناعة في إجمالي الاستثمارات رفي قطاعات الاقتصاد الوطني كافة من سنة لأخرى خلال الفترة المدروسة، وبنسبة وسطية تصل إلى (26.1%) لكامل فترة الدراسة، وهي نسبة تعتبر منخفضة مقارنة مع التوجه نحو تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي.

¹¹⁰ قارة، مصطفى، إصلاح القطاع المالي والمصرفي (تجارب بعض الدول العربية)، عن ندوة بعنوان "القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة"، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، 2-3 أبريل 2000، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص170.

2- إن نسبة مساهمة حصيلة الضريبة على المنتجات إلى إجمالي الضرائب والرسوم المفروضة في سورية كانت متذبذبة خلال الفترة مع اتجاه تصاعدي حيث وصلت في نهاية الفترة المدروسة إلى ما يقارب ال(40%) بعد أن كانت حوالي ال(10%) في بداية فترة الدراسة.

اختبار الفرضية الثانية:

أما بالنسبة لدراسة العلاقة بين معدل نمو حصيلة الضرائب على المنتجات، ومعدل نمو الاستثمارات الصناعية وقياسها إحصائياً عن طريق برنامج SPSS الإحصائي، حيث حصلنا على جدول Model Summary التالي :

Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.405 ^a	.205	.149	6.27811	.255	2.399	1	7	.165

a. Predictors: (Constant), X

نتيجة الاختبار:

وجدنا أن معامل الارتباط الخطي بين المتغيرين كان يساوي (0.40) وهذا الرقم يدل على ارتباط ضعيف بين المتغيرين المدروسين، كما أن هذا الارتباط غير معنوي ودل على ذلك قيمة معنوية الارتباط sig f change حيث بلغت (0.165) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي لا يوجد ارتباط أو أن هذا الارتباط ضعيف، وبالتالي نقبل الفرضية العدم H0 والتي تقول على عدم وجود علاقة بين الحصيلة الضريبية والاستثمار الصناعي، ونرفض الفرضية H1 وهي الفرضية الثالثة والتي تقول على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين هذين المتغيرين السابقين.

المبحث الرابع: تحليل العلاقة بين حجم الإنفاق على تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدن الصناعية السورية والحجم الإجمالي للاستثمارات فيها.

يعد الاستثمار الصناعي قاطرة النمو الاقتصادية لأنه يؤدي إلى قيام العديد من المشروعات الإنتاجية والخدمية في مختلف المجالات. وتتميز الصناعة عن غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى بمساهمتها العالية في تحقيق الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية. وبما أن التصنيع هو جوهر التنمية بالنسبة للدول النامية، والذي لا يمكن بدونه التغلب على التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلد، جاءت مساهمة الصناعة في توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل واستخدام الموارد المحلية المادية والبشرية من أجل بناء اقتصاد متوازن وتوسيع الاستهلاك وتحسن مستوى معيشة المواطنين .

وتختلف أهمية الاستثمار من قطاع اقتصادي إلى آخر والاستثمار في القطاع الصناعي يخلق فرص عمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى التي ترتبط معه بعلاقات تشابكية، وإن كل فرصة عمل في القطاع الصناعي تخلق من 2-3 فرص عمل مباشرة في القطاعات الأخرى¹¹¹.

وإن ارتباط التنمية الصناعية بهذه الاعتبارات جعلت منها قاعدة أساسية لإحداث نمو اقتصادي حقيقي. وفي هذا الإطار عملت سورية من أجل تحفيز القاعدة الاستثمارية بشكل عام والقاعدة الاستثمارية الصناعية بشكل خاص من خلال وضع برامج وخطط تنموية تهدف إلى تحقيق التوظيف الأمثل للموارد، ومما يعود بالنفع والقيمة المضافة على القطاع الصناعي والاقتصاد بشكل عام .

وعلى الرغم من التطورات في القطاع الصناعي إلا أنه كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى ما يزال يواجه صعوبات معقدة نظراً لأهميته في عملية التطور الاقتصادي . وفي إطار تشجيع الحكومة الاستثمار بكافة المجالات وبنفس الوقت الحفاظ على البيئة والحد من الانتشار العشوائي للمحلات والورش الصناعية جاء إحداث المدن الصناعية في عدرا (ريف دمشق)، الشيخ نجار (حلب)، حسياء (حمص) بالمرسوم رقم/57 لعام 2004 لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية. وفي إطار الاهتمام بتنمية المنطقة الريفية ، وفي وقت لاحق تم إحداث المدينة الصناعية في دير الزور بالمرسوم رقم/110 لعام 2007.

وتعتبر المدن الصناعية أحد المصادر الرئيسية لما يعرف بوفورات التجمع وهي الوفورات في تكاليف النشاط الإنتاجي المتأدية في كون الأنشطة الإنتاجية للصناعات المختلفة قريبة من

¹¹¹ . سلمان ، حيان(2008) : تعظيم القيمة المضافة في صناعة النسيج والألبسة ، مرجع سابق، ص11.

بعضها، حيث أن تجمع الصناعات يكفل تنفيذ برامج التلمذة الصناعية . كما أن المدن الصناعية تحقق تخفيض تكلفة النقل للمدخلات من صناعة أخرى. كما تحقق الترابط الصناعي الأمامي والخلفي حيث أن منتجات مشروع معين هي مدخلات وسيطة أو إنتاجية لمشروع آخر.

وكان الهدف من إحداث تلك المدن الصناعية هو جذب الاستثمارات وتأمين مساحات مناسبة للصناعة بعيداً عن التجمعات السكنية . وإن ما تقدمه المدن الصناعية من توفير الأرض والمبنى بتكلفة منخفضة تشكل حافزاً للاستثمار. كذلك إن للحواجز الضريبية وغير الضريبية التي تقدمها المدن الصناعية دوراً في تشجيع الاستثمار في هذه المدن . وللمدن الصناعية دور في التنمية الإقليمية والتخطيط الإقليمي وتحقيق التوازن بين مختلف أقاليم الاقتصاد.

إضافة إلى المنافع الاقتصادية التي تحققها المدن تحقق المدن الصناعية منافع بيئية مما يسهل الرقابة البيئية للحد من التلوث البيئي ويقلل من التلوث في المناطق الآهلة بالسكان. كما تحقق السلامة العمالية والمهنية في حال إقامة تجمعات سكنية للعمال مزودة بمرافق صحية وتعليمية مما يزيد من إنتاجية العاملين ويخفض من تكاليف انتقال العمال بين مراكز العمل ومراكز السكن¹¹².

ويعتبر إنشاء المدن الصناعية في الجمهورية العربية السورية حلب (الشيخ نجار)- حمص(حسياء)-ريف دمشق(عدرا) - دير الزور من أحد العوامل الهامة في دفع عجلة النمو الاقتصادي ودفع عملية التنمية بشكل كبير حيث تتيح لأصحاب المنشآت والمشاريع والمستثمرين الراغبين بإقامة مصانع جديدة الدخول في الحقل الصناعي.

وفي المجال الاقتصادي فإنها تتيح فرصة الحصول على أراضي مخدمة (بالمياه-الكهرباء-الهاتف-الطرق) وذلك بسعر الكلفة والاستفادة من ميزة التقسيط لمدة خمس سنوات، وأيضاً أراضي سكنية للعمال في المصانع داخل المدينة وبأسعار معقولة. بالإضافة إلى جميع أنواع الخدمات الأساسية التي يحتاجون إليها في المستقبل، والقطاع الصناعي يجني من هذه المدن العديد من المزايا ويمكن حصول الصناعيين على جميع الخدمات بشكل مرن وسريع وبما يلائم احتياجاتهم الصناعية.

ولتسهيل الاستثمارات نص مرسوم إنشاء هيئة الاستثمار السورية رقم/ 9 / لعام 2007 على إحداث النافذة الواحدة التي ستسهل تسيير أمور المستثمرين من خلال التواصل مع المديرية الحكومية بالنيابة عنهم.

¹¹² نصر ، رلى (1986): اقتصاديات المناطق الحرة والمدن الصناعية في البلدان النامية ، رسالة ماجستير، عمان ، ص 41

هذا مع ضرورة الإشارة إلى قانون الاستثمار الذي ساهم في إفراح المجال للمستثمرين السوريين سواء المقيم منهم أو المغترب، وللمستثمرين العرب والأجانب للاستثمار في سورية على أساس موحد من حيث الإعفاءات والمزايا، وكان لصدوره أثر كبير في جذب الاستثمارات، وكان من المتوقع أن يستمر ذلك بوجه متصاعد لو جرى التقيد بأحكام القانون المذكور¹¹³.

مزايا الاستثمار في المدن الصناعية السورية¹¹⁴:

1. تأمين الأراضي المخدمة بالبنية التحتية وأبنية الخدمات الجاهزة لإقامة كافة المعامل والمنشآت الصناعية .
 2. توفر العمالة والسكن العمالي وكافة الخدمات.
 3. بيع الأراضي إلى المستثمرين بموجب عقود التراضي بأسعار التكلفة وبدون أرباح وبأقساط لمدة خمس سنوات، وتوفير الأرض للتوسع المستقبلي.
 4. تقديم الكهرباء بتكلفة منخفضة تعادل 30% من تكلفتها خارج المدن.
 5. معدل ضريبة منخفض وإعفاءات ضريبية.
 6. إمكانية بيع مشاريعهم وهو ليس متاحاً خارج المناطق الصناعية.
 7. إمكانية التكامل مع منشآت صناعية موجودة في المنطقة.
 8. تنفيذ المشاريع المقامة في المدن الصناعية من كافة الحوافز المعطاة للمستثمرين بموجب القانون رقم /10/ والقانون الصناعي رقم /21/ لعام 1958.
- وبيين الجدول (3-54) التالي واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدن الصناعية الأربع لغاية 31 / 12 / 2010

¹¹³ . دعبول ، محمد (2005): الصناعة والاستثمار في الصناعات المتوسطة والتحويلية الواقع الراهن، ومقترحات لمعالجته، المؤتمر الصناعي الوطني الأول تحت شعار : من أجل مساهمة أكبر للصناعة في التنمية ، وزارة الصناعة ، 18- 19 / 5 / 2005.

¹¹⁴ . <http://www.investinsyria.org/page.php?mod=content&action=view-cat&cat-id=40>

جدول رقم (3-54) يبين واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية

في المدن الصناعية الأربع لغاية 2010/12/31

نوع الخدمات	الوحدة	عدرا	الشيخ نجار	حسياء	دير الزور	المجموع	الزيادة السنوية
شبكات طرق رئيسية	كم	400	225	120	140	885	21%
شبكات صرف صحي	كم	598	485	138	14	1235	7%
شبكات مياه شرب الصناعية والري	كم	1243	355	137	140	1875	50%
خزانات مياه أرضية وعالية	خزان	14	6	7	9	36	16%
شبكات كهرباء واتارة صناعية	كم	1040	942	228	90	2300	12%
محطات تحويل كهرباء	محطة	6	4	4	1	15	25%
مراكز تحويل كهرباء	مركز	165	81	53	10	309	26%
شبكات هاتف	كم	206	325	105	0	636	6%
مسطحات خضراء	هكتار	215	204	127	117	663	28%

المصدر : وزارة الإدارة المحلية (2010) : التقرير السنوي ، مديرية المدن الصناعية ، دمشق.

يبين الجدول رقم (3-54) السابق أن المدن الصناعية لاقت اهتماماً متواضعاً من حيث البنى التحتية وذلك من أجل تأمين قاعدة بناء للصناعات الموجودة في المدن الصناعية. كما يلاحظ أن التوسع الأكبر كان في مجال مياه الشرب الصناعية والري ، حيث كان بزيادة قدرها 50% عن السنة 2009 تليها إقامة المسطحات الخضراء بزيادة 28% عن 2009 وذلك من أجل الاهتمام بالجانب البيئي لإدارة العملية الصناعية وحماية البيئة، تليها التوسع بمحطات التحويل الكهربائي ومراكز التحويل بزيادة 25% و 26% على التوالي. ويلاحظ الاهتمام الأقل كان بشبكات الهاتف والصرف الصحي ب 6% و 7% على التوالي .

كما أن مدينة عدرا الصناعية تحظى بالنصيب الأكبر في تنفيذ الأعمال حيث تعتبر الأكبر من بين المدن الصناعية في عدد المنشآت فقد بلغ عدد المنشآت حتى تاريخ 2010 حوالي 2070 منشأة قيد البناء والإنتاج، تليها الشيخ نجار 2006 منشأة قيد البناء والإنتاج ثم حسياء ودير الزور ب 462 و 16 منشأة على التوالي.

ولدراسة العلاقة بين حجم الإنفاق على تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدن الصناعية السورية وبين حجم الاستثمارات الاجمالية المقامة فيها نستعرض الجدول التالي:

جدول رقم (3-55)

العلاقة بين حجم الإنفاق التراكمي على تنفيذ البنية التحتية في المدن الصناعية وحجم الاستثمار
الاجمالي فيها للفترة (2006-2010)

2010	2009	2008	2007	2006	العام
25.61	22.004	16.259	12.747	8.627	حجم الانفاق التراكمي على تنفيذ البنية التحتية (مليار ليرة سورية)
480	379	234	188	121	حجم الاستثمارات الاجمالية (مليار ليرة سورية)
16.4%	35.3%	27.6%	47.8%	-	معدل نمو الانفاق على تنفيذ البنية التحتية
26.6%	62.0%	24.5%	55.4%	-	معدل نمو حجم الاستثمارات

المصدر: تقرير هيئة الاستثمار للعام 2010.

نلاحظ من الجدول السابق التذبذب في معدل نمو كل من الانفاق على تنفيذ أعمال البنية التحتية، وحجم الاستثمارات الإجمالية، إلا أن هذا التذبذب كان متوافقاً في معدلي النمو، أي أن زيادة معدل نمو الانفاق على تنفيذ أعمال البنية التحتية، يرافقه زيادة في معدل نمو حجم الاستثمارات الاجمالية، وانخفاض معدل نمو الانفاق على تنفيذ أعمال البنية التحتية، يرافقه انخفاض في معدل نمو حجم الاستثمارات الاجمالية.

اختبار الفرضية الثالثة:

بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS توصلنا للنتائج التالية:

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
Y	280.4000	146.33967	5
X	17.0494	6.85391	5

Correlations

		Y	X
Pearson Correlation	Y	1.000	.991
	X	.991	1.000
Sig. (1-tailed)	Y	.	.001
	X	.001	.
N	Y	5	5
	X	5	5

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.991 ^a	.981	.975	23.21046	.981	156.007	1	3	.001

a. Predictors: (Constant), X

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	84045.024	1	84045.024	156.007	.001 ^a
	Residual	1616.176	3	538.725		
	Total	85661.200	4			

a. Predictors: (Constant), X

b. Dependent Variable: Y

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	4.041	1.149		3.516	.039			
	X	.046	.004	.991	12.490	.001	.991	.991	.991

a. Dependent Variable: Y

نتيجة الاختبار:

- بالنظر إلى بيانات الجدول **Descriptive Statistics** نجد أن متوسط حجم الإنفاق التراكمي لتنفيذ أعمال البنية التحتية للفترة (2006-2010) قد بلغ (17.05) وذلك بانحراف معياري (6.85) يدل على اختلاف قيمة الإنفاق على تنفيذ البنية التحتية بين السنوات المختلفة ولكن ليس بشكل كبير، كما أننا نجد أن متوسط حجم الاستثمارات الإجمالية خلال فترة الدراسة بلغ (280.4) وبانحراف معياري (146.34) يدل على اختلاف قيم الاستثمارات الإجمالية بين السنوات المدروسة.

- بالنظر إلى جدول **Correlations** نجد أن قيمة معامل الارتباط ($R=0.99$) مما يدل على وجود علاقة قوية بين قيمة الإنفاق على تنفيذ أعمال البنية التحتية والاستثمارات الإجمالية في المدن الصناعية خلال فترة الدراسة، كما أن هذا الارتباط معنوي حيث أن قيمة (Sig) احتمال الدلالة (0.001) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) مما يعني وجود علاقة بين قيمة الإنفاق على تنفيذ أعمال البنية التحتية والاستثمارات الإجمالية في المدن الصناعية خلال فترة الدراسة وهي علاقة طردية موجبة.

- من الجدول **Model Summary** نجد أن معامل التحديد يبلغ (0.981)، وبالتالي فإن (98.1%) من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الإجمالية تفسر أو تنسب إلى التغيرات التي تطرأ على حجم الإنفاق على تنفيذ أعمال البنية التحتية للمدن الصناعية، وما تبقى يعود لأسباب أخرى.

- من جدول تحليل التباين **ANOVA^b** وجدول المعاملات **Coefficients^a** نجد أن الارتباط معنوي حيث أن قيمة sig (0.001) أقل من (0.05)، مما يدل على معنوية الارتباط، كما أنه للمعالم قيماً معنوية ضمن مستوى دلالة (5%) وبالتالي فإننا نقر بوجود علاقة خطية بين قيمة الإنفاق على تنفيذ أعمال البنية التحتية والاستثمارات الإجمالية في المدن الصناعية خلال فترة الدراسة.

- مما سبق نجد أن النموذج المقترح للتعبير عن العلاقة بين قيمة الإنفاق على تنفيذ أعمال البنية التحتية والاستثمارات الإجمالية في المدن الصناعية خلال فترة الدراسة، هو نموذج جيد ويعتبر صالحاً للتنبؤ بحجم الاستثمارات الصناعية المقامة في هذه المدن .

فتكون المعادلة الخطية للاستثمارات الإجمالية هي :

$$Y=4.041 + 0.046 X$$

النتائج:

- 1- هناك علاقة إيجابية جيدة ما بين حجم قروض المصرف الصناعي والاستثمار الصناعي في سورية.
- 2- توجد علاقة ضعيفة ما بين حصة الضرائب على المنتجات والاستثمار الصناعي في سورية.
- 3- هناك علاقة إيجابية قوية ما بين قيمة الانفاق على تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدن الصناعية والاستثمارات الإجمالية في المدن الصناعية.
- 4- ارتفاع حجم السيولة لدى المصارف الإسلامية في سورية لانخفاض حجم استثماراتها وقلة الخدمات التمويلية التي تقدمها، ولحدثة التجربة في سورية واعتماد أغلب استثماراتها على أسلوب المرابحة لسرعة تسيلها ووضوح التدفق النقدي والعائد شبه المضمون فشكلت ما نسبته 95% من أنشطتها التمويلية عام 2010 .
- 5- اتجاه أغلب استثمارات محفظة القروض المصرفية إلى القطاع التجاري والخدمي مما ساهم في تطوير القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية .
- 6- إن جذب الاستثمارات وخاصة الصناعية ليس هدفاً بحد ذاته، إنما الغاية هي رفع وتائر معدلات النمو الاقتصادي التي يجب أن تنعكس إيجاباً على مستوى معيشة المواطن.
- 7- تعاني سورية من تدهور بيئة الأعمال وارتفاع تكاليفها وتفاقم المخاطر.
- 8- على الرغم من قيام عدد من المصارف الخاصة في سورية إلا أنه وحتى الآن لا يزال النظام المصرفي والتعاملات المالية من القضايا المهمة التي تعيق عمل المستثمرين في سورية، ذلك نتيجة توجه المصارف الخاصة إلى تقديم نفس الخدمات التي تقدمها المصارف العامة وعدم وجود التكامل بينهما .
- 9- إن البنية التحتية المتطورة تلقى تفضيل المستثمر عن الإعفاءات والتسهيلات و ذلك لأن انخفاض مستوى الخدمات يرفع من تكلفة الاستثمار على وجه العموم والاستثمار الصناعي على وجه الخصوص، مما يدفع المستثمر إلى العدول عن الاستثمار .
- 10- إن حداثة المدن الصناعية و عدم استكمال بناءها، سواء البنية التحتية أو المرافق الجافة أو المشاريع السكنية، حد من دورها وقدرتها على أداء الدور المطلوب منها في جذب الاستثمارات الصناعية.
- 11- بالنسبة لمؤشر البنية التحتية في سورية فقد احتلت سورية في العام 2010 المركز (21) من أصل (24) دولة عربية مشاركة في هذا المؤشر الصادر عن المعهد العربي في الكويت .

- 12- يعتبر الفساد وانخفاض جودة تنفيذ المشاريع من العوامل الهامة في رفع كلفة المشاريع المقامة وتأخير تشغيلها و وضعها في الخدمة الأمر الذي أدى إلى ضعف المؤشرات التنافسية لسورية .
- 13- غياب تمويل المصارف الإسلامية للنشاط الزراعي والسياحي وانخفاضه بالنسبة للصناعة.
- 14- إن المواد بشكلها الخام تشكل النسبة الأعلى من صادراتنا في سورية في حين أن مستورداتنا من السلع المصنوعة تشكل النسبة الأكبر من إجمالي المستوردات خلال الفترة المدروسة، وهذا إن دلنا على شيء فإنه يدلنا على عدم وجود تحسن في عمليات التصنيع والإحلال محل الواردات خاصة وأن هذه النسبة قد اتجهت نحو الارتفاع خلال الفترة المدروسة ، فبعد أن كانت (38%) عام 2000، ارتفعت لتصل إلى (52%) عام 2010 .
- 15- إن نجاح أي عملية إصلاحية أو إعادة هيكلة، من الصعب أن يتم في ظل التشريعات والقوانين الحالية على اعتبارها شكلت المناخ الرخو لانحراف القطاع الصناعي عن أداء مهامه الرئيسية.
- 16- إن عملية تطوير وتحديث الصناعة السورية، وخاصة التحويلية تعتبر إحدى المكونات الأساسية للإصلاح الاقتصادي، حيث أنه لا يبقى أي معنى للإصلاح دون رفع كفاءة وتنافسية الصناعات الوطنية وتطوير بيئتها الاستثمارية .
- 17- القطاع الخاص الصناعي في الصناعات التحويلية أكثر كفاءة من القطاع العام .
- 18- ضعف موقع سورية في أغلب المؤشرات الدولية المتعلقة بالاستثمار .

المقترحات :

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها ، فإنه يمكننا تقديم مجموعة من المقترحات التي تهدف إلى تطوير بيئة الاستثمار الصناعي في سورية، وتحسين المناخ الاستثمار ، إضافة إلى تطوير النظام المصرفي وتحسين أدائه ، وصولاً إلى رفع كفاءة تمويل المصارف للاستثمار في سورية :

1- يجب العمل على صياغة قانون جديد خاص بالصناعة تحت مسمى قانون تحفيز الصناعة لتمييز الاستثمار الصناعي عن غيره، وإعطاءه جملة من المحفزات الضريبية وغيرها متعلقة بحجم الاستثمار وكافة التفاصيل الخاصة به، ويجب أن تعطى الشركات الصناعية إعفاءات ضريبية لمدة التأسيس على الأقل كما تفعل العديد من الدول، كما يجب لكافة السفارات والوزارات والجهات المعنية الترويج لهذا القانون في الداخل والخارج.

2- تعزيز الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في إنشاء المدن الصناعية بالإسراع في تنفيذ البنية التحتية فيها .

3- التركيز على قطاع الصناعة بعامة والتحويلية بخاصة لكونها مثيرة للصناعات الأخرى فهي تمتص الأيدي العاملة كما أن مستلزماتها متوفرة وإمكانية المنافسة بها ممكنة ، كما ان القطاع الخاص الصناعي يتركز بنسبة 99% في الصناعات التحويلية .

4- تشجيع الاستثمار الصناعي وبخاصة المشروعات الصناعية الكبيرة التي تنفذ على قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته ، وذلك لقدرتها على خلق فرص العمل واستخدام التكنولوجيا الحديثة ذات الإنتاجية المرتفعة.

5- تحسين مناخ الاستثمار الصناعي وذلك من خلال :

أ- الاستمرار بتطوير الأنظمة والقوانين وبخاصة ما يتعلق منها بالصناعة ، كأن يتم تعديل قانون الاستثمار بحيث تعطى المزايا الممنوحة فقط للمشروعات الصناعية التي تقام في الأنشطة المرغوبة في الاقتصاد الوطني ، كالصناعات التي تتوفر مستلزمات إنتاجها .

ب- تقليل الروتين والبيروقراطية ومحاربة الفساد وذلك من خلال تخفيض عدد الجهات المشرفة على الاستثمار وتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص المطلوبة وتفعيل النافذة الواحدة.

ت- الاهتمام بتحقيق المزيد من التطوير في البنية التحتية كالموانئ والسكك الحديدية وتوسيع شبكة الاتصالات السلكية و اللاسلكية وزيادة مستخدمي الانترنت .

ث- معالجة مشكلة ضعف التمويل التي يعاني منها المستثمرون في القطاع الخاص الصناعي وذلك ممكن باتباع طرق مختلفة نذكر منها :

i. أن تقوم المصارف العامة والخاصة بمنح ائتمان مصرفي لصاحب المشروع (المستثمر) بضمان المشروع ذاته ، حيث يمنح المستثمر قرضاً بمجرد توفر الأرض اللازمة لإنشاء المشروع وإقامة بناء المصنع ثم يمنح قرض آخر لشراء الآلات والمعدات وذلك بموجب كشوفات ، وبعد دخول المشروع في الإنتاج يعفى من الضريبة لمدة خمس سنوات بحسب قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته وبعد خمس سنوات يبدأ المستثمر بسداد القرض من إيرادات المصنع ، ويجب على المؤسسات المالية المانحة للائتمان المصرفي مراعاة أن يكون مبلغ القرض الممنوح بحجم نشاط المشروع وذلك لتغطية القرض في حال فشل المشروع .

ii. أن تقوم الدولة بتجهيز مصانع على شكل أجنحة صناعية تؤجر للمستثمرين في المشاريع الصناعية الصغيرة وفق شروط محددة ولمدة إيجارية محددة .

6- الاستفادة من تجارب الدول الأجنبية في تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها وذلك من خلال إقامة ما يسمى مثلث للنمو بين ثلاث مدن (مدينة سورية ومدنيتين من الدول المجاورة) كالكامل في سورية والمدنيتين المتاخمتين لها في العراق وتركيا ، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للدول الثلاثة ، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذا المثلث وتوفير فرص عمل متزايدة ، وذلك على غرار ما قامت به دول جنوب شرق آسيا في حقبة الثمانينيات من إنشاء مثلث للنمو الاقتصادي وخير مثال على ذلك مثلث النمو ماليزيا- سنغافورة- اندونيسيا الذي تم إنشاؤه عام 1989 باقتراح من سنغافورة وموافقة كل من ماليزيا واندونيسيا، وخلال السنوات الخمس الأولى جذب هذا المثلث كميات هائلة من الاستثمارات الخاصة بلغت 10 بليون دولار وكان من كبار المستثمرين شركات (SIEMENS, SONY, PHILIPS, HYUNDAI)، واجتذبت جزيرة باتام (BATAM) الإندونيسية وحدها أكثر من 700 شركة أجنبية من 34 دولة و أكثر من مليار دولار وقامت الحكومة الإندونيسية بوضع استثمارات في هذه المنطقة معظمها صناعية موجهة للتصدير حيث ولدت ما يقارب 14% من دخل تصدير إندونيسيا ما عدا النفط والغاز وخلقت فرص عمل لأكثر من 260 ألف عام في عام 2004¹¹⁵.

7- تشجيع الاستثمارات المترابطة والمتشابهة فيما بينها وتشجيع الاستثمارات المنتجة بقصد التصدير .

8- اتباع أسلوب التسويق الخدمي في الترويج للمناخ الاستثماري في سورية من خلال:

Toh Mun Heng (2006), Development in the Indonesia - Malaysia - Singapore Growth Triangle Department of Business Policy, Faculty of Business Administration National University of Singapore 31 March.

أ- إطلاق مسابقة برمجية في البلاد الأوروبية تحمل ملامح البيئة الاستثمارية في سورية، وتسوق لها .

ب- تبني تطبيق بعض برامج التدريب المهني في الدول الأجنبية ، وتقديم رعاية تنموية لها تقود إلى الاستثمار في الأسواق السورية .

ت- تطوير مشاريع البنية التحتية وتدعيمها ، وتوظيفها في الترويج للاستثمار في سورية .

ث- الترويج للمؤثرات الإيجابية في المناخ الاستثماري السوري بما يتناسب مع المؤثرات السلبية التي تشهدها دول العالم عموماً.

9- العمل على التعريف بالمناطق الصناعية بشكل أوسع من خلال الندوات والترويج للاستثمار في هذه المدن بالإضافة إلى إصدار التقارير والدوريات السنوية المتعلقة بالمدن الصناعية والعمل على تأمين التسهيلات في إنجاز المعاملات للمستثمرين العرب والأجانب واستكمال مكونات نظام النافذة الواحدة وتفعيل هذا النظام .

10- إعداد نظام خاص للاستثمار في المدن الصناعية لتوفير الخدمات التي ترضي المستثمر والمتعاملين مع المدن .

11- تخصيص جزء من المدن الصناعية لإنشاء المناطق الحرة وتأمين كافة مستلزماتها من تشريعات وبنى وخدمات .

12- تشكيل مجلس خاص للتنمية الصناعية يتولى وضع ومتابعة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالتنمية الصناعية والاستثمار الصناعي ومتابعة تنفيذها، والتنسيق بين الوزارات والجهات العامة والخاصة ذات العلاقة بالصناعة برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو نائبه الاقتصادي بحيث يضم إضافة إلى وزراء الصناعة والمالية والاقتصاد والإدارة المحلية والتخطيط ممثلين فعالين من القطاع الخاص ومن المختصين والمستشارين، ويمكن أن تنبثق عن هذا المجلس لجان وطنية مختصة للنهوض بفروع الصناعة الوطنية الرئيسية والمستهدفة.

13- ضرورة إعطاء مسألة التمويل الصناعي الاهتمام المطلوب من المصارف العامة والخاصة وكذلك الصناديق المخصصة لذلك وبشكل خاص ما يتعلق بتسهيل شروطه وضماناته وتفعيل دور ما هو موجود حالياً منها، بالإضافة إلى أهمية التدقيق المتعمق في شهادات المنشأ للبضائع المستوردة لجهة تحقيقها الشروط المتعارف عليها في هذا المجال وبشكل خاص تحقيق قيمة مضافة محلية لا تقل عن 40% وكذلك أسعارها، إضافة إلى طلب الحصول على شهادات جودة معتمدة للمستوردات الصناعية من مخابر وهيئات معتمدة عالمياً وتحقيقها للمواصفات الوطنية والعالمية.

- 14- الشفافية في عرض المؤشرات الاقتصادية لكشف وتشخيص المشكلات من أجل سهولة معالجتها.
- 15- تطوير البنية التحتية وبشكل خاص شبكة الطرق والجسور والمطارات والمرافئ وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي وتحسين خدمات الاتصالات وخدمات المدن الصناعية .
- 16- تبسيط إجراءات إنشاء الشركات بشكل عام والشركات المساهمة بشكل خاص و تقديم التسهيلات القانونية و الخدمات بأسرع وقت ممكن ، وذلك من خلال تفعيل عمل النافذة الاستثمارية الواحدة من أجل تبسيط وتسهيل الإجراءات للمستثمرين.
- 17- تحديث القوانين والمراسيم والقرارات الاقتصادية والمالية وتطويرها بشكل مستمر ، وإيجاد التشريعات التي يتطلبها العمل وفق اقتصاد السوق الاجتماعي ، وتستكمل حماية المستثمر، والتشريع الناظم للتجارة الالكترونية.
- 18- السعي لإحداث منطقة صناعية في كل مدينة سورية بحيث تصبح أماكن جذب استثماري، والعمل على إنجاز خارطة استثمار سورية ترشد المستثمر إلى الفرص الاستثمارية المتاحة والقطاعات التنافسية و الاعتماد على المؤشرات الدولية في تقويم مدى تحسن المناخ الاستثماري في سورية.
- 19- الانضمام إلى عضوية الاتحاد الدولي لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA)، وهو منتدى عالمي لتبادل الخبرات يضم في عضويته أكثر من 174 هيئة لتشجيع الاستثمار من كافة أنحاء العالم.
- 20- لا بد من إجراء إصلاح مالي ومصرفي لإيجاد بيئة استثمارية وتمويلية سليمة وتطوير مشاريع أتمتة المصارف ، وربط فروعها مع بعضها البعض وبالمصارف بشكل يتيح تنفيذ المعاملات بشكل آني ، مما يؤدي إلى تنفيذ مشروع الحوالة الإلكترونية بين الفروع بشكل يضمن التنفيذ الآني للحوالة و وضع المبلغ بحساب المستفيد بشكل مباشر.
- 21- تحديث النظام الضريبي برمته سواء من حيث معدلات الضرائب والرسوم ، أو من حيث آليات العمل والإجراءات، وتوضيح المطارح الضريبية بطريقة تحد من التهرب الضريبي، والتلاعب والفساد والاستمرار في مكافحة التهرب الضريبي وتحصيل حقوق الخزينة ، بالإضافة إلى ضرورة تخفيض الضرائب والرسوم على الضمانات المقدمة للمصارف من أجل الحصول على التمويل .
- 22- العمل على تنويع الأنشطة التمويلية الإسلامية على كافة القطاعات الاقتصادية ، مما يساهم في زيادة الدور التنموي للمصارف الإسلامية .

خاتمة :

لقد اعتمد البحث على العديد من مصادر البيانات، والتي تمثلت في كل من المجموعات الإحصائية للسلسلة الزمنية المدروسة ، وأعداد من النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، بالإضافة إلى أعداد من التقارير العربية والعالمية، وغيرهم من مصادر البيانات التي سيتم ذكرها في بند المراجع.

واجه البحث العديد من الصعوبات، والتي تركزت بشكل أساسي بقلة وعدم حيادية أكثرية المصادر، بالإضافة إلى اتباع تبويبات مختلفة في عرض البيانات ، واختلاف أحياناً في البيانات المتعلقة بمؤشر ما بين مصدر رسمي وآخر، أو بين مجموعة إحصائية وأخرى، مما استدعى جهداً مضاعفاً في البحث عن البيانات الأكثر موثوقية، والعمل على توحيد طرق عرضها في سياق البحث .

وبشكل عام حاول البحث أن يقدم إضافة علمية متواضعة في مسيرة البحث العلمي ، سواء من حيث الموضوع الذي تم اختياره أو من حيث الأفكار التي تضمنها ، والتي يمكن لمن يطلع عليها أن يستقي منها الكثير من مواضيع البحث العلمي المتجددة، والتي قد لا تكون قد أشبعت بالبحث والتحليل في هذه الدراسة، آملاً في أن يتحقق لها ذلك في أبحاث أخرى سواء مني أو من غيري من طلاب البحث العلمي .

1-المراجع باللغة العربية :

11 الكتب :

- مونتاجوي، آلان(1986)، التصنيع والعالم النامي، ترجمة فؤاد خوري، عبد الكريم ناصيف، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق .
- د.دمشقية، نهاد(2002)، التكامل الصناعي السوري اللبناني: الإمكانيات والفرص، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص311.
- د.وهب، علي(1996) . مقومات الانتاج والائتماء الاقتصادي "أسس جغرافيا الانتاج"، دار الفكر اللبناني، بيروت .
- د.الحمش، منير(1997)، الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار مشرق-مغرب، دمشق.
- د .حبيب، مطانيوس (2006)، أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر ، دمشق.
- د.الحناوي، محمد، نهال فريد مصطفى (2010): مبادئ وأساسيات الاستثمار، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- د.الشواربي، عبد الحميد(2003) ، إدارة المخاطر الائتمانية، رمضان للنشر، الاسكندرية.
- د. العمر، حسين، (2002) ، " مقدمة في الاقتصاد الصناعي " ، منشورات ذات السلاسل - الكويت- الطبعة الاولى .
- مركز المعلومات القومي(1998): الكتاب الاستراتيجي السنوي 1997-1998.

211 الرسائل والأطروحات :

- الشلبي، مطيع أسعد،(2009)، دور المصارف في تمويل الاستثمار في سورية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
- ركاج، يحيى محمد (2009) ، دور سياسات الاستثمار في تغيير هيكل القوى العاملة في سورية منذ العام 1990، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم الإحصاء والبرمجة، اختصاص السكان والتنمية .
- العلي، محمود ابراهيم (2002)، الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

- الزين، منصورى(2005)،"آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .
- جديد، شيرين (2010)، فعالية السياسة المالية في تشجيع الاستثمارات في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد .
- البياتي، فارس رشيد (2008)، "التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي"، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، عمان .
- اسماعيل، رولا غازي (2009)، "دور النظام المالي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI، دراسة تحليلية لسورية، أطروحة دكتوراه، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط .
- رجب، هدى صافي(2005) . الطلب الكلي والركود الاقتصادي، دراسة في الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق .
- علي، شادي (2008)،آلية دخول القطاع العام الصناعي السوري في سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين .
- ابراهيم، بشار (2010)، العمالة في القطاع الخاص الصناعي، واقعها، تطورها، آفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد .
- حليلة، بشرى (2011)، الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في إنشاء المدن الصناعية في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين .
- شلغوم، عميروش (2009): دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية: الاقتصاد الجزائري أنموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق .
- نصر، رلى (1986): اقتصاديات المناطق الحرة والمدن الصناعية في البلدان النامية، رسالة ماجستير، عمان .

3١1 التقارير و الدوريات والمجلات :

- أ.د.هرمز، نور الدين (2002)، حركة الانفاق الاستثماري في ظل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته وتقييم نتائج تطبيقه منذ صدوره حتى منتصف عام 2001، مجلة جامعة تشرين .
- د.الحمصي، عبده (2002)، الصناعة التحويلية السورية ومتطلبات الشراكة الأوروبية- المتوسطة مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني .

- د. فضلية، عابد (2001): واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 17، العدد 2.
- د. الربيعي، فلاح خلف علي (2005). أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 23، تموز (يوليو).
- بن علي المسلم، محمد (2001)، "جذب الاستثمار الأجنبي إلى دول مجلس التعاون واختيار الأسس الصحيحة، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، أكتوبر.
- د. أحمد سلمان، حيان (2008) : تعظيم القيمة المضافة في صناعة النسيج والألبسة، مجلة الاقتصادية، السنة السابعة - العدد /347/ حزيران - يونيو.
- د. الكواز، أحمد (2008)، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة جسر التنمية، العدد الثالث والسبعون، مايو/أيار، السنة السابعة.
- صندوق النقد العربي (2009): التقرير الاقتصادي العربي الموحد .
- صندوق النقد العربي (2008): التقرير الاقتصادي العربي الموحد .
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2007): تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.
- هيئة الاستثمار السورية (2010): تقرير الاستثمار الخامس لعام 2010 في سورية، دمشق.
- هيئة الاستثمار السورية (2009): تقرير الاستثمار الرابع لعام 2009 في سورية، دمشق.
- هيئة الاستثمار السورية (2008): تقرير الاستثمار الثالث لعام 2008 في سورية، دمشق.
- منظمة الشفافية الدولية (2010)، تقرير حول الفساد في العالم.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2010)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.
- هيئة تخطيط الدولة (2010): مذكرة حول المدن الصناعية ودورها في جذب الاستثمارات، دمشق.
- وزارة الإدارة المحلية (2010): تقرير المدن والمناطق الصناعية 2011/6/30، مديرية المدن الصناعية، دمشق.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2008)، باريس، فرنسا .
- هيئة تخطيط الدولة (2007)، التقرير الوطني الأول للتنافسية في سورية (2007-2008)، دمشق.
- هيئة تخطيط الدولة (2007): تنافسية المدن الصناعية في سورية، دمشق.

41 الدراسات والندوات والمحاضرات :

- د. الكفري، مصطفى العبد لله (2008)، مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية .

- سكر، نبيل (2000)، الإصلاح الاقتصادي في سورية ، محاضرة أقيمت في ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة عشر حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية "الاقتصاد السوري على عتبة القرن الحادي والعشرين...قضايا تنتظر الحل" ، جمعية العلوم الاقتصادية.

- د.اللحام، فؤاد، ومحمد الشاعر، وخليل نيازي (2009)، الصناعة السورية في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية ،ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون 2009.

- د.ناصر، أكرم، م.صفوان الأخرس، م. بشير بريز (2006)، البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية السورية، ندوة أهمية البحث العلمي في التطوير الصناعي-مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية ،دمشق تشرين الثاني .

- البري، محمد بن عبد الله ، عادل حبيب ابراهيم (2002): تفعيل الاستثمار في الوطن العربي من خلال رأس المال الوطني ، مؤتمر تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 8/16 القاهرة.
- أيوب، مدحت (2005)، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام ، شهر يونيو.

- د.الكفري، مصطفى العبد لله(2004) ، الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية حسب المحافظات لعام 2003 ، دراسة تحليلية ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق .

- دعبول، محمد (2005): الصناعة والاستثمار في الصناعات المتوسطة والتحويلية الواقع الراهن، ومقترحات لمعالجته، المؤتمر الصناعي الوطني الأول تحت شعار : من أجل مساهمة أكبر للصناعة في التنمية ، وزارة الصناعة ، 18- 19 / 5 / 2005.

511 القوانين والمراسيم :

- المرسوم التشريعي رقم (8) لعام 2007 قانون الاستثمار .

- قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم /5281/ تاريخ/7/5/ 2003 وتعليماته التنفيذية بشأن إحداث واستثمار المدن الصناعية.

- قرار مجلس الوزراء رقم /825/ تاريخ 2003 وتعليماته التنفيذية

- الخطة الخمسية التاسعة .

- الخطة الخمسية العاشرة .

611 المواقع الالكترونية:

- المكتب المركزي للإحصاء :

www.cbssyr.sy

- موقع الاستثمار السورية :

www.investinsyria.org

- موقع خارطة الاستثمار السورية :

www.syriainvestmentmap.org

- موقع اليونيدو :

www.unido.org

- موقع دليل المدن الصناعية السورية :

www.syriaindustrialcity.com

- موقع مجلة الاقتصادية

www.iqtissadiya.com

- موقع مدينة الشيخ نجار الصناعية :

www.aic.org.sy

- موقع مدينة حسياء الصناعية :

www.ic-homs.sy

- موقع مدينة دير الزور الصناعية :

www.ic-deir.com

- موقع مدينة عدرا الصناعية :

www.a-ic.org

- موقع هيئة تخطيط الدولة :

www.planning.gov.sy

2- المراجع باللغة الأجنبية:

- Corrado, Charles J. & Bradford D. Jordon (2002): **Fundamentals of Investments: valuation and management**, Mc Graw- Hill Companies, Inc., New York.
- Francis , Jack Clark (1993): **Management of Investments** , (3rd ed.), Mc Graw – Hill , Inc., Singapore.
- Whman P. & Mark Baimbridge(2006) : **Labour Market Flexibility and Foreign Direct Investment**, Employment Mark analysis and Research, Department of Trade and Industry, UK
- Soderman S.(1975): **Industrial location planning** ,New York, .
- Chahoud ,Tatjana(2010): **Syrians Industrial Policy**, support to the Syrian Economic Reform, German development Institute.
- OECD(2006) : **policy framework for investment**,op.cit .
- Cashin,paul,Haque.Nadeem, olekalns. Nills. **Tax smoothing**, tax tilting and Fiscal sustainability in Pakistan, 3 June 2001, Economic modeling, No(20).
- Toh Mun Heng (2006),**Development in the Indonesia - Malaysia – Singapore Growth Triangle** Department of Business Policy, Faculty of Business Administrate national University of Singapore 31 March.
- C.J.Cho(1996).**the determinants of Rural Industrial Estate performance in Korea** ".Review of Urban and Regional Development Studies,8,no.1(1996).
- Deichmann , Uwe & others (2008): **industrial location in developing countries** , the World Bank research observer , Vol.23 , No. 2 .

الجدول الملحق رقم (1)

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاع 2000 - 2010
(بأسعار 2000 الثابتة ، بملايين الليرات السورية)

السنة القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة	223749	241896	261008	254078	246270	265504	292457	252856	234872	265048	239527
الصناعة والتعدين	272514	275152	264984	248905	295369	286529	288140	299061	310654	321277	348729
البناء والتشييد	28898	28789	28919	39048	40476	47550	52726	53096	48797	51399	53443
تجارة الجملة والمفرق	134453	149005	168492	163857	194632	233945	222230	249817	289807	293732	295061
النقل والمواصلات والتخزين	113851	121516	132530	147419	114484	125464	136902	152564	167247	171946	190829
المال والتأمين والعقارات	33126	31780	33473	38913	41965	50722	57551	69909	72798	76521	79672
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	21195	22725	27235	27530	27562	31259	35635	39647	49474	53927	58780
الخدمات الحكومية	76392	78867	89225	98387	117658	120803	128699	165836	167391	187597	206887
الهيئات التي لا تهدف إلى الربح	444	515	565	571	532	640	746	779	817	890	980
رسوم جمركية	-	-	-	-	19483	17500	23040	23870	24823	24000	20940
(-) خدمات المال المحتسبة	-	-	-	-	9404	23202	23044	23400	25165	24159	25145
المجموع	904622	950245	1006431	1018708	1089027	1156714	1215082	1284035	1341516	1422178	1469703

المصدر : المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة

الجدول الملحق رقم (2)

الصادرات حسب طبيعة المواد 2000 – 2010

(القيمة بملايين الليرات السورية وبالأسعار الجارية)

المجموع	طبيعة المواد المصدرة			العام
	نصف مصنوعة	مصنوعة	خام	
216190	11416	28210	176564	2000
243149	11456	32482	199211	2001
301553	14665	52014	234874	2002
265039	16625	43571	204843	2003
346166	51108	87700	207358	2004
424300	64321	102476	257503	2005
505012	72271	193530	239211	2006
579034	87507	234839	256688	2007
707798	140864	279126	287808	2008
488330	81161	195605	211564	2009
569064	70040	217557	281467	2010

المصدر : المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة

الجدول الملحق رقم (3)

المستوردات حسب طبيعة المواد 2000 – 2010

(القيمة بملايين الليرات السورية وبالأسعار الجارية)

المجموع	طبيعة المواد المستوردة			العام
	نصف مصنوعة	مصنوعة	خام	
187535	93374	70928	23233	2000
220744	105675	92409	22660	2001
235754	112732	101401	21621	2002
236768	114158	96031	26579	2003
389006	163207	184658	41141	2004
502369	192253	268265	41851	2005
531324	183245	302985	45094	2006
684557	239596	391359	53602	2007
839419	344087	421899	73433	2008
714216	340270	282377	91569	2009
812209	310328	420728	81153	2010

المصدر : المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة

SUMMARY

The research aims mainly to study and analyze the environment of industrial investment in Syria and the possibility of finding ways that the advancement of the industry through the development of investment environment is able to embrace the industries with the potential and ability to cope with foreign products entering the Syrian market in light of the economic openness based, came Find in three chapters:

The first chapter discusses the industrial sector in Syria, indicating the importance of this sector and its contribution to the GDP and explaining his role in the foreign trade of the Syrian, as it has been addressed in this chapter to the investment climate in Syria except give a picture of factors encouraged, in addition to the incentives and legislation investing in Syria.

The second chapter, have tried to search Access more in the heart of the matter by entering into the reality of industrial investment in Syria, both public and private sectors, and by giving a comprehensive idea of the reality of the industrial cities of the Syrian four, and then was talking about Syria's position in the most important international indicators related to investment climate international investment.

The third chapter has tried to focus on some of the weaknesses relating to the investment climate through the study of indicators related to manufacturing industries Syrian, in addition to the analysis of the reality of bank financing for the industrial sector, has also dealt with the analysis of the relationship between the tax system and industrial investment in Syria, has also been studying the relationship between the implementation of infrastructure works in the industrial cities, and the total size of the investment.

And therefore have research has dealt with some aspects of the weakness of industrial investment and taking a set of recommendations that would work to address some of the weaknesses that hinder attracting industrial investment, leaving the door open for other researchers to address aspects that could not search dealt with and related to the development environment of industrial investment in Syria.

Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
Tishreen University
Faculty of Economy
Department of Economy and Planning



**DEVELOPMENT OF INDUSTRIAL INVESTMENT
ENVIRONMENT IN SYRIA**

Research Presented to Get Master Degree in Economy

PREPARED BY

BAHAA AL-DEEN JABER YOUSSEF

SUPERVISED BY

DR. NOOR AL-DEEN HERMOZ

PROFESSOR

DEPARTMENT OF ECONOMY AND PLANNING

2013-2014